وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي- سعيدة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الانتخابات والبنى الاجتماعية في المغرب العربي
"دراسة حالة الجزائر"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:
ايت والي إيمان

إشراف: الاستاذ
د: خداوي محمد

لجنة المناقشة:

ا.شاربي محمد	جامعة سعيدة	عضوا رئيسيا
ا.د.خداوي محمد	جامعة سعيدة	مشرفا ومقررا
ا.حادي عثمان	جامعة سعيدة	عضوا مناقشا
ا.العطري علي	جامعة سعيدة	عضوا مناقشا

السنةالجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

{ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }

صدق الله العظيم

الاية26 من ال عمران

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدنا للعلم وسهل لي انجاز هذا العمل والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين

إن عملي في موضوع مذكرة قد اوجب علي العرفان وحفظ الجميل والشكر لكل من جعل كل عسر يسرا، وفي هذا المقام أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى دكتوري وأستاذي الفاضل **خداوي محمد** والذي كان له الفضل والدور الأكبر لتعاونه وحرصه في أن تخرج هذه المذكرة إلى حيز الوجود وبالصورة التي هي عليها الآن، وفي سبيل ذلك لم يبخل علي بالمعلومات والتوجيه وتقديم الملاحظات والنصح وإرشادي إلى المراجع القيمة التي أفادتني في موضوعي،واشكره أيضا على تواضعه وسعة صدره.

أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي والذين كان لهم الفضل في تعليمي وبلوغي هذا المستوى من العلم واشكر أيضا كل من كان له العون في الحصول على المراجع العلمية واخص منهم المكتبة المركزية والعاملين في مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سعيدة والذين ساهموا وسهلوا في تمكيني من الحصول على المراجع.

ا لإ هـد ا ء

***إلى الوالدين حفظهما الله ورعاهما**

***والى كل العائلة ايت والي واخص بالذكر أخواتي وأخي العزيز**

***والى كافة الزملاء والزميلات في تخصص دراسات مغاربية الدفعة الثانية**

*** والى كل صديقاتي.**

مقدمة:

تعتبر الانتخابات من أكثر المواضيع إثارة للجدل والنقاش بين القوانين والفلاسفة وعلماء التاريخ من جهة، وعلماء السياسية من جهة أخرى، وهي تشترك في ذلك مع العديد من المواضيع التي تتقاسمها هذه الفروع من العلم. فدراسة الانتخابات تتم من جوانب عدة، تاريخية واقتصادية، وديمغرافية. كما تعتبر الدراسات الاجتماعية للانتخاب أو ما يسمى بعلم الاجتماع الانتخابي، كذلك الدراسات القانونية للانتخابات من الأهمية بما كان في دراسة وتحليل الظواهر السياسية، التي ظلت ولفترة من الزمن ضمن اهتمامات مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية.

وحينما اقتحمت الدراسات السياسية مجال الأبحاث الامبريقية ، محاولة في ذلك مضاهاة العلوم الطبيعية والدقيقة، لما توصلت إليه هذه الأخيرة من نتائج ملموسة وذات قيمة علمية وفائدة علمية، ما مكن هذه الدراسات من الاستقلال عن العلوم الاجتماعية الأخرى، دون انفصالها عنها. وأصبح لها مواضيعها ومناهجها المميزة تبني من خلالها نظريتها وقواعدها التي طورتها من مجرد كونها جزءا من اهتمامات العلوم الأخرى، إلى كونها علما قائما بذاته.

وتكتسي الانتخابات مكانتها الهامة ضمن مواضيع علم السياسة، فهي مبادئه الأساسية، كما يعتبر الانتخاب وحدة التحليل الأساسية لموضوع النظم الانتخابية، وهو من صميم اختصاص النظم السياسية المقارنة.

يعتبر النظام الانتخابي من النظم الفرعية ذات أهمية في تماسك مؤسسات الأنظمة الديمقراطية وفي مدى استقرارها وتطويرها. كما يحتل النظام الانتخابي حيزا مهما ضمن الدراسات السياسية، على اعتبار الانتخابات أحد المتغيرات البارزة في دراسة النظم السياسية المقارنة وتتأثر بمختلف أنواع النظم الانتخابية.

إنَّ دراسة الانتخابات على اعتبارها سلوكا سياسيا يحظى بأهمية بالغة في العلوم الاجتماعية وعلم السياسة على الخصوص، ومن خلال طريقة أو منهج متعدد الجوانب يدعى بالطريقة الايكولوجية، والتي تقوم على العوامل الجغرافية والاجتماعية والتاريخية والسياسية.

لذلك فان دراسة النظم الانتخابية لا تنفصل عن هذا الإطار كونها توجد في بيئة متعددة العناصر، تؤثر فيها وتتأثر بها. لكن في بعض البلدان منها منطقة العربية وفي الجزائر خاصة تلعب بعض التكوينات الاجتماعية أو البنى الاجتماعية على الممارسة السياسية.

إنَّ الدراسات التي تخصصت في دراسة المجتمع الجزائري أظهرت على انه مجتمع ذو طبيعة قبلية وعروشية، وقد اهتم الباحثون بالبناء الاجتماعي وسماته وبالتركيز على دور هذا البناء في الحياة السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية. فالولاء للقبيلة والجهة هو الأولى للولاء للوطن وللدولة.

وقد جاء هذا الموضوع للبحث عن البنى الاجتماعية الجزائرية وتعبيراتها في الحقل السياسي خصوصا فيما يتعلق الانتخابات نحاول من خلاله تعقب البناء الاجتماعي في الممارسة السياسية الجزائرية، وهذا من خلال دراسة الثقافة الانتخابية وعلاقتها بالانتماء المترشح لنسب أو جهة معينة.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في:

الأهمية العلمية:

رغم تعدد البحوث العلمية وكثرة المناقشات حول مسألة الانتخابات في الجزائر، إلا أن الدراسات التي جمعت بين الانتخابات والبنى الاجتماعية نجدها تكاد تنعدم. ففي المنظمة البحثية و الأكاديمية في الجزائر نجدها تفتقر لدراسة في هذا الموضوع.ففي الوقت الذي تعتبر الانتخابات في الدول الغربية إحدى الوسائل والآليات الديمقراطية لخدمة الصالح العام، إلا أن في الدول العربية نجد الانتخابات فرصة لتولي مناصب وخدمة مصلحة الشخصية، وقد تغاضت البحوث الأكاديمية في الجزائر عن دراسة مثل هده المواضيع.

الأهمية العملية:

تكمن أهمية الموضوع في أنها تبحث موضوعا مهما، وفي نقس الوقت مشوقا كون الانتخابات تعتبر أساس الديمقراطية ودور البنى الاجتماعية في العملية والي بدورها يؤثر على مسار الانتخابات، بالإضافة إلى ذلك التغيير من هدف الانتخابات.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل المبررات الدافعة للبحث في هذا الموضوع إلى:

الرغبة في التخصص في هذه الدراسة وهذا نتيجة قلة الأعمال التي تهتم بمثل هذه المواضيع، كما أن مسألة البنى الاجتماعية تعد أحد المواضيع الهامة، وما دافع أكثر للتوجه نحو دراسة هذا الموضوع هي العودة الهادئة لهذه التكوينات وتأثيرها على الممارسة السياسية فحتى وان اختفت كمؤسسات، إلا أنها ككيان وممارسة مازالت تجسد في الواقع الجزائري.

إن البنى الاجتماعية أصبحت مهمة وذات اهتمام واسع، فتأثيرها يظهر جليا في الممارسة الانتخابية من حيث تحديد وتوجيه نتائجها.

فدراسة لهذا الموضوع جاء نابعة من دورها الذي لا يقل أهمية عن باقي الأدوار فقد أصبح يحسب لها آلف حساب في العمليات الانتخابية.

اهداف من الموضوع:

يهدف الموضوع إلى محاولة رصد وتحليل دور التكوينات الاجتماعية في الانتخابات في الجزائر، وكيف تحدد نتائج وفوز جهة دون الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفسير ثقافة الانتخاب لدى الناخب الجزائري. وأيضا المشاركة الانتخابية، فالبناء الاجتماعي المتمثل في القبيلة والعروشية والجهوية ... في مثل هذه المجتمعات نجد دور هذه التكوينات في الممارسة السياسية له أهمية كبيرة.

أدبيات الدراسة:

يعتمد الموضوع على الأدبيات الخاصة بالانتخابات و البنى الاجتماعية

1- دراسة اطروحة الدكتوراه التي قام بها الدكتور محمد خداوي فيما جاءت تحت عنوان **القبيلة الاحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر** اذ تناولت الدراسة موضوع النزعة القبلية وتعبيراتها السياسية في الحقل السياسي الجزائري التعددي كمظهر لتواصل بنية ما نفكت تصنع الاحداث الانتخابية بالعودة الهادئة للولاءات القبلية والجهوية والزبونية، وكذلك نقل صورة عن سمات الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المحلي الجزائر.

2- دراسة **عبد الناصر جابي** بعنوان الانتخابات والدولة والمجتمع في الجزائري حيث قام عبد الناصر على تحليل ظاهرة "الانتخابات السياسية"، خصوصيات النظام السياسي الجزائري و الانتخابات. مثل هذا المنهج يساعد على إدراك الدلالات الاجتماعية و السياسية للانتخابات السياسية كما يساعد على فهم طبيعة الحركات الاجتماعية و علاقاتها بالصراعات السياسية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

ا- إن تنظيم الانتخابات من قبل السلطة لا يخرج عن نطاق الأهداف المحددة لها و تتمثل هذه الأهداف في إفراز النخب السياسية التي تؤيد النظام القائم (فترة ما قبل التعددية السياسية) أو تبديل البعض منها بهدف إنجاز مرحلة الانتقال إلى نمط سياسي جديد (مرحلة التعددية السياسية)

ب-أن أثر توقيف المسار الانتخابي و استفحال الإرهاب المسلح الذي خاضته الجماعات المسلحة التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

ج- فاقت المشاركة في الانتخابات الرئاسية كل التوقعات لانها جرت في جو سياسي و أمني خطير، لكن نتائجها لم تكن مفاجئة إذ حصل المترشح الرسمي "اليامين زروال" على نسبة 61,14 % من الأصوات المعبر عنها (نسبة المنتخبين 74,92 %).

3-دراسة **حشماوي محمد** ،والتي تحدثت على الممارسة الزبونية التي تجد في القبيلة قاعدة شبكيتها. لكنه لم يتم تناول الظاهرة وربطها بالممارسة الانتخابية والحزبية في عهد التعددية التي فرضها علينا الاختيار الأكاديمي لموضوع بحثنا.

4- دراسة للدكتور **حافظ عبد الرحيم**، الزبونية السياسية في المجتمع العربي:قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني التونسي حاولت هذه الدراسة تبيان وزن حضور عوامل الانتماء الجهوي والانحدار العائلي وعلاقة الدم والقرابة والنسب خلال الممارسة السياسية في تونس وقد استخلص على العملية السياسية لا تحكمها فقط محددات مؤسسية رسمية، بل أيضا محددات اجتماعية وثقافية.

الإشكالية:

إنَّ التركيز على النسب والانتماء و الجهوية في الممارسة السياسية في الجزائر يجعلنا أمام ممارسة سياسية بطابع اجتماعي، إذ أنَّ ممارسي السياسية او المنتخبين للفوز بمناصب عالية يجب ان يكونوا من ذوي مراكز ونسب مرموق ومن وينتمي لجماعة وانتماء قبلي ففي المواعيد الانتخابية كانت خير مثال. وبناء على هذا نطرح المشكلة البحثية والمتمثلة فيمايلي:

كيف يمكن ان يؤثر البناء الاجتماعي على الممارسة الانتخابية في الجزائر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية والتي سيتم الإجابة عليها في مختلف جوانب الموضوع، وأما هذه التساؤلات فهي:

- ماذا يعني بالبناء الاجتماعي؟
- ماهو دور البناء الاجتماعي في العملية السياسية؟
- ماهي أهم الأشكال المنفورلوجية في المجتمع المغاربي؟
-ماهي ثقافة الانتخاب لدى المواطن الجزائري؟

ما معنى السوق السياسية؟ وكيف هي السوق السياسية في المجال الانتخابي في الجزائر؟

-ماهي الزبونية السياسية؟ وماهي الزبونية السياسية في الجزائر؟

الفرضية:

للاجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة سيحاول الموضوع من خلال الفرضيات التالية:

تلعب البنى الاجتماعية ادورا مهمة وتؤثر على مسار العملية الانتخابية في الجزائر.

وتتفرع تحت هذه الفرضية فرضيات فرعية هي كالتالي:

الفرضية الثانوية الاولى: تنطلق هذه الفرضية من العلاقة الموجودة بين مفهومين اساسيان الانتخابات والبنى الاجتماعية وهي:

تعتبر المشاركة السياسية والتنشئة السياسية من أهم متغيرين التي تربط مابين الانتخابات والبنى الاجتماعية.

الفرضية الثانوية الثانية: تنطلق من دراسة للبنى الاجتماعية في المغرب العربي

تتسم بنية المجتمع المغاربي بالقبيلة إذ تأخذ اشكال القبيلة(العشائرية) خلفية للهيكلة السياسية المؤسساتية.

الفرضية الثانوية الثالثة: تقوم هذم الفرضية على اساس مدى تأثير البنى الاجتماعية في الجزائر على العملية الانتخابية:

أن ثقافة الولاء والنسب والزبونية السياسية هي الثقافة السائدة في الانتخابات في الجزائر.

حدود ومجال الدراسة:

الحدود الزمنية: تأخذ الدراسة الفترة الزمنية مع التعددية الحزبية في الجزائر.

الحدود إمكانية: تمثل الجزائر أحد أهم أماكن هذه التكوينات الاجتماعية، حيث تجسد هذه الأخيرة أدوارا مهمة في العملية السياسية في الجزائر

الحدود الموضوعية: يمكن تحديد الحدود الموضوعية في نقاط هي كالتالي:

– إنَّ البنى الاجتماعية حتى وان لم تكن موجود كمؤسسة لها قانونها ومبادئها إلا أنها موجودة ككيان.

– إن ثقافة الانتخاب للجزائري ورغم انتقال إلى تعددية والتطور الحاصل في المجال السياسي الا إنها بقيت على حالها وترتبط ارتباطا بالقرابة والعشائرية.

منهج الدراسة:

يثير موضوع الانتخابات والبنى الاجتماعية مشكلات نظرية ومنهجية متعددة، فكان لابد من إتباع المنهج **دراسة حالة** والذي يقوم على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه المرحلة او دراسة جميع المراحل التي مرت بها، و لكي يكون الموضوع أكثر ارتباطا بالواقع، وهذا من خلال ربطها بواقع الانتخابات والبنى الاجتماعية بالجزائر وتوضيح تأثير التكوينات والبنى الاجتماعية في العملية الانتخابية وترسيخها في ثقافة المواطن الجزائري،فمنهج دراسة حالة يهدف للتركيز على حالة معينة وهي الجزائر حالة لتأثيرات هذه البني الاجتماعية .

المنهج التاريخي:هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضر تمتد جذورها الى الماضي والتطورات التي لحقتها والعوامل أي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات. والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر واندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك.والمقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي للأنظمة السياسة المغاربية ، بالإضافة لنظام الانتخابي الجزائري.[1]

كذلك تم الاعتماد على **المنهج الوصفي** كون ان المنهج الوصفي يقع بين بقية المناهج المعتمدة، ويؤدي وظيفة تحديد العناصر المشاهدة من الظاهرة المدروسة ويقوم بوظيفة الكشف عن الواقع المدروس.

اقتراب الدولة والمجتمع: ظهر اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات على يدي جويل ميجدال Joel Migdal، وذلك لتغطية قصور نظريات التنمية والتحديث التي افتقرت لتفسير علمي للعديد من ديناميكيات العالم الثالث لأنها أهملت ادوار المجتمع.فجاء "ميجدال" باقترابه الجديد الذي يركز على تحليل العلاقة التفاعلية بين الدولة

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الادوات**،د،م،ط، (الجزائر:1997)،ص56.

والمجتمع خصوصا في العالم الثالث من خلال التنافس بين المؤسسات الرسمية والتنظيمات غير الرسمية .

اعتمد هذا الموضوع على اقتراب الدولة والمجتمع لانه يساعد في تحليل علاقة القائمة بين المجتمع الذي يتجسد في البنى الاجتماعية والدولة التي تتجسد في السلطة السياسية وفي الانتخابات.

اسلوب جمع المعلومات:

يعتمد هذا الموضوع في جمع المعلومات على:

ا:الكتب:وهي مصدر أساسي لكل بحث ويعتبر ضروري في توفير المعلومات فلا يمكن لاي باحث الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال.

ب:المقالات:والمجالات والدوريات، فهي تساعد على اضافة معلومات جديدة وتبحث في ابعاد الظاهرة محل الموضوع.

ج:الانترنت: تعتبر من الأدوات الحديثة في البحث التي لاغنى لأحد عنها، وذلك بفعل مواكبتها لجميع الدراسات والأبحاث الحديثة.

د:الملتقيات: والمداخلات الدراسية المنشورة التي تعطينا فكرة عن موضوع ما وتثريه.

الصعوبات:

لا يمكن لأي بحث من البحوث أن يخلو من المشاكل والصعوبات إلا أنها لا تثبط من عزيمة الباحث وإسراره في انجاز الجيد للموضوع ويمكن رصد أهم تلك الصعوبات:

– اما من حيث المعلومات فأكبر صعوبة واجهتنا هي قلة المصادر التي تتناول علاقة البناء الاجتماعي بالانتخابات، بالإضافة إلى شح المكتبة الجامعية من الدراسات المتعلقة بالبناء الاجتماعي

– حتمية الاعتماد على المراجع بالغة الأجنبية خاصة منها اللغة الانجليزية وهو ما يطرح صعوبة علمية لترجمة أمام التخوف من إعطاء العبارات الأصلية معاني غير التي أوردها صاحب المقال باللغة الأصلية.

-واهم تلك الصعوبات التي يجدها الباحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية إذ يتلقى الباحث معلومات مغلوطة خصوص إذا تعلق الأمر بالممارسة الانتخابية أو بالأمور بالسياسية بشكل عام.

تقسيم الدراسة:

بناء على الفرضيات المذكورة أعلاه، وطبيعة الدراسة فإنها تأخذ التقسيم التالي المبني على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

الفصل الأول: جاء كإطار نظري للانتخابات والبنى الاجتماعية في ثلاث مباحث، فتناول المبحث الأول ماهية الانتخابات، أما المبحث الثاني حصص لدراسة الجانب المفاهيمي والنظري المرتبط بالبنى الاجتماعية ، ومبحث ثالث اخذ بتحديد أهم رابط بين الانتخابات والبنى الاجتماعية والذي هو المشاركة السياسية والتنشئة السياسية إذ انطلق من تقديم مفهوم لكلا من المشاركة السياسية والتنشئة السياسية وتبيان الارتباط بين هذه المفاهيم ومفهومي الانتخابات والبنى الاجتماعية.

الفصل الثاني:يتحدث عن البنى الاجتماعية في المغرب العربي من خلال ثلاث مباحث جاءت كالتالي:المبحث الأول خصص للأشكال المورفولوجية وهذا بدارسة جميعها في المنطقة المغاربية، والمبحث الثاني تمحور حول النظم الاجتماعية، أما المبحث الثالث فتطرق للمراكز و الأدوار التي تحظى بها المؤسسات السياسة والقيم السياسية.

الفصل الثالث: يدور حول مسالة ثقافة الانتخاب في الجزائر حيث تمت معالجته من خلال ثلاث مباحث، وجاء التقسيم على هذا الشكل: المبحث الأول تناول العملية الانتخابية في الجزائر من خلال المشاركة الانتخابية، وثقافة الانتخاب ،كما تطرق هذا المبحث لدراسة قانونية للعملية الانتخابية في الجزائر، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة السوق السياسي في الجزائر وهذا من خلال دراسته كمفهوم والانتخاب كسوق سياسي في الجزائر، أما المبحث الثالث فجاء لدراسة الزبونية السياسية والانتخابات في الجزائر فهذه المفاهيم حتى وان كانت جديدة على الحقل السياسي إلا أنها جزء من ثقافة الناخب الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

إنّ الظاهرة السياسية كممارسات إجرائية ومعطيات أمبريقية تستدعي أولا التطرق إلى خلفياتها وأطرها المفاهيمية والنظرية، إذ أنَّ فهم مدخلاتها ومخرجاتها، لا يكون مكتملا من الناحية الأكاديمية دون تحديد وضبط مفاهيمي لمختلف متغيراتها ،وكذلك تأصيل نظري للعلاقات بين هاته المتغيرات.

وكون موضوع الانتخابات وعلاقتها بالبنى الاجتماعية من جهة ،واثر التنشئة السياسية على البنية الاجتماعية واثر هذا الأخير على المشاركة السياسية من جهة أخرى.من المواضيع ذات الأهمية البالغة في حقل الدراسات سياسية ،اقتضت الضرورة إلى تحديدها وضبط أهم المفاهيم المرتبطة بموضوع الانتخابات والنظم الانتخابية. وكذلك البنى الاجتماعية إضافة إلى المفاهيم التابعة.مثل مفهوم المشاركة والتنشئة السياسية.

أما من الناحية النظرية فالحاجة للاستعانة بمجموعة نظريات ساعدت على تفسير الظاهرة الانتخابية وارتباطها بالخلفية والبنية الاجتماعية تستوجب الاعتماد على جملة نماذج معرفية كالنموذج الماركسي والليبرالي.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي

المبحث الأول: ماهية الانتخابات

المطلب الأول: مفهوم الانتخاب

المطلب الثاني: النظم الانتخابية وتصنيفاتها

المبحث الثاني : ماهية البنى الاجتماعية

المطلب الأول: مفهوم البنى الاجتماعية

المطلب الثاني: نظريات البنى الاجتماعية

المبحث الثالث:مؤشر العلاقة بين الانتخاب والبنى الاجتماعية

المطلب الأول: ماهية المشاركة السياسية

المطلب الثاني:ماهية التنشئة السياسية

المبحث الأول:ماهية الانتخابات

يعالج هذا المبحث مفهوم الانتخابات من خلال اختلافه عن بقية المفاهيم الأخرى التي تتداخل معه في المعنى. وكون الانتخاب آلية من آليات الديمقراطية التي لها أهمية كبيرة، فالواجب علينا التطرق إلى أهميته، وتوضيح أهم طرق الانتخابات المتاحة في الممارسة السياسية.

المطلب الأول:مفهوم الانتخابات

لقد تعددت وتنوعت المفاهيم المقدمة للانتخاب واختلفت حسب توجه كل باحث سواء أكان اتجاه سياسيا أم قانونيا ،ولهذا تمت معالجة هذا المطلب من خلال تقديم تعريف لغويّ و آخر اصطلاحي للانتخاب و كذا توضيح أهميته.

ا.التعريف اللغوي:

يقال في اللغة :نخب أي انتخب الشيء اختاره، وانتخب الشيء:انتزعه اخذ نخبيه، والنخبة:ما اختاره، منه. ونخبة القوم ونخبتهم، خيارهم.قال الأصمعي:يقال هم نخبة القوم، يقال:جاء في نخب أصحابه أي في خيارهم والنخب:النزع والانتخاب: الانتزاع. والانتخاب:الاختيار والانتقاء، ومنه النخبة، وهم الجماعة تختار من الرجال، فنتزع منهم.[1] كما يقال: انتخب، انتخابا، فهو منتخب والمفعول منتخب.انتخب فلانا: صوت لصالحه،اختاره بإعطائه صوته في الانتخاب.[2]

ب.التعريف الاصطلاحي:

تعددت الحقول المعرفية التي تناولت الظاهرة الانتخابية وفد تناوله كل باحث حسب توجهه.

فهو إجراء قانوني يحدد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو لائحة ليختار بمقتضاه شخص أو أكثر لرياسة.[3] إذ انه أعطى للانتخاب الصفة القانونية من خلال توثيقه في الدستور بحيث يحدد هذا الأخير مجريات عملها، وهذا بغية اختيار أو انتقاء من يمثلهم. كذلك يعرف بقيام المواطنين"الناخبين" باختيار البعض منهم شريطة أن يكون ذوي كفاءة لتسيير أجهزة سياسية وإدارية

---

[1] ابن منظور جمال محمد بن مكرم الأنصاري،**لسان العرب**،المجلد الأول،(بيروت:دار صادر،)ص752.

[2] احمد مختار عمر،**معجم اللغة العربية المعاصرة**، (القاهرة :عالم الكتب،2008، ط1)،ص 2181

[3] ابراهيم مذكور واخرون، **المعجم الوسيط**، (القاهرة،مكتبة الشروق،2004 ط4)،ص908.

محضة، وذلك من خلال القيام بعملية التصويت.[1] يوضح هذا التعريف الشروط الواجبة توفرها في المرشحين للكفاءة في التسيير الحسن للمؤسسات السياسية .وفي نفس السياق اتجه التعريف إلى توضيح دور المواطنين في العملية الانتخابية

و في الإطار الذي يسمح به القانون بتولي منصب أو سلطة. ومكانة المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية من المساهمة في اختيار الحكام وفقا لما يرونه صالح لهم.[2] تنبع سلطة الحكومة من رضا وقبول المواطنين لها.والآلية الأساسية لنقل رضى المحكومين هي إجراء الانتخابات فهي تعتبر نمطا لأيلولة السلطة يرتكز على اختيار يجري بواسطة التصويت أو الاقتراع.[3] فالانتخاب هو الأداة التي تعطي للحاكم الشرعية في تولي الحكم ،إذ أنَّ قبول المواطنين يثبت من خلال فوزه في الانتخابات وحصوله على اكبر عدد من الأصوات.

ج أهمية الانتخاب:

تحظى العملية الانتخابية بأهمية سواء على المستوى النظري أو على المستوى لممارساتي ويمكن إيجازها كالتالي:

1- الانتخاب أساس للحكم الديمقراطي:

يعتبر الحكم الديمقراطي سيادة لشعب أي حكم الشعب نفسه بنفسه. فالانتخابات تمثل أساس الديمقراطية وهذا ما ذهب إليه هنتغتون حين اعتبرها طريقة عمل الديمقراطية وهي سبيل إنهاء النظم الشمولية.[4] فهي لا تعتبر حياة الديمقراطية فقط ،بل موت الديكتاتورية.فبانهيار شرعية الحكام الشموليين وتعرضهم لضغوطات ،كانوا يحاولون استمالة مواطنيهم واسترجاع هذه الشرعية المفقودة عن طريق الانتخابات، فهم بذلك إما يؤكدون شرعيتهم أو يسترجعونها إن فقدت، وابرز مثال على

---

[1] ابتسام قرام،**المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري،باللغتين العربية والفرنسية**،(الجزائر :قصر الكتاب،1998)،ص276.

[2] صالح جواد الكاظم ،**علي غلب العاني،الانظمة السياسية**،(بغداد:مطبعة دار الحكمة،1991)،ص36.

[3] نبيل عبد الفتاح،**موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية**،(مع ملف تعريفي ببرلمانات دول العالم والمنظمات البرلمانية الدولية)،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتجية،2009،)ص54

[4] صمويل هنتغتون ،**الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في اخر القرن العشرين** ،ترجمة عبد الوهاب علوب،(الكويت :دار سعاد الصباح،1993)،ص255.

ذلك ما حدث في البرازيل في نوفمبر 1974اذ كان متوقعا فوز الحزب الحاكم ولكن بظهور النتائج ظهر العكس ،اذ اكتسح الحزب المعارض المقاعد في البرلمان وسيطر على التشريعات.[1]

فالانتخابات الديمقراطية هي السبيل الوحيد لإرساء الشرعية لنظام السائد والانتقال السلمي للسلطة .

2-الانتخاب شكل من أشكال المشاركة:

إن المشاركة السياسية هي كل ما يقوم به الفرد من اجل التأثير على العملية السياسية وتكون بشكل تطوعي، فالانتخابات تمكن المواطنين من الاختيار وتعيين حكامهم ،أو الترشح لذلك.فهم قادرون على اختيار بديل من بين مجموعة البدائل المطروحة أمامهم.

فهي أسلوب لممارسة السيادة الشعبية، إذ أنّ المواطنين هم من يضفون عليها صبغة الشرعية كونهم يساهمون في انتقاء من يمثلهم[2]. ان المشاركة السياسة هي أحد الممارسات الديمقراطية فتتعين الحكام أتناء العملية الانتخابية، يقوم به أغلبية أفراد المجتمع باختيار المترشحين عبر الأصوات التي يدلون بها في كل استحقاق انتخابي.

3-الانتخاب أداة لتمثيل:

إن الشرعية والسلطة تكون حقيقية ،إذا ما كان الشعب هو صاحب هذه السيادة ،ففي الحضارة اليونانية كان الشعب هو من يمارس لوحده وهذا لقل عدده ومع زيادة عددهم أصبح ذلك غير ممكن فبإمكانهم تفويض من يقوموا بهذا في مكانهم والذين يدعون بالنواب أو الممثلين للاختيار. أما بخصوص النظرية الكلاسيكية فقد تناولت التمثيل من جانبه القانوني فقد عرفته على انّ شخصا (الموكل)، يعطي لشخص أخر(الموكل اليه)،صلاحيات التصرف محله.[3]

---

[1] **المرجع نفسه** ،ص256.

[2] موريس دوفرجيه،**المؤسسات السياسية والقانون الدستوري : الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة :جورج سعد، (بيروت،المؤسسة الجامعية والنشر والتوزيع ،1992، ط1)ص57.

[3] **المرجع نفسه**،ص62.

د:طرق الانتخاب :

تتميز الطرق الانتخاب باختلافها وهذا حسب الاستحقاق الانتخابي الذي ستستعمل فهنالك الانتخابات المباشرة والغير مباشرة وكذلك بالقائمة والانتخاب الفردي وسنفصله كالتالي:

1- الانتخاب المباشر والانتخاب غير مباشر:

تتم عملية الانتخاب بشكلين مختلفين إما عن طريق الانتخاب المباشر أو الانتخاب غير المباشر ويمكن توضيحها كالتالي:

ا:الانتخاب المباشر:

الانتخاب المباشر هو: قيام الناخبين بانتقاء ممثلهم وذلك بطريقة مباشرة دون وساطة[1]،أي بأنفسهم مباشرة، إذ يتم ذلك على درجة واحدة. وهو الأقرب لمبدأ الديمقراطية.وفي هذه الطريقة يختار الناخبون بأنفسهم دون أن يوكل للأشخاص للقيام بهذه المهمة. ولكن هذا النوع من الانتخاب يمكن أن يخدم شعوب دون الأخرى، وهذا لنقص درجة الوعي لدى الناخبين أو أنهم غير مؤهلين لاختيار المرشحين .وهذا ما قد يؤثر على فترة حكم هذا المترشح سواء أكانت رئاسية او تمثيل إن كان نائب في البرلمان.

ب:الانتخاب غير المباشر:

إنّ الانتخاب غير المباشر هو :الذي يتم على مرحلتين أو أكثر حيث يتم اختيار مندوبين عنهم يتولون مهمة اختيار مرشحهم[2].حيث أن الناخبين لا يختارون مرشحهم مباشرة ولكن بتوكيل شخص او مجموعة أشخاص للقيام بهذا الأمر. فهو يحصر مهمة انتخاب أعضاء البرلمان في فئة محدودة ودائرة صغيرة تتمثل في المندوبين الذين انتخبتهم القاعدة الانتخابية، ومن ثم يكون انتخاب البرلمان على يد قطاع محدود وطبقة متميزة بعيدة عن قطاع الشعب ويكون الانتخاب غير المباشر اقل ديمقراطية.[3]

---

[1] سعاد الشرقاوي ،**النظم السياسية في العالم المعاصر**،(القاهرة:دار النهضة،2007)،ص151.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي،**النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة:دراسة معاصرة في استراتجية ادارة السلطة**، (الاردن: دار مجدلاوي ،2004، ط1)،ص239.

[3] محمد رفعت عبد الوهاب،**مبادئ النظم السياسية**،(بيروت،منشورات الحلبي الحقوقية،2002)،ص271.

2-الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة :

هنالك شكلين أخريين من الانتخاب وهما : الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة وسيتم تفصيلهم كالتالي:

ا:الانتخاب الفردي:

يتم العمل بهذه الطريقة حينما تقسم الدولة إلى دوائر صغيرة تمثل بنائب واحد، فما على الناخبين سوى التصويت على مرشح واحد، فهذه الطريقة تسهل للناخب انتقاء المرشح الذي يراه مناسبا وهذا لصغر الدائرة الانتخابية.[1]

مثل هذه الأنواع تتطلب تساوي مابين عدد المناطق الانتخابية وعدد الأعضاء المراد انتخابهم، فلكل منطقة الحق في انتخاب مرشح واحد لا غير.

ب:الانتخاب بالقائمة:

إنَّ الانتخاب بالقائمة هوّ الانتخاب الذي يتوجب فيه على الناخب اختيار مجموعة من المرشحين وهذا تبعا لقانون الانتخابي الذي تتبعه الدولة، وبالتالي فالناخب يكتب في القائمة أسماء المرشحين الذين يختارهم.[2]

وللانتخاب بالقائمة عدة أشكال وهي:

1- الانتخاب بالقائمة المغلقة:

يتم الانتخاب وذلك بإعطاء الحق للناخب في اختيار بين مجموعة من أسماء قائمة واحدة ولكن بشرط عدم شطب في القائمة المراد اختيارها.[3] بحيث لا يحق لناخب التغيير أو الترتيب أو إضافة المرشحين في القائمة فهو أمام خيار واحد وهو اختيار قائمة دون الأخرى.

إذا كانت في دائرة انتخابية عشرة قوائم متنافسة، وتتنافس على سبعة مقاعد فالناخب الحق في اختيار قائمة واحدة دون التغيير فيها.

---

[1] سعيد بوشعير ،**القانون الدستوري والنظم السياسية**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،سنة النشر ط1989،2)،109.

[2] نعمان احمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ط2)، ص318.

[3] سعيد بوشعير ،**مرجع سابق**، ص110.

2-الانتخاب بالقائمة المفتوحة:

يعطي الانتخاب بالقائمة المفتوحة الحرية للناخب في الاختيار مرشحه ،وبإمكانه أيضا ترتيبهم في القائمة واختيار مرشحين من القوائم الأخرى. فإذا كانت هناك مجموعة من القوائم المتنافسة،فيستطيع الناخب أن يختار مرشحا أو بالأحرى مجموعة من المرشحين من القوائم المتنافسة،فهو يعطي حرية للناخب، إذ حتى فيما يخص ترتيبهم يستطيع تغيير الترتيب ولا يتقيد بترتيب الحزب.

3-الانتخاب بالقائمة المختلطة:

الانتخاب بالقائمة المختلطة هو الذي يمزج بين الانتخاب بالقائمة المغلق والانتخاب بالقائمة المفتوح، إذ يعطي الحق للناخب في اختيار الذي يريده بكل حرية، فبإمكانه الحذف والتبديل في اسم المرشح حسب رغبته وذلك بالاستعانة بباقي القوائم الانتخابية المعروضة في سبيل وضع قائمة انتخابية يفضلها الناخب للفوز.[1]

المطلب الثاني: النظم الانتخابية وتطبيقاتها

تتعدد وتتباين النظم الانتخابية وهذا بحسب ما يتبناه أي نظام سياسي ،مما قد يفرز العديد من الأنظمة الانتخابية.

ا:مفهوم النظم الانتخابية:

تعرف النظم الانتخابية على أنها:الوسيلة أو الطريقة التي يمكن من خلالها ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي يفوز بها المترشح .[2] أما "حسن نافعة" فقد اعتبرها: طريقة حساب أصوات الناخبين وتوزيعها على المترشحين المتنافسين على المقاعد النيابية ، والتي على أساسها يحدد الفائزون بهذه المقاعد.[3]

---

1 حسان نعمان شفيق العاني،**الانظمة السياسية والدستوريةالمقارنة**،(العراق:مطبعة جامعة بغداد،1986)،ص50.

2 اندروز رينولدز،بن ريلي،(واخرون)،**دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول اشكال النظم الانتخابية**،(ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،2005)،ص19.

3 حسن نافعة ، **مبادئ علم السياسة** ،(القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2002) ،ص335.

فالناخب عندما يدلي بصوته في صندوق الاقتراع فهو بذلك يقوم بزيادة مقاعد للمرشح الذي يريده.فالنظام الانتخابي يحدد ويبين أي من أساليب تحديد النتائج الانتخابية ستستعمل سواء أكانت نظام الأغلبية او نظام التمثيل النسبي أو النظام المختلط.

ب:تطبيقات النظم الانتخابية:

هناك العديد من تصنيفات النظم الانتخابية في العالم حيث أن كل دولة تستعمل النظام الانتخابي الذي يناسبها. فأكثرها شيوعا و استعمالا نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي ومن جهة أخرى هناك من يضيف لهذين النظامين، النظام المختلط الذي يمزج بين هذين النظامين.

1-نظام الانتخاب بالأغلبية: يعتبر هذا النوع من أبسط النظم الانتخابية. يقوم هذا النظام على قاعدة مفادها أن يكون الفوز للمرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات في الدائرة الانتخابية، أما من يليهم من المرشحين في الترتيب فهم منهزمون.[1]ونجد الانتخاب بالأغلبية يوظف في الانتخابات الرئاسية سواء بالأغلبية المطلقة أو النسبية.

الجدول رقم01:يبين كيفية تطبيق نظام الانتخاب بالأغلبية المطلقة

القائمة	عدد الأصوات	نسبة الأصوات
القائمة ا	9000	55%
القائمة ب	8000	30%
القائمة ج	3000	15%

من خلال الجدول نلاحظ فوز القائمة ا بالانتخاب ومن يليها من القائمتين **ب ج** خاسرون. كون الانتخاب بالأغلبية المطلقة يعتمد على من يحصل على اكبر عدد الأصوات هو الفائز دون الاكتراث بالنسبة التي تحصل عليها.

[1] نعمان احمد الخطيب،**المرجع السابق**،ص323.

ويأخذ نظام الأغلبية شكلين وهما :الأغلبية البسيطة و الأغلبية المطلقة ونفصلها كالتالي:

ا:الأغلبية البسيطة بدور واحد:

تدعى بالبسيطة لأنه يكون الفائز هو من يحصل على اكبر عدد الأصوات،و لا تهم عدد الأصوات التي يحصل عليها منافسوه.ولا يشترط الأغلبية المطلقة وحتى وان كان مجموع عدد الأصوات التي تحصل عليه منافسين يزيد عن عدد الأصوات التي حصل عليها المرشح فالأحقية له في الفوز.[1]

أماعن تسمية الدور الأول كون أنّ المترشح فائز في الدورة الأولى ولا يحتاج لدورة ثانية للفوز. فعدد الأصوات تؤهله للفوز في الدور الأول.وفي ظل هذا النظام يقسم البلد إلى دوائر متساوية الحجم ، وينتخب عن كل دائرة عضو واحد.فللناخبين الحق في التصويت على مرشح واحد فقط.

فللناخبين الحق في التصويت على مرشح واحد فقط.

دائرة انتخابية يبلغ عدد الناخبين فيها 8الاف ناخب.

الجدول رقم:02 يوضح كيفية تطبيق الاغلبية البسيطة بدور واحد

المترشح	عدد الأصوات المتحصل عليها	المترشح الفائز
ا	3500	فائز
ب	2500	خاسر
ج	2000	خاسر

إن المترشح ا هو الفائز كون أن عدد الأصوات المحصل عليه والمقدرة ب3500 أعلى عدد الأصوات من المترشحين ب.ج.فهنا لا تشترط الأغلبية المطلقة، فالفائز لا يحتاج لدورة ثانية لتعزيز فوزه.

[1] صالح جودا الكاظم ،**المرجع السابق**،ص44.

ب:الأغلبية المطلقة بدورين:

إن الأغلبية المطلقة هي التي يكون فيها الفائز المترشح الذي يفوز بنسبة 50%+1*الذي يحصل على نصف العدد الإجمالي للأصوات المعبر عنها وإضافة إليها واحد.[1] فأي مرشح يحصل على هذه النسبة فهو فائز ، أما ان لم يحصل أي مترشح من المترشحين على هذه النسبة ،فحينها يتم اللجوء للدور الثاني ولهذا سمي بالأغلبية المطلقة ذي الدورين،لكن في الدور الثاني لا يتم العمل بالنسبة 50%+1وانما بالأغلبية أي من يحصل على عدد الأصوات الأكبر هو الفائز و أيضا يمر لدور الثاني المرشحون القريبان من النسبة أو النصف الإجمالي من عدد الأصوات.

يرى موريس دوفرجيه انه يمكن أن تجرى أحيانا ثلاث دورات حيث يفرض الحصول على الأغلبية المطلقة في الدورتين الأوليتين وهذا ما نص عليه القانونين الفرنسي لعامي1789-1819.[2] وعدت فرنسا من بين الدول الأوائل التي استخدمت نظام الأغلبية ذو دورين خاصة في الانتخابات التشريعية حيث يتم وفق نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة بدورين ،ويعتبر الفائز كل مترشح يحصل على الأغلبية المطلقة ، وان لم ينل أي من المترشحين هذه النسبة ،تجري الدورة الثانية ولا يمكن أن يتقدم للجولة الثانية سوى المترشحون الذين لهم اكبر عدد الأصوات الصحيحة في الجولة الأولى ويتم الإعلان عن الفائز الذي يحصل على الأغلبية النسبية فقط.

---

* من الخطاء قول 51% بل 50%+1%

[1] صالح جودا الكاظم، ،**المرجع السابق**،ص45.

[2] موريس دوفرجيه،**المرجع السابق**،ص94.

مثال : دائرة انتخابية بها 20000 تتنافس فيه ثلاث قوائم انتخابية ،وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم03:يوضح الاغلبية المطلقة بدورين

المترشح	ا	ب	ج	د	هـ
عدد الاصوات	9000	7000	2000	1500	500
نسبة الاصوات المحصل عليها	45	35	10	7.5	2.5

في هذه الحالة لم يفز أي مترشح بالانتخاب ،لأنهم لم يتحصلوا على النسبة المطلوبة في الانتخاب بالأغلبية المطلقة والمقدرة ب50%+1% ولهذا وجب المرور للدور الثاني .فكل من المترشحين الحاصلين على اكبر عدد الأصوات.وفي الدورة الثانية تجري الانتخابات بالأغلبية النسبية .أي من يحصل على اكبر عدد الأصوات هو الفائز .

2- نظام التمثيل النسبي:

نظام التمثيل النسبي هو: الذي يأخذ به في الانتخاب بالقائمة، حيث انه يقوم على أساس توزيع الأعضاء المراد انتخابهم على القوائم الانتخابية المتنافسة فكل حسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها.[1] بحيث أن هذا النظام يسمح بإعطاء مقاعد للأغلبية وللأقلية في آن واحد.

فكل قائمة تشارك في الانتخابات لها عدد من المقاعد ولكن هدا مرهون بالأصوات التي يتحصل عليها. يوظف نظام الانتخاب التمثيل النسبي بشكل كبير في الانتخابات التشريعية والمحلية.

1-طرق توزيع المقاعد في نظام التمثيل النسبي:

يتم توزيع المقاعد في نظام تمثيل النسبي على مرحلتين:

المرحلة الأولى:يتم هنا توزيع المقاعد على اساس:

1-المتوسط الحسابي القاسم الانتخابي:

2-الرقم الموحد

3-المتوسط الوطني.

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **المرجع السابق**،ص245.

2-المرحلة الثانية:من خلال هده المرحلة الاولى وعندما تبقى مقاعد غير موزعة يتم توزيعها عن طريق:

1-اكبر البواقي

2-اكبر المتوسطات.

1-المرحلة الاولى :

ا:طريقة المتوسط الانتخابي:

القاسم الانتخابي هو الرقم الذي تحصل عليه من قسمة عدد الأصوات الصحيحة المعطاة في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة وبالتالي كلما تكرر العدد أو متوسط منح مقعد.[1]

فمثلا كان عدد المقاعد الممنوحة لدائرة انتخابية مثلا لسعيدة 4مقاعد والأصوات الصحيحة المعبر عنها من قبل ناخبين والدائرة الانتخابية هي 20000 فهنا نعمل بطريقة القاسم الانتخابي تقسيم الأصوات الصحيحة لدائرة انتخابية على عدد المقاعد الممنوحة لها 5000=4/20000 وبالتالي تحصل على مقعد وان تكرر هدا الرقم فستحصل على مقاعد اخرى.

ب:الرقم الموحد: هو الرقم الذي يحدده القانون مسبقا على كامل الأراضي ،وفق الرقم الدي حدده القانون تحدد الأصوات الواجب الحصول عليها لإحراز مقعد ، وكلما تكرر الرقم الموحد حازت القائمة على مقعد ، ولا يحدد عدد المقاعد في البرلمان مقدما.[2]

ج:المتوسط الوطني: يتضمن المتوسط الوطني قسمة مجموع الأصوات المعبر عنها في كل الدوائر الانتخابية لدولة على عدد المقاعد المشكلة المجلس النيابي. وفقا للقانون الفرنسي لسنة 1946حيث اعتمدت عليه فرنسا.[3]

---

[1] سعاد الشرقاوي،**المرجع السابق**،ص158.

[2] Jean-paul Montminy, l'etude de la sociètè, section8 :"**l'organisation politique**",quèbec:les presses de l'universitè laval,1965,517.

[3] **Ibid**,p14.

2-المرحلة الثانية:

طرق توزيع المقاعد المتبقية:

يتم توزيع المقاعد المتبقية في المرحلة الأولى عن طريق:

ا:طريقة اكبر البواقي:

إنّ استخدام المتوسط الانتخابي للتوزيع الأولي للمقاعد على القوائم المتنافسة ينتج عنه عدة مقاعد متبقية لذا وجب توزيعها عن طريق اكبر البواقي . فمن خلال هذه الطريقة تتم المقارنة بين الأصوات المتبقية واختيار اكبر البواقي وإضافة مقعد له. فكلما كان الباقي اكبر أضيف إليه مقعد. وفي هذه الطريقة الأحزاب الصغيرة هي من لها الحظ في اقتناص المقاعد.

دائرة انتخابية عدد الأصوات المعبر عنها 80000 وعدد المقاعد 5 مقاعد وتنافس خمس قوائم وتحصلت كل منها على: القائمة ا:27000 القائمة ب:23000 القائمة ج:15000 القائمة د7600 القائمة هـ:7400

ففي هذه الحالة يجب حساب أولا المعامل الانتخابي عدد الأصوات المعبر عنها / عدد المقاعد أي:16000=5/80000 ولحساب عدد المقاعد الممنوحة لكل حزب، نقوم بالعملية التالية:عدد الأصوات المحصل عليها في كل حزب/المعامل الانتخابي وهي كالتالي:

الجدول رقم:04يوضح كيفية تطبيق الباقي الاكبر

الحزب	المعامل الانتخابي	عدد المقاعد مبدئيا	الاصوات المتبقية	توزيع المقاعد المتبقية
ا	16000	1=16000/27000	11000	1
ب		1=16000/23000	7000	0
ج		0=16000/15000	15000	1
د		0=16000/7600	7600	1
هـ		0=16000/7400	7400	0

[1]المرجع : موريس دوفرجيه، المرجع سابق،ص96.

موريس دوفرجيه، **المرجع السابق**،ص 96[1]

كما هو مبين في الجدول فالحزب ا و **ب** تحصلا على مقعد لكليهما وقد تبقت 3مقاعد دون توزيع، إذ توزع هذه المقاعد على النحو التالي: الأحزاب التي لها اكبر عدد من الأصوات المتبقية فقد تحصل الحزب ا على مقعدين. أما الأحزاب **ب ج د** مقعد لكل منهما.

ب:اكبر المتوسطات:يقصد بالمتوسطات ما ينتج عن قسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على عدد المقاعد التي عادت اليها بعد التقسيم الأول .

ويتم بعد ذلك مقارنة هذه المتوسطات، وتتقاسم القوائم صاحبة اكبر المتوسطات عدد المقاعد المتبقية.

معدل القائمة=عدد الأصوات الصحيحة لكل دائرة/ عدد المقاعد التي حصلت عليها+مقعد افتراضي.

ويمنح المقعد للقائمة التي تحصل على اكبر المعدلات،و نتبع نفس الطريقة بالنسبة للمقاعد المتبقية ويمكن توزيع التقاعد وفقا لطريقة التالية:

الجدول رقم:05مثال يوضع العملية الحسابية في اكبر المتوسطات.

الحزب	عدد الاصوات	العدد المبدئي للمقاعد	القاعد المتبقية	المعدل	توزيع المقاعد المتبقية	النتيجة النهائية
ا	27000	1	03	13500=2/27000	1	2
ب	23000	1		11500=2/23000	1	2
ج	15000	0		15000=1/1500	1	1
د	7600	0		7600=1/7600	0	0
هـ	7400	0		7400=1/7400	0	0

[1]المرجع : مورس دوفرجيه، المرجع سابق،ص97.

من خلال الجدول يمكن القول أنّ الحزب الذي له اقوى معدل هو الحزب ج يليه ا ثم الحزب ب هذه الأحزاب الثلاثة توزع عليه المقاعد الثلاث المتبقية.وهذه الأخيرة كانت من نصيب الأحزاب الكبيرة .

[1] **المرجع السابق**،ص97.

ج:طريقة هوندت:[1]

تعتمد طريقة هوندت على قسمة عدد تصاعديا أي عدد الأصوات التي حصلت عليه كل قائمة وفقا لعدد متتالي 1-2-3-4....[2]

ثم تتم المقارنة بين نتائج التي ترتب تنازليا ،وتوزع المقاعد بناء على هذا الترتيب.

يتم ايجاد العدد الإجمالي للمقاعد التي تكون لكل قائمة ولتوضيح أكثر لطريقة هوندت نفصلها على النحو التالي:[3]

1-يقسم عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة 1-2-3.

2-يرتب القاسم ترتيبا تنازليا حتى نهاية المقاعد المخصصة .

3- اخر قاسم في الترتيب السابق يسمى المؤشر المشترك .ويستخدم هذ الأخير لمعرفة عدد المقاعد التي تفوز بها كل قائمة.

الجدول رقم:06مثال على العملية الحسابية وفقا لأسلوب هوندت

	قائمة ا	قائمة ب	قائمة ج	قائمة د
1	35000	21000	12000	7000
2	17500	10500	6000	3500
3	11666	7000	4000	2333
4	870	5250	3000	1750

المرجع:سعاد الشرقاوي ص167.

وباتباع خطوات التالية نقوم بحساب:

القائمة ا 35000/ 11666= 3مقاعد.

القائمة ب 21000 /11666= 1مقعد.

القائمة ج 12000/11666=1مقعد.

القائمة د 7000/ 11666= 0 مقعد.

---

[1] **هوندت** رياضي بلجيكي اكتشف طريقة رياضية متقدمة بواسطة التعرف على نتجة توزيع المقاعد على القوائم.

[2] سعيد بوشعير، **المرجع السابق**،ص 117

[3] سعاد الشرقاوي، **المرجع السابق**،ص166.167.

وبالتالي نرى من خلال توظيف طريقة هوندت يمنح ثلاث مقاعد للقائمة الأولى ويمنح مقعد واحد للقائمتين **ب،ج** أما القائمة د فلا تحصل على أي مقعد .ففي هذه الطريقة يلاحظ ان عملية توزيع المقاعد يتم على مرحلة واحدة. فهي تساعد الأحزاب الكبيرة على حصول على عدد اكبر من الأصوات.[1]

3-النظام المختلط :

بمقتضى هذا النظام تنتخب نسبة من المترشحين تقدر ب50% على الأقل في دوائر تمثل كل واحدة بعضو واحد ،كما هو معمول به في الأغلبية.أما باقي الممثلين فيتم انتخابهم بإتباع أسلوب القائمة الحزبية. وهي المعتمدة في نظام النسبي فلكل ناخب صوتان ،صوت يمنح لأحد المترشحين وصوت يمنحه لأحد الأحزاب وهذا بوضع حد أدنى من الأصوات لأحد المترشحين للحصول عليها لتمكن من التمثيل.

وهناك أشكال من النظام المختلط نذكرها كالتالي:

ا:نظام الانتخاب العضوي المختلط:

يتضمن هذا النظام انتخاب نسبة من اعضاء البرلمان باستخدام نظم الأغلبية التعددية وفي معظم الاحيان تكون الدوائر الانتخابية فردية ،ويتم انتخاب النسب الباقية بواسطة قوائم التمثيل النسبي، وهذا للتعويض عن الخلل الحاصل في نسبة نتائج خاصة بمقاعد الدوائر الانتخابية الفردية.[2]

ب:نظام الانتخاب المتوازي:

يقوم هذا النظام على إعطاء الناخب ورقة اقتراع واحدة حيث يدلي الناخب بصوته لكل من مرشحه المفضل أو للحزب الذي يختاره كما يمكن إعطاء ورقتي اقتراع ،فالاولى يعطى للقائمة اما

---

[1] **طريقة سانت ليغو**: ابتكرت هذه الطريقة سنة 1910 ،وهي تقلل من العيوب الناتجة عن عدم التماثل بين عدد من الاصوات المعبر عنها وعدد الاصوات المتحصل عليها

اندروز رينولدز ، **المرجع السابق**، ص122.[2]

الاخر للفرد،وهذا مايختلف على ماهو موجود في نظام العضوية المختلطة ،اذ لايمكن تعويض عن تناسب[1]

المخطط: تصنيفات النظم الانتخابية

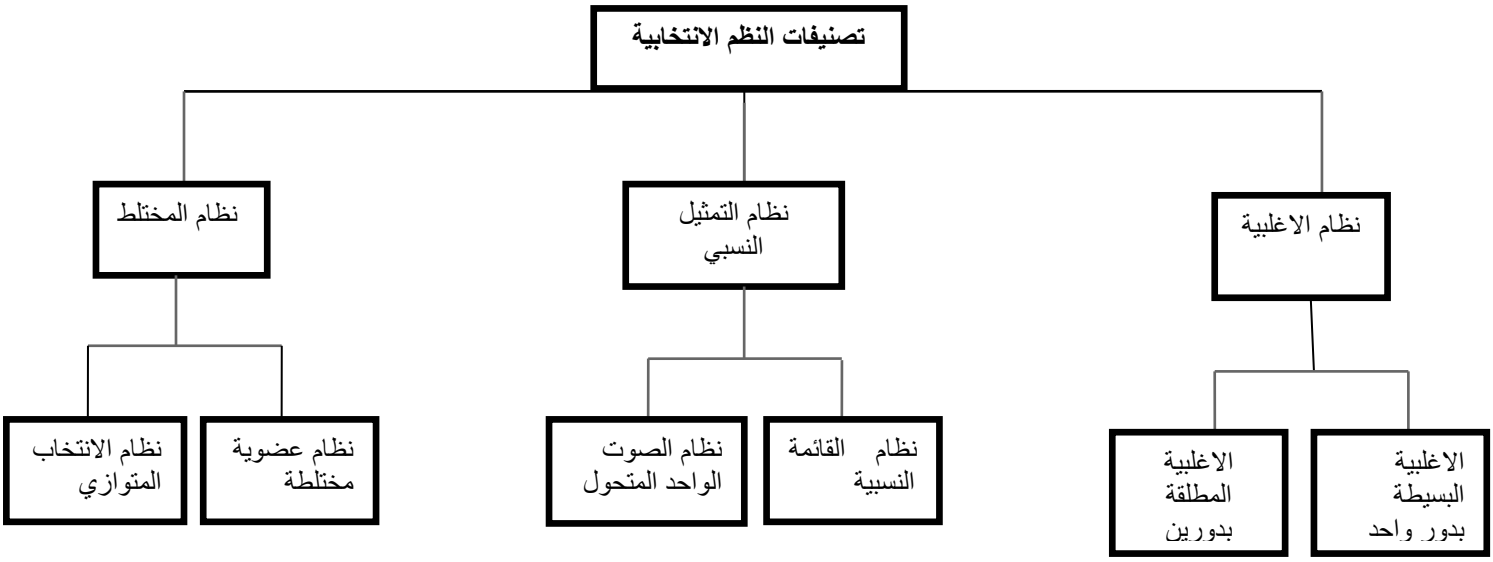

المصدر: اندرينولندز[2]

[1] **المرجع نفسه**، ص137.

[2] تم الاكتفاء بدراسة النظم الانتخابية الثلاث دون ادراج النظم الاخرى وهذه الدراسة قدمها اندرينولندز،مرجع سابق ص44.

المبحث الثاني: ماهية البنى الاجتماعية

تمثل دراسة البناء الاجتماعي المقدمة النظرية لفهم النظم الاجتماعية وسوف يتم تناول مفهوم البناء الاجتماعي استنادا إلى التعريفات التي سبق وقدمها مجموعة من الباحثين، كما سيتم عرض الخصائص التي يتميز بها البناء الاجتماعي و أيضا طرح عددٍ من النظريات التي حللت هذا المفهوم ووضحت بنيته الداخلية .

المطلب الاول:مفهوم البناء الاجتماعي

يحتوي هذا المطلب على مفاهيم البناء الاجتماعي من خلال تقديمه كمفهوم لغوي ومن ثم اصطلاحي، وتقديم مجموعة خصائص البناء الاجتماعي.

ا:تعريف البناء الاجتماعي:

1-**لغة** : جمع البنى ، البناء : المبنى وهو الاسم والمصدر بني.

والبناء الاجتماعي : الهيكل او التنظيم الاجتماعي.[1]

وتشير لفظة structureفي اللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية) إلى البناء وهذه اللفظة يعود مصدرها إلى الكلمة اللاتينية struere و إلى الفعل Structurerباللغة الفرنسية أي بنى رتب مجموعة ما .

ويشير إلى أسلوب تنظيم بموجبه أجزاء الكل فيما بينها، أي بناء المبنى وبناء تنظيم أو جماعة اجتماعية أو بناء السلوك.[2]

2-تعريف البناء الاجتماعي اصطلاحا:

تعددت المفاهيم المقدمة للبناء الاجتماعي وهذا راجع حسب نظرة كل باحث وتحليلاته له .ويمكن إبراز اهم التعريفات المقدمة له كالتالي.

---

[1] معجم المعاني والمعجم الوسيط:معجم عربي عربي. تجدونه على الرابط:

http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1/

[2] Nobert Sillamy، **Dictionnaire fe la psychologie**-Librairie Larousse،paris،1982،pp:287،288.

يطلق مصطلح البناء الاجتماعي على أي نمط متكرر من السلوك الاجتماعي أو بشكل أكثر تحديدا على علاقات التفاعل المنظم بين مختلف عناصر النسق الاجتماعي أو المجتمع.[1]

فالبنية الاجتماعية هي نسيج القوى الاجتماعية في نشاطها المتبادل والدي تخرج منه مختلف نماذج الملاحظة و الفكر .[2] فهي مجموع العناصر التي تحتوي عليها النظام الاجتماعي. فقد تم تناول المفهومين السابقين البناء الاجتماعي باعتباره نسق اجتماعي وان كل عنصر أو جزء من هذا النسق مترابطة أجزائه، إذ انصب التعريفان على نفس الاتجاه، إلا أن التعريف الثاني اعتبر أن هذا النسيج أو التركيب للبناء تنبثق عنه مجموعة من النماذج للملاحظة والفكر.

اما ايفانز بريتشارد evans pritetraid فقد اعتبره مجموعة العلاقات التي تقوم بين الجماعات التي تتمتع بدرجة عالية من القدرة على البقاء والاستمرار في الوجود.[3] فهو قد صنف الجماعات الاجتماعية لصنفين: فالأول منها لا يستمر وجودها إلا لفترة محدودة من الزمن، والأخرى :الجماعات الاجتماعية التي تتمتع بدرجة كبيرة من الثبات والاستمرار، فقد شدد عليها كونها تحافظ على خصائصها وملامحها الأساسية لمدة أطول ،عكس الأول الذي استبعدها كونها وقتية وظرفية.اما راد كليف براون Rad.Clliffe Brown فقد اعتبر كلمة البناء تشير إلى وجود نوع من التنسيق والترتيب بين الأجزاء التي تدخل في تكوين الكل الذي نسميه بناء. وبمقتضى ذلك، اعتبر براون أن الوحدات الجزئية الداخلة في تكوين البناء الاجتماعي تكون هي الأشخاص أي أعضاء المجتمع الذين يحتل كل منهم مركزا معينا، ويؤدي دورا محددا في الحياة الاجتماعية[4].

2-خصائص البناء الاجتماعي:

---

[1] جوردن مارشال،**موسوعة علم الاجتماع**،ترجمة: محمد الجوهري واخرون، المجلد الاول،ط2007،2،ص257.

[2] ريمون بودون وفرانسوا بوريكو،**المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة: سليم حداد،(، الجزائر : ديوان مطبوعات جامعية ط1986،1ص100.

[3] احمد ابو زيد، **البناء الاجتماعي:مدخل لدراسة المجتمع المفهومات**،ج1،(مصر :الهيئة المصرية للكتاب،ط1982،8)،ص20.

[4] **المرجع نفسه**،ص14،15.

يتضمن البناء الاجتماعي كمفهوم مجموعة من الخصائص يمكن ابرازها كالتالي:

ا:خاصية التشابك بين مختلف الأجزاء:

إن البناء الاجتماعي باعتبار نسق تتفرع عنه مجموعة الجماعات أو العلاقات الاجتماعية تتفاعل وتتداخل فيما بينها وليست عناصر منعزل ومستقلة ، يمكن التأكيد على ذلك من خلال التجمعات التي يتكون منها المجتمع أو النظم الاجتماعية التي عن طريقها يستمر البناء الاجتماعي ويبقى على الزمن.

ب:خاصية التكون من أنماط العلاقات الاجتماعية:

إن دراسة البناء الاجتماعي في مجتمع معين،هي دراسة للعلاقات التي تربط بين مختلف أجزاء المجتمع أي أفراده،أي العلاقة الاجتماعية التي تكون بين الأفراد، فمثلا تجمع مجموع من الأفراد في مكان نفسه،و لا يشكلون علاقات اجتماعية فيما بينهم ،فالبناء الاجتماعي يتطلب إقامة علاقات اجتماعية بوجود توافق بين الأفراد والمصالح .وهذا الأخير يهدف للوصول إلى أنماط تلك العلاقات والتي يتكون منها البناء الاجتماعي.[1]

ج:خاصية الاستقرار والاستمرار:

إن ميزة الاستقرار والاستمرار عبر الزمن للبناء الاجتماعي،تعمل على تماسك المجتمع مع وكيانه،وبقاء المجتمع لفترة طويلة تسمح بظهوره ،فكل الجماعات التي تحافظ على كيانها وهيكلها، وتقسيماتها الداخلية ونمط علاقاتها تعتبر وحدات بنائية.فالاستقرار لا يقصد به الجمود، بل استمرار متغير ديناميكي ،فالبناء الاجتماعي يمكن أن يحدث نوع من تجدد في أعضائه أو نقص عن طريق الهجرة أو الوفاء، لكن يبقى هيكل او خاصية ذلك البناء على حالها.فبإلامكان حدوث تغير على المستوى البناء كمتغير في العلاقات الاجتماعية من يوم لأخر ونظرا لتغير في الزمن والمكان.

د:البناء الاجتماعي كنسق:

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان، **البناء الاجتماعي: الانساق والجماعات** ،(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2007)،ص21.

إن العلاقات التي تقوم بين الجماعات المتماسكة تشكل انساقا ونظما تلعب دورا ما في الحياة الاجتماعية،أو بطريقة أخرى تؤدي وظيفة اجتماعية معينة ،كما هو الحال في علاقات القرابة والعلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية .[1]

المطلب الثاني:نظريات البناء الاجتماعي

تتعد النظريات التي تدرس البناء للاجتماعي وتحلله وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى مجموعة من النظريات المفسرة للبناء الاجتماعي.

1-نظرية العلاقات الدائمة:

يمثل هذه النظرية ايفانز بريتشارد[2] إذ انه عرض في كتابه الانتربولوجيا الاجتماعية ، فكرة البناء الاجتماعي لكن لم يقم بالتنظير فيها. حيث أكد على واجب وجود درجة معينة من الإطراء والاتساق في الحياة الاجتماعية،وتوفر نوعا من التنسيق في المجتمع وإلا استحال على أعضائه العيش معا.فالناس لا يستطيعون في الواقع الالتفات إلى أعمالهم وشؤونهم إلا أنهم يعرفون نوع السلوك الذي يتصرف به الآخرون اتجاههم في مختلف مواقف الحياة الاجتماعية،بالإضافة إلى أنهم ينظمون نشاطهم تبعا لقواعد مرسومة وبحسب قيم معينة.

فهم ينظمون حياتهم بما يتفق مع حياة الآخرين عن طريق تنبأ الأحداث ،فكل مجتمع له مجموعة الأنماط على أساسه يبنى الأفراد ويخضعون لمتطلباته.

فاستخدام كلمة البناء يتضمن وجود نوع من التماسك والتوافق بين أجزائه.إذ انه يتميز بدرجة عالية من الاستمرارية والديمومة.[3] فالبناء الاجتماعي بالنسبة بريشارد يتألف من العلاقات الدائمة التي تقوم بين جماعات من الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم وحدة متميزة عن غيرها من الوحدات.

---

[1] **المرجع نفسه**،ص22.23.

[2] **ايفانز بريشارد:** عالم انتربولوجي بريطاني له عدة مؤلفات منها الأنساق السياسية الإفريقية،قام بدراسة مجتمعان قبليان افريقيان درس نظام المعتقدات لدى الازاندري ونظام السياسي لدى النوير.

[3] نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدين والبناء الاجتماعي**، (جدة : دار الشروق للنشر والتوزيع،1981، ط1،)ص124.

إن البناء الاجتماعي يتكون من نظام أو نسق من الأبنية المستقلة عن بعضها البعض إلا أنها في نفس الوقت مرتبطة ،فالنسق الايكولوجي والاقتصادي و القرابي والسياسي ،كلها تساهم في البناء الاجتماعي الكلي.

2-نظرية البناء الاجتماعي عند ريموند فيرث:

يعتبر ريموند فيرث أن الحياة في مجتمع يعني تنظيم مصالح الأفراد وتوجيه سلوكهم تجاه بعضهم البعض، ومحاولة تصنيفهم إلى جماعات من اجل العمل المشترك.فالعلاقات التي تقوم بينهم نوع من التخطيط أو التنسيق، يمكن أن نسميه البناء الاجتماعي ،فيرى أن العلاقات الاجتماعية القائمة بالفعل بين الناس تمثل ناحية واحدة من البناء الاجتماعي،فهو يجعل الأفراد يؤدون أدوارهم ونشاطهم الاجتماعية المخطط هو ما يتوقعه الإنسان كعضو في المجتمع من الآخرين.إذ أنّ البناء الاجتماعي عنده يتألف من كونه نظام القيم الذي يوجه سلوك الناس، ويحكم توقعاتهم فهو يدخل السلوك الموقع ضمن البناء الاجتماعي .أما التمايز الاجتماعي والطبقي داخل الحياة الاجتماعية تمثل جزءا جوهريا من البناء الاجتماعي.[1] وفي دراسة التخصص المهني اعتبره أمرا يرتبط بالمكانة الاجتماعية والظروف الاقتصادية، ولهذا يجب على الباحث دراسة الجماعات المهنية داخل المجتمع.

ففيرث رأى أن أساس البناء الاجتماعي هو دراسة مبدأ القرابة بوصفه أهم المبادئ التي تقوم عليها المجتمعات البشرية.

3-نظرية العلاقات الثنائية :

إن أهم منظري هذه النظرية هو راد كليف براون R.C.Brown،وفي محاضرة ألقاها تحت عنوان البناء الاجتماعي شرح فيها أهم أفكاره.فقد أشار إلى كلمة بناء بوجود نوع من لتنسيق أو الترتيب بين الأجزاء التي تكون ذلك الكل الذي نطلق عليه البناء ،وهي أجزاء مرتبة ومتناسقة.

يتألف البناء الاجتماعي في نظره من:

[1] **المرجع نفسه**،ص127.

إن النظر للمجتمع كبناء يمكن ايجاد أنّ الوحدات أو الأجزاء التي تؤلفه هي الأشخاص أو أعضاء المجتمع ،الذين يمثل كل منهم مركزا محددا ،إذ يؤدي دورا معينا داخل الحياة الاجتماعية.فالإنسان كشخص ،عبارة عن مجموعة من العلاقات الاجتماعية فهو مواطن، ويمارس مهنة معينة،وهو عضو في التنظيم .لا يمكن دراسة البناء إلا بالتطرق لأشخاص باعتبارهم وحدات البناء،ولا دراسة البناء إلا في حدود البناء الاجتماعي،فبراون يرى هذا الأخير عبارة عن دراسة العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأشخاص أو الجماعات التي تؤلف البناء الاجتماعي ،فهو شبكة معقدة من علاقات ثنائية كالبناء القرابي داخل المجتمع.[1]

وانّ وجود التفاوت بين الأفراد والطبقات الاجتماعية بحسب الأدوار والتباين في المكانة الاجتماعية وبحسب السلطة والنفوذ.[2]

إنّ براون يميز بين نوعين من البناء هما :

البناء الواقعي: هو البناء الذي يمكن رؤيته وملاحظته ،وهو ليس بناء جامداً بل ديناميكيا ،تتجدد فيه الحياة الاجتماعية،فهي مجموعة العلاقات التي تغيير بين الأشخاص والجماعات فيدخل أعضاء جدد ويخرجون آخرون.

الصورة البنائية:هي الصورة السوية لعلاقة من العلاقات بعد تجريدها من مختلف الأحداث ولكن دون إغفال هذه التغييرات.فهذا البناء يحتفظ بخصائصه وملامحه الأساسية تغييرات لفترات أطول من الزمن، حيث يتمتع بدرجة عالية من الثبات والاستمرار.

فالتمييز الحاصل يرتبط ارتباطا شديدا بفكرة استمرار البناء الاجتماعي في الزمان ،وبخاصة في المجتمعات الثابتة نسبيا ،فيمكن أن يتغير من حيث الأدوار والمراكز وحتى الأعضاء في المجتمع.[3]

---

[1] **المرجع السابق**،ص121.

[2] ايمان محمد الطائي، حسن حمود الفلاحي،"التكوين الاجتماعي و الثقافي ودورها في التنمية المستدامة"، **مجلة البحوث التربوية والنفسية** ، العدد 11،ص9.

[3] نبيل توفيق السمالوطي، **مرجع سابق**، ص123.

فبحسب براون يتألف البناء من العناصر التي هي وحدات والتي يمكن إدراج الزمر والأشخاص فيها،والتي تتألف من العلاقات والروابط الاجتماعية المتبادلة ،والتي تقوم بين هؤلاء الأشخاص أو الزمر.

المبحث الثالث:مؤشر العلاقة بين الانتخابات والبنى الاجتماعية

إن أهم مؤشر أو متغير يربط مابين الانتخابات و البنى الاجتماعية هو المشاركة السياسية التي تعتبر أداة للانتخابات وذو تأثير من قبل ميولات المواطن، ولكن التنشئة السياسية تلعب دورا في اتجاه الفرد نحو العملية السياسية.

المطلب الأول:ماهية المشاركة السياسة

تعتبر المشاركة السياسية همزة وصل بين الانتخابات كعملية أساسية لبناء الصرح الديمقراطي وبين البنى الاجتماعية.

ا:مفهوم المشاركة السياسية:

تعددت المفاهيم و التعاريف المطروحة للمشاركة السياسية فقد اعتبرت أنها أساس الديمقراطية ،فهي التعبير الأساسي والعملي الذي يتيح للمواطن المشاركة في اتخاذ القرار ،تعرف المشاركة السياسية **بد**رجة اهتمام المواطن بالأمور السياسة وصنع القرار، فكلما زادت المشاركة السياسية من طرف المواطنين كلما زادت قوة القرار السياسي.[1] و يعرفها آخر بأنها الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاه أفراد مجتمع ما في اختيار حكامهم، وفي صياغة السياسة العامة،أي اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.[2]

إنّ المشاركة كعملية يتم فيها مساهمة المواطن في الأمور التي تخص الدولة او النظام السياسي ولكن هذا بقصد إما التغيير في قرار، أو صنع قرار، أو المشاركة في اختيار الحكام وهذا بالانتخاب. أو أنها مجموعة النشطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لان تعطيهم

---

[1] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،**الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**:عربي انجليزي،(الإسكندرية:مركز الإسكندرية للكتاب،2005)،ص-ص399،398.

[2] محمد السويدي ،**علم الاجتماع السياسي :ميدانه وقضاياه**،(الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1998)،ص157.

تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية.[1] أما سعد الدين إبراهيم فيربط بين المشاركة السياسية والتعددية الحزبية كونه يشير إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية والمشاركة في التأثير على القرار السياسي. أما صمويل هنتغتونhindikton samoil النشاط الذي يقوم به المواطن من اجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي،أي أنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بما بلائم مطالب الأفراد.[2]

يقر هذا التعريف على أن المشاركة السياسية هي:

كل النشاطات التي يقوم بها الأفراد العاديون بغض النظر عن طبيعتها.

يهدف هذا النشاط إلى التأثير في صناعة القرار السياسي

هدفها تغيير مخرجات النظام السياسي.

كل عمل إرادي ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، يهدف التأثير على اختيارات سياسية أو اختيار الحكام على كل المستويات الحكومية محلية لو وطنية.[3]

باعتبار المشاركة السياسية نشاط طوعي للأفراد، وتعبير عن عقد اجتماعي يتم بين الفرد والمجتمع وهذا قائم على انخراط الأفراد في مشروع الدولة والمجتمع. وهذا الانخراط لا يمكن أن يجرده من انتمائه أو شعوره بالولاء كما هو الحال في المجتمع المدني.

إنَّ الحضور المقدس في الحياة الاجتماعية والسياسية وخاصة السلطة وهو مرتبط بسيادة العلاقات وروابط الاجتماعية.إذ أنه للأفراد والجماعات روابط اجتماعية كالنسب وروابط فالسلطة أيضا تحاول أن تجعل المقدس الذي هو الدين...

---

[1] فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**،ترجمة:محمد عرب صاصيلا،(بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1998،1)،ص301.

[2] مولود زايد الطيب ،**علم الاجتماع السياسي**،(ليبيا:منشورات جامعة السابع من ابريل،ط1، 2007)،ص87.

[3] الطاهر علي موهوب،**سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**،(القاهرة،دار العلم والايمان،ط2010،1)،ص100.

فالعلاقات الاجتماعية والسياسية خاصة في المجتمع العربي تتميز بالطابع الأبوي أو البطريكي ،فهذه الطبيعة تجعل من الفرد متوكلا وخاضعا تماما للسلطة الأبوية ويدين بالولاء و كل هذا يضمن له الأمن. فمازالت المجتمعات تقدس الحاكم سواء كان رئيسا او قائدا للعشيرة، بطبيعة الحال سيعطي ولاء الفرد لهذا القائد أو للعشيرة على ولاء للوطن.[1]

ب:أشكال المشاركة السياسية:

تتخذ المشاركة السياسية أشكالا مختلفة وهذا وفقا لنمط النسق السياسي فكل نسق يتضمن العديد من الأدوار التي يؤديها الأفراد داخل النسق.

صنف الدكتور عبد الهادي الجوهري أشكال المشاركة السياسية إلى شكلين هما:

1-المشاركة التي تشمل النشاطات السياسية المباشرة المتمثلة في تقلد مناصب سياسية،عضو الحزب، الترشح للانتخابات ،التصويت،مناقشة الأمور العامة.

2-المشاركة السياسية التي تشمل النشاطات السياسية غير المباشرة في معرفة المسائل العامة، العضوية في هيئات التطوع، بعض أشكال العمل في الجماعات الأولية.[2]

وهنالك تصنيف أخر للمشاركة وهي:

1-المشاركة السياسية الرسمية :وهي المشاركة التي تحدث على مستوى المؤسسات الرسمية، وتخص المسؤولين السياسيين ،حيث أنهم يقومون بها من اجل الحفاظ على مكانتهم، او الوصول إلى مناصب عليا، ويمكن إحصاء هذه الجهات الرسمية في رؤساء الدول ووزراء والبرلمانين..الخ

2-المشاركة السياسية غير رسمية:تمثل هذا النوع من المشاركة السياسية الفئات الخارج عن السلطة كالأحزاب السياسية وجماعا الضغط، فهم يمثلون فئة المجتمع المشاركين ولكن بطرق غير رسمية،أو بشكل أخر أولئك المنخرطين في النظام السياسي.

---

[1] محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته. نقد العقل العربي**. (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي. 1990) ص 83

[2] عبد الهادي الجوهري،**دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**،(الاسكندرية:المكتبة الجامعية،ط8،2001)،ص323.

كما تأخذ المشاركة السياسية أشكالا أخرى لا تقل أهمية عن قيمتها كنشاط سياسي.

ج:مستويات المشاركة السياسية:

للمشاركة السياسية أربع مستويات وهي:

1-المستوى الأعلى:

تمثل هذا المستوى فئة ممارسي السياسة .إذ تتوفر فيهم مجموعة من الشروط كعضوية في منظمة سياسية، حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، المشاركة في الحمالات الانتخابية و أيضا الحديث في أمور سياسية.

2-المستوى الثاني:

يتضمن هذا المستوى الفئة المهتمة بالنشاط السياسي،إذ: أنهم يتبعون يشكل متواصل مايحدث على الساحة السياسية ويقومون بالتصويت في أي مناسبة انتخابية أو سياسية ، أي: أنهم الفئة المتبعة لنشاط السياسي.

3-المستوى الثالث:

تسمى هذه الفئة بالفئة الهامشية، وهم الذين لا يهتمون بالشأن السياسي وليس لهم دراية بما يحدث على الساحة السياسية ،أي لا يمثلون للاهتمام بالجانب السياسي ولا بالاستحقاقات الإنتاجية.

4-المستوى الرابع:

تعتبر هذه الفئة الخطيرة، كونها تضم المتطرفين السياسيين الذين يستعملون خارج الإطار الشرعي والقانوني، بحيث يقومون بأساليب العنف والإكراه في مشاركتهم السياسية.[1]

[1] طاهرعلي موهوب، **مرجع سابق** ،ص112،113.

المطلب الثاني:مداخل نظرية للمشاركة السياسية

يشتمل هذا المطلب على مجموعة من المداخل النظرية التي تناولت المشاركة السياسية.

1-نظرية برودون في المشاركة السياسية:

إن الاسترقاق والعبودية في نظر برودون هو وجود حاكم ،فهي ترفض تقسيم المجتمع لطبقتين إحداهما حاكمة و الأخرى محكومة.وترفض أيضا رأسمالية الدولة وتقر مبدأ الملكية على أساس الشركاء للشركات الاقتصادية.

يعتبر برودون احد فقهاء النظرية الفوضوية،الذين يرون أنه لا حاجة لوجود الدولة كونها لا تحقق العدالة ويجب أن تحل محلها منظمات تعاونية وألا تكون على رأسها سلطة،فهو هنا يلغي المشاركة السياسية يعوضها بالممارسة السياسية المباشرة.[1] ويرى أنّ الجماهير هي القوة المحركة للثورة ،و أنّ أحسن القرارات هو القرار الذي يتخذه الشعب .

أما فيما يخص التغيير الاجتماعي والسياسي فيكون من أعلى الهرم وهذا ما ينتج عن إعادة البناء الاجتماعي من صنع الجماهير ذاتها.كما أنّ برودون يعطي أهمية لقوة الجماهير واستغلال إراداتها وأكد على عدم فصل المشكل السياسي عن المشكل الاقتصادي،وان الثورة الاجتماعية هدفها انسلاخ الدولة في المؤسسات الاجتماعية.[2]

2-المدخل الماركسي:

تمثل القوة مفهوما مركزيا في الفكر الماركسي،فيعتبر موقع الفرد من ملكيات وسائل الإنتاج يحدد وضعهم الاجتماعي في بناء القوة داخل المجتمع. وإنّ التاريخ هو تاريخ صراع طبقي،وانّ كل الصراعات السياسية المعقدة كان نظام الاجتماعي والسياسي للطبقات الاجتماعية،وسبب نشوء الطبقات هو الشروط المادية الملموسة داخل المجتمع.[3]

---

[1] سعيد ابو حليفة ،**تطور الفكر الاجتماعي والمشاركة السياسية**،(القاهرة:معهد البحوث والدراسات العربية،1999)،ص 43

[2] **المرجع نفسه**، ص44.

[3] محمد عبد الكريم الحوراني،**النظرية المعاصرة في علم الاجتماع :التوازن التفاضلي توليفية بين الوظيفة والصراع**،(عمان:دار مجدلاوي،ط1،2007)،ص87.

أما تصور الاتجاه الماركسي للمشاركة السياسية فيتمثل كون أنّ مراحل تحول النظام الليبرالية إلى نظام ماركسي وذلك عبر الصراع الطبقي والذي يكون نهاية لطبقة العمال.فانتصار البروريتاريا على البرجوازية ستقوم حتما بممارسة السلطة عن طريق الحزب الشيوعي، فستتراجع الديمقراطية التي يريدها هذا الفكر تحقيقها وهذا ما ينعكس على تراجع دور المشاركة السياسية التي كانت سائدة في النظام الليبرالي الذي كان يقوم على النظم النيابية.

إنْ الماركسية لم تدفع بعجلة المشاركة السياسية للأمام، فقد اخذ نظام الحكم في شكل نظام ديكتاتوري متشدد. إذْ :مع كل هذا تحولت وسائل الإنتاج إلى الدولة التي يجسدها الحزب الشيوعي. [1]

3-نظرية التحديث السياسي:

جاءت أفكار نظرية التحديث عن نظرية بارسونز parsanss عن الفعل والنسق الاجتماعي،اذ ترى أنّ الأنساق السياسية التي تمر بعملية التحديث تعرف اختلافات كبيرة، تتطلب عملية دراستها الاعتماد على مناهج جديدة و أفكار متطورة.

لقد اعتبر بارسونز parsonss متغيرات النمط كأدوات تحليلية يتم عن طريقها توضيح اختلاف الافعال الملموسة ،كما استخدمها كوسيلة للمقارنة بين الأشكال المختلفة من المجتمعات ،من خلال التطور الذي لحقت إليه.إذ يرى أن هذا التغيير يؤدي إلى تغيير تدريجي تنعكس أثاره في زيادة التفاعل بين مكونات النسق الأساسية.بحيث يصبح هذا الأخير في ظل هذا التغيير قادرا على تحقيق مستويات عليا من الانجاز لم تكن متاحة من قبل.[2]

إن الأفكار التي جاء بها بارسونزparsonss عن النسق السياسي، جاءت انعكاسا لتحليلاته عن النسق الاجتماعي والثقافي للمجتمعات.إذ يعتبران التباين البنائي الوظيفي الشامل الذي يحققه النسق وقدرته التكيفية التي يحققها فهو يحقق قدرا من الاستقلال عن الأنساق الأخرى. وبالتالي تكون المشاركة السياسية أكثر ديمقراطية في ظل قيادة سياسية واعية ومنتجة وكون النسق السياسي يتحول إلى نسق تعددي، فبطبيعة الحال تصبح مراكز اتخاذ القرار متعددة، وهذا ما نشهده في

---

[1] **المرجع نفسه**،ص88.

[2] محي شحاتة،**المشاركة السياسية:طبيعتها ومحدداتها**،(القاهرة :دار المعرفة الجامعية الاسكندرية،1996)،ص58.

المجتمعات المتطورة،أما المجتمعات الأقل تطورا لم تستطع تحقيق استغلال حقيقي عن الأنساق الأخرى ،أي النسق السياسي عن الأنساق الأخرى.[1]

يتوصل ليرنر Lirnar إلى نتيجة مفادها أنّ المجتمعات التقليدية نسب المشاركة فيها ضئيلة، كون الأفراد مازالوا متمسكين بروابط النسب والقرابة. اهتم أنصار التحديث السياسي بالمؤسسات السياسية كفاعل أساسي في المقارنة بين النسق السياسي الحديث والتقليدي.أما ايزنشتاتIzenchtat قام بدراسة مقارنة انصبت في هذا الإطار على تحليل مجتمعين مختلفين ،فالمجتمع الحديث تسود فيه تنظيمات سياسية متباينة متخصصة بينما في المجتمع التقليدي نجد العكس.[2]

إنّ المؤسسات في المجتمعات الحديثة لديها القدرة على مواجهة المتطلبات الجماهيرية ،ولها اثر واضح في تحديث النسق السياسي .كما أنها توفر الشروط اللازمة لتوسيع مشاركتهم السياسية.أما فيما يخص المجتمعات التقليدي فالمشاركة السياسية ضئيلة كون المؤسسات السياسية خاضعة للمؤسسات التنفيذية.ووجود أحزاب سياسية ليست قادرة على الوفاء بمتطلبات الجماهير وهذا ماينتج في الأخير عن عدم قدرة المشاركة السياسية فلأحزاب تعتبر بمثابة المدرسة التعليمية أو تنشئيه فنقصها في المؤسسات السياسية، وعدم وجود تكامل بينهما هو سبب التخلف السياسي. وهي نتيجة لتدني مستوى المشاركة السياسية ، فهذه الأخيرة تتميز بوجود السلطة أو القوة في يد شخص واحد .وبالرغم من المحاولات المتكررة لهذه المجتمعات للتخلص من القيم القائمة على الخصوصية والغزو لكن بقية هذه القيم في صراع مع القيم الجديدة.

فكرة بارسونز جاءت تحليلات نظرية للتحديث السياسي للمجتمعات النامية،إذ :المقارنة بين أبنية المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة تتم في ضوء محاكاة عامة كالترشيد والتكامل الديمقراطي ، في إطار عملية التحديث ،حيث ركز على المجتمعات غير الأوروبية ، كدول

---

[1] **المرجع نفسه**،ص61.

[2] **المرجع نفسه** ،ص70.

أمريكا، اللاتينية والدول الإفريقية ،على أساس تمثل طرفا التقليد التحديث. فهي قد سارت في طريق التحديث ولكنها بحاجة للنهوض بعملية التصنيع.[1]

المطلب الثاني:ماهية التنشئة السياسية

يتضمن هذا المطلب دراسة لمفهوم التنشئة السياسية وهذا من خلال تقديم مجموعة من المفاهيم ومن ثم إبراز أهدافها وتوضيح أهم المؤسسات القائمة على عملية التنشئة السياسية في المجتمع سواء أكانت تقليدية أم حديثة.

ا:مفهوم التنشئة السياسية:

تعد التنشئة السياسية جزءا لا يتجزأ من التنشئة الاجتماعية،فدراسة هذه الأخيرة تعد مواجهة لدراسة التنشئة السياسية ،إذ أن السلوك السياسي للأفراد هو احد نتائج التنشئة الاجتماعية.

قبل التطرق لتعريف التنشئة السياسية كمفهوم واسع يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم المجتمع ،حيث لا يمكن قيامها إلا من خلال التفاعل بين مجموعة من الأفراد. فقد تم تعريفه من قبل ميشال Michal بأنها عملية تلقين الفرد قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث يصبح متدربا على القيام بمجموعة ادوار تحدد نمط سلوكه اليومي[2].فالتنشئة هي مجموع الخطوات أو العمليات التي فيها تعليم أو اكتساب الفرد مجموعة من المفاهيم التي يحتاجها في حياته اليومية وفي تعامله.

فالتنشئة هي علاقة تفاعلية بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه.

أما مفهوم التنشئة السياسية فقد تم تعريفها من قبل العديد من الباحثين قد عرفها هايمان Haiman على أنها: تعليم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع ،التي تساعده على أن يتعايش سلوكيا مع المجتمع.[3]

---

[1] محى شحاتة، **المرجع السابق**،ص76.

[2] مولود زايد الطيب ،**المرجع السابق**، ص157.

[3] شعبان الطاهر الاسود، **علم الاجتماع السياسي**،(القاهرة،الدار المصرية اللبنانية،ط1999،1)،ص138.

وفي مفهوم أخر للتنشئة السياسية ،اعتبرت عملية يتم بمقتضاها تلقين الأطفال القيم والمعارف والمعايير والاتجاهات السياسية المستقرة في خيرة وذاكرة المجتمع.[1] فمحمد السويدي يعتبرها العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة،[2] فالفرد يصبح واعيا بالنسق السياسي والثقافي..فهي عملية يتم من خلالها اكتساب الأفراد المعارف والمهارات التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فاعلين في مجتمعهم، ودرايتهم التامة بحقوقهم ،وواجباتهم السياسية. أما عبد الباسط abd el basat اعتبرها ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد ليصبح مواطنا –كائنا سياسيا– يمتلك القدرة على التفاعل الايجابي ضمن نسق سياسي معين.[3]
وفي ابسط معانيها تعني العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها ،توجهاته السياسية الخاصة به من معارف وتقييماته لبيئته والمحيط السياسي.[4]

وهنالك من يفرق بين التنشئة السياسية والقيم السياسية:[5] حيث انCaren Owens يعتبر القيم هي أفكار معيارية توجه السلوك وتزوده بمعايير خارجية وداخلية، على نحو ما يكافح الناس من اجله وتزوده بالسلوك الأخلاقي.و يحاول النظام السياسي في أي مجتمع بث قيم سياسية وتأكيدها في نفوس الأفراد لإبراز هوية المجتمع وجعلها مطية لتحقيق الاستقرار الذي يمثل هدفه المنشود بين فئاته.

كما يقصد بقيم الثقافة السياسية سبل الفرد للحصول على القوة، لأنه يهدف دائما إلى السيطرة والتحكم في الأشياء والأشخاص، ولكن هذا لا يعني أنّ الذين يمتازون بهذه القيم ويتمسكون بها يكونوا من رجال السياسة، فبعضهم قادة في نواحي أخرى من الحياة الإنسانية(شيخ

---

[1] قارح سماح ،**التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية،العدد 32،جامعة خيضر ،بسكرة ،جون 2008،ص5.

[2] محمد السويدي، **مرجع سابق**،ص 168.

[3] مولود زايد الطيب ، **التنشة السياسية ودور ها في تنمية المجتمع**،(الأردن:المؤسسة العربية الدولية لتوزيع،ط1،2001)، ص13.

[4] ريتشارد داوسون، (وآخرون)، **التنشئة السياسية: دراسة تحليلية**، ترجمة: مصطفي عبد الله ابو القاسم خشيم، محمد زاهي بشير المغربي،(بنغازي:منشورات قار يونس،ط2، 1998)، ص55.

[5] هناك من يعتبر الحي كمؤسسة لتنشئة السياسية للفرد فالطفل يمكن ان يتعلم او يكتسب قيم معينة عن طريق الحي فهذا الأخير يساهم أولا في عملية التنشئة الاجتماعية ومن ثم التنشئة السياسية

القبيلة، قائد) يتصفون بقدرتهم على توجيه غيرهم إلى درجة التحكم في مصائرهم أحيانا،[1] فمن المفروض أنه لكل فرد سلم من القيم المكتسبة من المجتمع، بطبيعة الحال إن المحك للحكم على هذه القيم هو الدور الذي يقوم به في حفظ التوازن بين السمات والمركبات الثقافية الأخرى المرتبطة بها، والتي يتكون منها الكل الولاء القبلي كقيمة سياسية واجتماعية، مرتبطة بالثقافة العربية تاريخيا وحضاريا،ويجب النظر إليه والحكم عليه من منطلق الدور والصلات التي تربط بباقي مركبات الثقافة العربية ،كالطابع الأبوي الذي يسيطر على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الروحية فيها، وليس من منظور انثر بولوجي غربي

ب:أهداف التنشئة السياسية:

تتمثل أهمية التنشئة السياسية في:

– **تنمية المعرفة السياسية:** إن من أهداف التنشئة السياسية تكوين الفرد سياسيا ،إذ انه يكتسب مجموعة من المفاهيم والمعلومات السياسية التي تساعده في حياته اليومية ،و في تكوين شخصيته وسلوك الفرد سياسيا.[2]

– **المشاركة والاندماج في الحياة السياسية** :تحاول التنشئة السياسية ترسيخ قيم سياسية للفرد وإدماجه فيها ،وهذا من اجل إما دخوله في مناصب سياسية او المشاركة في اختيار حكامهم وفي صناعة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر.

– **تحقيق التكامل السياسي** :يعرف التكامل السياسي بأنه حالة التماسك التي تسود المجتمع من الناحية السياسية ،ويظهر ذلك في درجة عالية من التفاعل السياسي المتبادل بين أعضاء المجتمع نتيجة الموافقة لا القهر.[3] فشعور الفرد بانتمائه وأنه جزء من المجتمع يجعله يعتنق إيديولوجيته ويمثل ثقافته ويتمسك بها، وهذا ما ينعكس على سلوكه وموافقته وأفعاله، وهذا ماقد يؤثر على

---

[1] سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم**،(القاهرة :ايتراك للطباعة والنشر،والتويع،2004)،ص62،63.

[2] عبد الهادي الجوهري،**المرجع السابق**،ص55.

[3] بدوي زكي ،**المرجع السابق**،ص221.

مشاركته في الحياة السياسية.[1] فإقبال الفرد على سلوك سياسي، يعود إلى إحساسه بأنه مثلما يقوم بواجباته، فحقوقه لن تهضم وانه جزء من المجتمع الذي يرعاه ويعمل لأجله.

ج:مؤسسات التنشئة السياسية:

اختلف الباحثون حول أهم المصادر التي تعمل على غرس القيم السياسية لدى أفراد المجتمع ويمكن إبراز أهم هذه المؤسسات فيمايلي:

1-الأسرة:

تعتبر الأسرة المؤسسة الأولى التي يتم فيها تلقين الفرد ، بحيث تلعب دورا أساسيا في تعليم الطفل القيم وتساهم في تكوين شخصية وسلوك الفرد منذ طفولته ، إذن الأسرة هي مهد ومنشؤه ومظلته الاجتماعي[2]

إنّ التنشئة السياسية تؤثر على اتجاهات وسلوكيات الفرد الذي كان طفلا وتنشئه تنشئة اجتماعية، فهي لما تلقن الطفل اللغة وبعض المفاهيم وأنماط السلوك فهنا تأخذ التنشئة السياسية موضعها في سلوك الطفل ،فاتجاه الأسرة نحو توجه سياسي معين ،يؤثر على توجهات الطفل داخل الأسرة ولكن فيما بعد يمكن أنْ تؤثر البيئة الخارجية على سلوكات الطفل ولكنّ توجه الاسرة يبقى واضحا.

2-المدرسة:

تمثل المدرسة تلك المؤسسة التي تعمل على تعليم وتربية المتمدرسين، فهي تستقبل الطفل في سن صغيرة جدا، فهي تكون شخصية الطفل وتزرع فيه قيما جديدة. إذ تعتبر من العوامل الرئيسية في التنشئة السياسية والاجتماعية فهي تقوم على تقوية وتعميق الشعور بالانتماء للمجتمع،[3] وكذلك تساهم في بناء شخصية الفرد وثقافته، فالكتب المدرسية والنشاطات التي يقوم بها الطفل في المدارس تلعب دورا في إعداد الطالب سياسيا واجتماعيا.إذ تركز على مقررات معينة أكثر من غيرها ،كمناهج التربية الوطنية ومنهج التاريخ الذي يركز غالبا على ترسيخ قيم ومعتقدات سياسية.

---

[1] عبد الهادي الجوهري ،**المرجع السابق**،ص-ص،136-137.

[2] مولود زايد الطيب،**علم الاجتماع السياسي**،ص166.

[3] شعبان الطاهر الاسود،**المرجع السابق**،ص141.

حيث أنّ الطفل الذي يدرس في المدرسة منذ الصغر تبدأ القيم والمعتقدات السياسية في الترسخ إلى أن يكبر، فإما أنْ يحتفظ بهذه التوجه السياسي أو يغيره.

3-الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة مدرسة ،كونها تعمل على نشر إيديولوجياتها وأفكارها في أوساط المجتمع إذْ أنّ الأحزاب تلعب دورا في عملية التنشئة حيث تعتبر من ابرز المؤسسات المعاصرة التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع.[1] فالأحزاب السياسية توفر المعلومات للأفراد ،وتعتبر قناة تواصل بين المجتمع والنظام السياسي ،فهي التي تبلغ مطالب واحتياجات الأفراد للنظام السياسي أو للحكومة.و للأحزاب وظائف متعددة من خلالها تؤدي دورها في عملية التنشئة السياسية ،كاختيار المترشحين للمناصب الانتخابية ،فهي بمثابة المدرسة التي تؤهل أعضاءها لممارسة السلطة.وكذلك المساهمة في تكوين الرأي العام وتوجيه الجماهير وتوعية المواطن وإعداده سياسيا وتوجيهه وإنماء الشعور بالمسؤولية لديه.

4-وسائل الإعلام الجماهيري:

تلعب وسائل الإعلام دورا لا يقل أهمية عن دور الأسرة أو المدرسة في عملية التنشئة السياسية، إذ تنقل المعلومات أو الأخبار من المواطن إلى الدولة والعكس.ففي الدول المتقدمة تركز السلطة عليها كوسيلة ضغط على الفرد، وهذا لتعميق شعور الأفراد بالانتماء للوطن، وولائهم للدولة.حيث أنّ التنشئة السياسية تستهدف خلق مواطن يعتز بوطنيته، ويدافع عنه، إذ أنّ وسائل الإعلام هي الوسيلة التي تلقن المجتمع تلك القيم وتزرعها فيه.

فقد أصبح الاهتمام بوسائل الإعلام كبيرا جدا، وخاصة مع التطور التكنولوجي والتقدم العلمي ،والذي زاد معها تطورا في وسائل الإعلام ما جعل إمكانياتها تزداد وضوحا وفعالية وتأثيرا على سلوكيات الأفراد وتوجهاتهم.

لوسائل الإعلام دور مهم وفعال في عملية التنشئة السياسية ،إذ أنّ الرأي العام في الدول التي تحترم نفسها ،تشارك في اتخاذ القرار وتؤثر عليه.لهذا تعمل وسائل الإعلام على التأثير عليه سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.بالإضافة إلى هذا وسائل الإعلام لها دور في عملية التنشئة

[1] مولود زايد الطيب، **التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع،مرجع سابق**،ص44.

السياسية إذ أنها تعرفه على القيم التراثية وتجعله واعيا بمصيره وبإمكانهم خلق رأي عام لدى الأفراد المجتمع بما يجعلهم يقتنعون بإيديولوجية معينة.[1]

[1] مولود زايد الطيب ،**علم الاجتماع السياسي**،ص176.

خلاصة واستنتاجات:

يمكن القول أن الانتخابات هي تلك الوسيلة التي يعبر من خلالها المواطن عن تطلعاته ورغباته في اختيار من يمثله، سواء أكان هذا على المستوى النيابي أم من يحكمهم على المستوى الرئاسي. إن الانتخابات كأداة لديمقراطية تعبر عن التداول السلمي لسلطة إذ أنها تحظى بأهمية كبيرة فهي تعتبر أداة لتمثيل ووسيلة لمشاركة المواطنين في الاختيار.وهنا لا يحب ان ننسى دور الإطار التنظيمي الذي يسير العملية الانتخابية وينظمها والذي قد يبدو للبعض بأنها عبارة عن أمور تقنية ليس لها أثار على العملية السياسية.

فعلى اعتبار أن النظام الانتخابي يتكون من مجموعة من المداخلات من قانون انتخابي الذي ينظم الانتخابات وكذا النظام الانتخابي الملائم وتقسيم الدوائر الانتخابية إلى غير ذلك.فهي عناصر تبدو في ظاهرها أنها مجرد مسائل تقنية،لكن في الواقع يثبت أنها توجد تأثيرات ذات أبعاد سياسية اجتماعية وحتى اقتصادية.ولكن قد تتأثر العملية الانتخابية بالتكوينات الاجتماعية في المجتمع وتغيير مسار ونتائج الانتخابات ولهذا لزم دراسة البنى الاجتماعية.

فالبنى الاجتماعية هي الأنساق أو النظم التي تلعب دورا هاما في الحياة الاجتماعية أي أنها تؤدي وظائف اجتماعية معينة حال النظام العائلي والنظام السياسي والاقتصادي...والتي تعد ضرورية لاستمراره و أيضا الجماعات والعلاقات الاجتماعية. كما أن المشاركة السياسية والتنشئة السياسية يلعبان دورا محوريا في عملية تلقين البنى الاجتماعية على المشاركة في الانتخابات .

الفصل الثاني:

البنى الاجتماعية في المغرب العربي

إنّ دراسة البنى الاجتماعية في المغرب العربي استلزم علينا أولا التطرق إلى دراسة الأشكال المرفولوجية كل على حد، إذ أن فهم هذا التنوع في المرفولوجية في المجتمعات المغاربية،لا يمكن التطرق إليها دون العودة إلى الدراسات السوسيولوجية، ودراسة البني الاجتماعية دون التطرق للنظم الاجتماعية و الأدوار والمراكز تعتبر دراسة للبنى الاجتماعية ناقصة.

ولهذا اقتضت دراسة جميع مكونات البنى الاجتماعية كون موضوع البنى الاجتماعية يعتبر من بين المواضيع ذات الأهمية ،فقد تم تحديد أهم الأشكال المرفولوجية وتوضيح تواجدها في الدول المغاربي ومكانتها، فالنظم الاجتماعية تنطلق من دراسة النظام الاجتماعية التي تمثل القرابة أهمها و النظام الاقتصادية والنظام السياسي .

أما الأدوار والمراكز لمؤسسات السياسية فقد عولجت من منطلق ادوار البنى الاجتماعية في هذه المؤسسات كمجتمع المدني ، الأحزاب السياسية والمراكز التي تشغلها في هذه المؤسسات.

الفصل الثاني: البنى الاجتماعية في المغرب العربي

المبحث الأول:الأشكال المرفولوجية

المطلب الأول: الأسرة

المطلب الثاني: القبيلة

المطلب الثالث: العشيرة

المبحث الثاني: النظم الاجتماعية

المطلب الأول: النظام الاجتماعي

المطلب الثاني: النظام الاقتصادي

المطلب الثالث: النظام السياسي في المغرب العربي

المبحث الثالث: الأدوار والمراكز

المطلب الأول: القيم السياسي

المطلب الثاني:المجتمع المدني

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية

المبحث الأول:الأشكال المرفولوجية

تتنوع الأشكال المرفولوجية في المجتمع المغاربي بين الأسرة والقبيلة والعشيرة... فهي تشكل إحدى أهم التكوينات وأقدمها، اذ ليست لها دور فقط في الحياة الاجتماعية فقط و إنما حتى الحياة السياسية، والاقتصادية.وتؤثر على افراد المجتمع

المطلب الأول: الأسرة

تعتبر الأسرة النواة الأساسية للمجتمع، وبنيته الأولية، حيث تشكل نظاما إنسانيا عظيما للمجتمع. وهي تمده بكل مقوماته التي تمكنه من الاستقرار والاستمرار، ومركز نشاطه، وحظيت الأسرة باهتمام جل المتخصصين فدرسوها وقد اختلفوا في تقديم تعريف جامع لها.فيعرفها وليام اجبرن Wiliam.Ajbranعلى أنها منظمة دائمة نسبيا، مكونة من زوج وزوجة وأطفال أو بدونهم. والسبب الرئيسي في وجود الأسرة هو مجموع العلاقات الجنسية والأبوية التي تميز كافة الأسر مهما تغيرت الحقبة الزمنية.[1] كما عرفها سترمارك Strmark بأنها :تجمع طبيعي بين الأشخاص،يشتركون في روابط الدم ،فألفوا وحدة مادية ومعنوية ،تعتبر من اصغر الوحدات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الإنساني[2].

عرفتها سناء الخولي على أنها كل فرد من بني البشر في أي زمان ومكان، ولد وتربى في أسرة مكونة من شخصين الأم والأب وطفل[3] إذ أنها تعتبر وجود أطفال أساسي لتكوين الأسرة. أما محمد مصطفى زيدان فيعرفها بانها الوعاء الثقافي الأول الذي يشكل حياة الفرد ،ويتناول بالتربية ما فيها من علاقات وأنماط ثقافية تعبر عن الثقافة الأم، كأساليب الزواج.[4]

---

[1] محمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر،**علم الاجتماع العائلي :دراسة التغييرات في الاسرة العربية** ،(الإسكندرية دار المعرفة الجامعية،2003)،ص20.

[2] لعموري وردة، **الاسرة الجزائرية وجدلية القيم الاجتماعية**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية،العدد10،جامعة 20اوت 1955،سكيكدة،2015،ص33.

[3] سناء الخولي ،**الاسرة والحياة العائلية**،(بيروت:دار النهضة العربية ،1985)،ص34.

[4] هنية غريب وزموري زينب ،**سعيا لبناء مشروع اسري مثالي في الجزائر** ،ورقة بحثية مقدمة في ملتقى الوطني االثامن حول: الاتصال وجودة الحياة في الاسرة ،ورقلة الجزائر 9-10 افريل 2013،ص2.

وفي كتابه العائلة الجزائرية أكد مصطفى بوتشفنوشت على عدم وجود فروق بين مصطلحي الأسرة والعائلة، فباللغة الفرنسية تسمى بLa famille ،وهذا يقابله مصطلح العائلة فتم تعريف على انه أي شخص لعائلته سيكون على أنه ثنائي الزوج والزوجة لأسلافه وأخلافه والتابعين للدار الكبيرة.[1]

إن الأسرةَ هي مؤسسة اجتماعية ونظام اجتماعي يعتمد في وجوده على عناصر بيولوجية وأعضاء هذه المؤسسة يعتمد على روابط الدم ، فهي نظام اجتماعي يتضمن طريقة لتحديد سلسلة النسب ، إذ أنها تؤدي مجموعة ادوار أو وظائف من بينها الوظيفة الاقتصادية ،حيث تقوم بالإنتاج والاستهلاك والتبادل الداخلي بنفسها دون تدخل أطراف خارجية، وكذا إشباع حاجيات الاقتصادية لمختلف أعضاء الأسرة. و كما تقوم بوظيفة تنشيئية، إذ تكسب الفرد المنتمي للأسرة مجموعة من القيم الثقافية ،فهي احد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية. إذ توزع مختلف الأدوار والمراكز على كل الأطياف. فهي ملاذ الفرد للهروب من الخوف ،توفر له الأمن والطمأنينة،فالأب لا يمنح أفراد أسرته الحماية الجسمانية فقط ،و إنما يمنح لهم الحماية الاقتصادية والنفسية .

بعد معالجتنا لمفهوم ووظائف الأسرة بشكل عام ،سنتطرق لدراسة الأسرة العربية وبالتحديد الأسرة في المغرب العربي. و مع التركيز على الأسرة الجزائرية .كون المغرب العربي جزء لا يتجزأ من المجتمعات العربية. وقد كانت الأسرة عند العرب في الجاهلية تنظم من جهة الذكور، فالرجل وحده كان يقر بمن هي زوجة له، وكذلك من هم أبناءه من صلبه.وقد يرفضه ولو كان من دمه. واستمرت إلى أنْ جاء الإسلام، الذي حارب هذه التقاليد .لقوله تعالى:" **وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ** ".[2] .

إن ملامح الأسرة العربية تقدم على أساس أنها وحدة اجتماعية وإنتاجية ،والعلاقة بين أفرادها تقوم على التعاون والمودة، هذه الأمور تمنح لأعضاء الأسرةِ العربية الشعور بالاطمئنان وعدم القلق اتجاه الأزمات، فالفرد يعتمد على عائلته دائما.والشكل السائد في المجتمعات العربية هي الأسرة الكبيرة. فالأب مازال يمارس سلطة واسعة، والزواج في الكثير من المناطق يقوم على

---

[1] مصطفى بوتفنوشت ،**العائلة الجزائرية :التطور والخصائص الحديثة**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1984)،ص38.

[2] سورة الأحزاب الآية(4)، برواية ورش.

القرابة، والمرأة تعامل على أنها ربة بيت. أما الابن الأكبر فله مكانة خاصة، وهذا بهدف استمرار العائلة.[1] كما هو الحال في باقي المجتمعات ، فالمجتمع المغاربي والجزائري على وجه الخصوص فيه شكلان من الأسر.

1/الأسرة النواة:Nuvlear Family

يستخدم مصطلح الأسرة النواة، وكذلك الأسرة الزوجية للدلالة على الأسرة المكونة من الزوج وأطفالهم، والفرق الوحيد بينهما هو أن الأسرة النواة يمكن أن يقيم مع أفرادها أحد الأقارب.[2]

وتعتمد الأسرة النواة في الاقتصاد على نفسها وليس على أي من الأقارب،كما تظهر بوضوح دلائل المحبة بين أفراد الأسرة، ولهذا فالأسرة النواة تلعب دورا هاما وأساسيا، وفيما يخص المجتمعات الغربية هذا النوع منتشر كثيرا،أما في الأسرة الجزائرية ومع التقدم والتطور أصبحت تتميز بتقلص عدد أفرادها، وهذا راجع لنزوح الأسرة إلى الوسط الحضري، والتحول من الإنتاج الزراعي إلى نمط اجتماعي فردي، يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري.

2/الأسرة الممتدة:Extended Family

هي الأسرة التي يرتبط فيها الأفراد. بعضهم ببعض بصلة الدم، وتتكون من عدد من الأسر النووية. وتسمى أيضا الأسرة الدموية أو المتصلة، وعلى الأسر المرتبة التي تقيم في مسكن واحد، وهي منتشرة في المجتمعات الريفية والتقليدية، وهو الشكل السائد في بنية العائلة العربية وهي لا تسكن عادة في بيت واحد فقط، بل قد تصل للعيش في حي واحد.[3]

أما الصفة المميزة للعائلة هي استمرار الأنماط الأساسية للروابط العشائرية في تنظيم العائلة وعلاقاتها، وسيطرة الأب على العائلة، أو كما يسميها البعض الأسرة البطريكية. ويقيمون في نفس السكن ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة، وفي الجزائر يطلق على الأسرة مفهوم العائلة Ayla ،والتي تجمع مجموعة من الأشخاص الأحياء تحت سقف واحد، وتحت مسؤولية

---

[1] عفاف عبد العليم،ابراهيم ناصر ،**التنمية الثقافية والتغيير النظامي للاسرة**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1995)،ص131

[2] سناء خولي ،**المرجع السابق**،ص65.

[3] هشام شرابي،**مقدمات لدراسة المجتمع العربي**،(بيروت:الدار المتحدة للنشر ، ط3،1984)،ص35.

مسؤول واحد والمتمثل في الأب أو الابن البكر،ويمكن أن تكون العائلة الجزائرية مكونة من اقرب الأقارب المشكلين للكيان الاجتماعي والاقتصادي[1]. تعتبر العائلة الجزائرية عائلة اكناتية (أبوية) ذات السلالة الموسعة، وهذا ما ينطبق على المجتمع القبائلي Kabyle ، حيث يتسع مفهوم العائلة لدى القبائل، وتتسم العشيرة (القبيلة) بالاستقلالية الكبيرة. وفي هذه المناطق لا تتشتت العائلة بوفاة الأب أبدا، فأبناؤه وأحفاده يتابعون حياتهم المشتركة ويعيش ثلاث أو أربعة أجيال في أحضانهم.[2]

المطلب الثاني:القبيلة

تعد البنية القبلية من الخصائص السوسيولوجية للمنطقة العربية من تاريخها القديم، وقد لعبت القبيلة أدوارا مهمة في عملية التحام المجتمعات وانقسامها ،وقبل دراسة القبيلة في المغرب العربي و خاصة الجزائر، وجب أولا :تقديم تعريف القبيلة بحيث عرفت على أنها اعتقاد مجموعة من القبائل في انتمائهم إلى جد أعلى مشترك انتماء يميزها عن مجموعات أخرى مماثلة.[3] أما الموسوعة الميسرة فقد عرفت القبيلة على أنها مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ،ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم.[4] فقد اعتبر القبيلة هي أنْ يعيش مجموعة من الناس في رقعة جغرافية واحدة ويتحدثون نفس اللغة.

أما ابن خلدون فقد عرفها بأنها جماعة متفرعة عن جد أول، كما لا تحدد فقط بما يجمع بين أعضائها من روابط الدم، والإطار الحقيقي للقبيلة فهو النسب في معناه الواسع والرمزي و ما يشكله من أشكال التحالف والولاء والانتماء. يعتبر ابن خلدون أن روابط الدم والنسب هم من يجعلون الجماعات أكثر تماسكا.أما مفهوم القبيلة لمن عايشوا الاستعمار فقد اعتبره مونتاي R.Montangne بأنها ليست تحديدا بالانتماء لجد معين، بل أنها تحدد في وحدة التسمية ومجال

[1]Radia Toualbi,**Les attitudes et les réprèsentations du Mariage chez les jeunes filles algerienne** ،Alger, ENAL ،1984,p98.

[2] مصطفى بوتفنوشت، **المرجع السابق**،ص22.23

[3] محمد عبد الجابري،**المرجع السابق**،ص73

[4] محمد شفيق غربال،**الموسوعة العربية الميسرة**،(بيروت:دار صادر،1987)،ص 2

العيش وفق تقاليد وأعراف موحدة.[1] إذ يؤكد مونتاي على ضرورة وجود تقاليد وأعراف موحدة بين جماعة ،للقول بوجود قبيلة ،"أما جاك بيرك" J.Berque فقد ركز على أن القبيلة كبناء اجتماعي وان فهمه لا يتم إلا من خلال ربطه بالعناصر الأخرى ،كالعادات والتقاليد والقيم والمعتقدات الدينية، فكلها تعتبر عنصرا متفاعلا فيما بينها لتشكيل نسق اجتماعي.

أما دورتي Dourtte فقد أكد على عدم وجود تجانس في القبيلة الواحدة اذ انه وضح بعض الظواهر التي مست القبيلة وهي ظاهرة التطعيمات التي ألحقت بالأصل القبلي

النزعة القبلية:

تعبر النزعة القبلية تعليبا لسلوك الفاعلين للولاء للمجموعة القبلية أي أن الفرد ولاءه الأول يكون للمنطقة أو المجموعة القبلية التي ينتمي اليها على الولاء للوطن او الدولة ولكن هذه النزعة متفاوتة التواجد من مجتمع للأخر،إذ أن النزعة القبلية يشتد التماسك بها خاصة في حالة الأزمات.أما "ريكاردو بوكو" R.Bocco فرأى أن خصوصيات التنظيمات القبلية في المشرق العربي تتسم بحضور القرابة وتوحدها مع التغييرات السياسية .أي أنها ليست مبتعدة عن الجانب السياسي أما ولاءها ينصب على التنظيمات القبلية فقط.[2]

اما فيما يخص التواجد القبلي في الجزائر ما هو إلا صورة مصغرة عن القبيلة الموجودة في الوطن العربي عامة والمغرب العربي، إذ أن تواجدها في الجزائر ليس وليد اليوم، بل جذوره امتدت إلى الفترة حيث عرفت فترة العثمانيين استمرارا للقبيلة، ويتجسد هذا من خلال الصراع الدائر بين الحكومة العثمانية والقبائل في المناطق الشمالية من الجزائر، وقد لعبت هذه القبائل دورا في مقاومة الاستعمار وتحقيق الاستقلال ورغم محاولات المتكررة للاستعمار لتخلص منها ،إلا إنها بآت بالفشل فقد عمد إلى القضاء على التنظيم القبلي وتعويضه بشبكة إدارية وعسكرية ،تلعب دور الرقيب الصارم. بالإضافة إلى نظرة قائمة على ثنائية عرقية وتعتبر المنظومة القيمة التي يتسم بها الريف الجزائري وحاول زعزعتها، قد دخلت القبيلة في الجزائر حالة من الركود المادي ،وهذا بسبب

---

[1] محمد نجيب بوطالب ، **سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة اطروحات الدكتوراه2002،41)،ص51.

[2] **المرجع نفسه**، ص64.

تفكيك النسيج الاقتصادي ولكن حضورها المادي باقي في الجزائر خلافا للمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا.إذ أن نتيجة للاجتثاث الذي تعرضت له قد اختلفت كمؤسسة اجتماعية ،ولكنها حافظت على تواجدها ككيان معنوي يظهر في التغييرات السياسية كرابط هام.

المطلب الثالث:العشيرة

تعتبر العشيرة احد أهم الأشكال المنفولوجية لأي مجتمع وهذا لتأثيرها الكبير عليه.

تعرف العشيرة على أنها جماعة قرابية تقوم على التوفيق بين قاعدتين الأولى هي قاعدة الإقامة أما الثانية فقاعدة النسب.[1] أو أنها جماعة تتميز بقيامه على أساس تسلسل قرابي واحد أما من جانب الأب أي أبوي أو من جانب الأم أي أموي، كما أنها تتميز بتوافر وحدة مكانية لإفرادها ،إذ يعيش أفرادها في مكان واحد ويوجد تماسك اجتماعي قوي بين أفرادها.[2] ففي هذا التعريف اشترط لوجود عشيرة تواجد قاعدة سكانية توجد بها مجموعة من الأعضاء وان تكون هذه المجموعة متماسكة فيما بينها،وأحيانا قد يكون حجم العشيرة مختلفا وهذا تبعا لعدد أفرادها، فإنْ كان كبير الحجم سيشمل المجتمع المحلي كله وبذلك تصبح العشيرة وحدة سياسية مستقلة و يرأسها رئيس العشيرة، وقد تكون صغيرة الحجم وبالتالي لا تشمل على المجتمع المحلي، وإنما جزءا منه،وبالتالي يتكون المجتمع المحلي من عدة عشائر، تسكن كل عشيرة منها في حي او سكن خاص بها.[3]

وقد ردد بعض المفكرين أسطورة نشأة العشيرة، ويربطونها بانحدار المجموعة من جد واحد وهو جد أسطوري، والتي يؤمن اغلب الناس أنها من سلالته ويعتقدون أن أول سلف لهم. هو ذلك الذي تقول الأسطورة انه قاد شعبه إلى الأرض التي يشغلونها حاليا. وقد لوحظ في المجتمع الجزائري الوجود الكبير للأضرحة، فلا تكاد تخلو أي قرية أو دشرة منهم ،وجعلها تحمل أسماءا للآباء المؤسسين لخط سلالة سكان المنطقة. إذ تعتبر رمز وحدة الجماعة وانتمائها.[4] ونجده بكثرة في المجتمعات العربية حيث تلعب دورا سواء في الحياة الاجتماعية أو حتى في العملية السياسية.

---

[1] محمد عبده محجوب، **القرابة والبناء الاجتماعي**،(الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية،2006)،ص294.

[2] فاروق العدلي،سعد جمعة،**الانثربولوجية : مدخل اجتماعي وثقافي**،(القاهرة:دار بونت للطباعة والتصوير،2000)،ص233.

[3] **المرجع نفسه**، ص235.

[4] لوسي مير،**الانثربولوجية الاجتماعية**،ترجمة:عليا شكري (واخرون)،(القاهرة:دار الثقافة للنشر والتوزيع،1985)،ص93.

إن العشيرة تعبير عن تماسك أعضاء المجتمع العربي، ولا تعبر عن نظام قرابي فقط.فهي مؤسسة اجتماعية وخلقية تدين بقيم نستعملها في التأثير على سلوك أعضائها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، إذا أنها تلقن الفرد أهمية العادات والعرف العشائرية...إذ تهدف إلى ترسيخ التماسك الجماعي والولاء الأولي للعشيرة أو للجماعة القرابية فهناك نسق من القيم العربية تجسد هذه النظرة مثلا الزواج المبكر للفتاة وزواج الأقارب ، وجميع هذه القيم يتلقاها الفرد منذ نعومة أظافره ويعلمها لأولاده.[1]

ونجد النظام العشائري في المجتمع العربي وبشكل بارز في اليمن والأردن فمازالت تحتفظ بقيمها رغم التحضر والتطور الذي شهده العالم فرغم قدم العشيرة إلا أن تأثيرها مازال حاضرا لحد الآن وحتى الاجيال تتوارث نفس القيم دون التغيير في مضامينها

المبحث الثاني:النظم الاجتماعية

يوجد في أي مجتمع بعض النظم الاجتماعية وهذا لأهميتها فهي تسعى لتلبية حاجات الإنسان المتعددة وتنظم السلوك وتحدد العلاقات الاجتماعية في مختلف جوانب الحياة وبأساليب منتظمة ولأنها تسعى الى ربط أجزاء المجتمع المختلفة . وتتعدد هذه النظم الاجتماعية فمنها النظام الاجتماعي الذي يهتم بالأسرة والأنظمة القرابية، والنظام الاقتصادي والنظام السياسي للمجتمعات المغاربية.

المطلب الأول :النظام الاجتماعي

يعتبر النظام الاجتماعي نسقا يربط بين أجزاء المجتمع فيما بينهم ،ويربط تلك الأجزاء في الوقت ذاته بالمجتمع بطريقة مقصودة.[2] اما كابلو Cablow في كتابه "مبادئ التنظيم" اعتبر النظام الاجتماعي هو مجموعة من أفراد لهم خصائص وصفات معينة، بالإضافة إلى مجموعة من العلاقات التي تقوم بين هؤلاء الأفراد بواسطة التفاعل.[3]

---

[1] خداوي محمد،**القبيلة الاحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر**،(اطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتورة في انثربولوجيا،جامعة تلمسان،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الاثار،2014)،ص349.

[2] عصام توفيق قمر، **مدخل الى دراسة المجتمع**، (عمان:دار الفكر ناشرون وموزعون، ط2008،1)،ص30-31.

[3] عبد الله محمد عبد الرحمان ،**علم الاجتماع التنظيم**،(الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،1988)، ص9.

نظام القرابة:

يعتبر نظام القرابة من بين أهم الأنظمة الاجتماعية اذ تعرف على انه علاقة اجتماعية، تعتمد على روابط دموية حقيقية أو خيالية أو مصطنعة .[1] حيث يبين هذا التعريف انه يمكن أنْ تكون القرابة علاقة مودية مصطنعة وهي كالتبني او هي علاقة اجتماعية تقوم على ارتباط اسري محدد ثقافيا، وتقوم الثقافة بتحديد أشكال العلاقة الأسرية التي تعتبر ذات أهمية خاصة، وكذلك الحقوق والالتزامات التي تقع على كاهل عدد من الأشخاص الأقارب، وصور النظم الموجودة بينهم.[2] أما سيغلان مارتين M.Seglan فاعتبر أن مفهوم القرابة يعتمد على شيئين أساسيين هما الجانب البيولوجي والمتمثل في الجانب الدموي والجانب الاجتماعي ،حيث يرى أن القرابة لا تقوم فقط على الروابط الدموية بل تتعدها إلى علاقات المصاهرة أي ما نسميه بالعلاقات الاجتماعية.[3]

فالقرابة لا تقوم فقط على روابط الدم، فلو اقتصرت عليها لكانت واحدة في كل المجتمعات،لكن علاقات القرابة تختلف من ثقافة لأخرى نتيجة للبعد الاجتماعي والمتمثل في علاقات المصاهرة.

إنها علاقة الدم وتقوم على أساس الارتباط الحقيقي، لكن هناك من يعتبرها علاقات اجتماعية، ولهذا وجب علينا التمييز بينها:

1-القرابة الدموية:

هي القرابة التي تكون بين الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس السلف ،سواء أكان هذا الانتماء للذكر او للأنثى،وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين القرابة الأولية التي تكون علاقة الوالدين بالأبناء او بين الأم والأب والأخ .بينما القرابة الثانوية وهي علاقة تشخص من خلال الجد المشترك، فالمنحدرون من سلف اوجد مشترك هم أعضاء الجماعات الدموية، فانتماء الفرد لأبويه يجعله يكون عضوا في جماعتين دمويتين أي جماعة الأم والأب.[4]

---

[1] ديبكن ميشل،**معجم العلوم الاجتماعية**،ترجمة: احسان محمد الحسن،('بيروت:دار الطليعة،1989)،ص130.

[2] مصطفى عوفي واحمد عبد الحكيم بن بعطوش،"النظام العائلي الحديث والممارسات القرابية في المجتمع الجزائري"، **مجلة علوم الانسان والمجتمع**،العدد13، ديسمبر 2014،ص141.

[3] Martin Segalen،**sociologie de la famille**، Nanj collued ،France، Armond Collin ،1981 p,p،12،13.

[4] محمد عبدوه محجوب، **طرق البحث الانثربولوجي**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،د ت)،ص105.

2-القرابة الاجتماعية:

هناك علاقة قرابية اجتماعية غير حقيقية اذ يميز علماء الانثربولوجيا بين العلاقات النشوئية والتكوينية، والعلاقات القرابية التي هي من وضع المجتمع بحكم النظم الثقافية القرابية، والتي تبني عليها التزامات مماثلة لتلك التي تبني على روابط الدم في بعض المجتمعات، فقد يحتل إنسان ما منزلة الأب لشخص أخر يطلق عليه كلمة أب دون أن يكون أبا حقيقيا ،ودون ان يكون له الحق في الاتصال بالأم، إنما المسألة التي تتعلق بالتقاليد والآداب العامة إذ انه في مصر يطلق لفظ أبوي على من هم في سن الأعمام أو غيرهم.

3-القرابة عن طريق المصاهرة:

تكون القرابة عن طريق المصاهرة من خلال الزواج ، والأقارب هم الأصهار، وهم ينقسمون الى مراتب قرابية مختلفة أي اختلافها حسب درجة قربها من الشخص.فمع تطور دراسات علم الاجتماع العائلي وكذلك تطور الدراسة الانثربولوجية للقرابة، فهذا النوع من القرابة يساهم كثيرا في عملية تكوين الجماعات الاجتماعية عن طريق الزواج، وتشكيل التحالفات السياسية وتوسيع دائرة التضامن الاجتماعي الذي لا يمكن أنْ يحققه سوى نظام القرابة، وهذا تعبير واضح للبعد السياسي لمصطلح القرابة.

أنظمة القرابة:

يعتبر نظام القرابة نظاما عالميا فهو يحدد العلاقات القرابية بين أفراده ولهذا سنفصل في أنواع الأنظمة القرابية.

1-نظام الانتساب الأبوي:

هو النظام الذي يشجع العلاقات الاجتماعية عن طريق الأب او الذكور ، اذ يتم نسب جميع الأولاد إلى أبائهم. وهذا مانجده في المجتمعات العربية والمسلمة كون الإسلام أوصى بذلك.حيث تسمى هذه الأسر بالأسرة الابوسية، و تعتمد القرابة وفقا لهذا النظام على الأب وحده ،فالولد يلتحق بأبيه وبأسرته.[1]

[1] محمد نبيل السمالوطي،**المرجع السابق**،ص89.

2-نظام الانتساب الأموي:

ينسب الأفراد في هذا النظام بنسب قرابي في خط واحد عبر الروابط الأموية التي تكون انتساب الأولاد إلى الأم ،وهذا ما كان في المجتمعات البدائية وممكن أنْ نجده في المجتمعات الأوروبية، وتسمى هنا بالأسرة الاموسية، وتكون في حالة عدم اعتراف الأب بالطفل أو عدم معرفة من والد الطفل

3-نظام الانتساب التنائي:

نجد هذ النوع من الأنظمة القرابية في المجتمعات المعاصرة ،إذ أن النسب يرجع لكلا الوالدين وليس للام او الأب فقط، ففي هذه الحالة يصبح الولد منتسبا لكلا الطرفين .إذن ينتسب لجماعتين قرابيتين وهذا النمط يؤدي إلى توسيع دائرة القرابة.

المطلب الثاني:النظام الاقتصادي

إن النظام الاقتصادي مثله مثل النظم الاجتماعية الأخرى يضم عددا من النظم الجزئية والمتمثلة في نظام الملكية ، ونظم تقسيم العمل والإنتاج والتبادل وغيرها،

1-نظام الملكية :

يعتبر نظام الملكية جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي، وذو أهمية بالغة، إذ: لها دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تلقي كثيرا من الأضواء على بعض النظم الاجتماعية الأخرى ،فالملكية تكون كل مظاهر الحياة الاجتماعية.حيث نجد في البلدان العربية والمغاربية الزواج يتضمن عناصر انتقال الملكية كالأثاث ومهر من يد لأخرى.ففي تعريف الملكية اجمع علماء الاجتماع على أنها تتعلق بحيازة الأشياء التي اصطلح على تسميتها بالملك أو الممتلكات إذ تقتضي وجود حقوق معينة لشخص أو جماعة دون غيرهم من الناس باستخدام هذه الممتلكات أو استهلاك أو التصرف فيها .[1]

يميز علماء الانثربولوجية بين نوعين من الملكية، الأول منه يكون حسب طبيعة الملك نفسه أما الثاني فحسب طبيعة الممتلكات ونوعها. فالأول يعني نظام الملكية من حيث اختلاف طبيعة

---

1 احمد ابو زيد، **البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع**،(الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الجزء الثاني الانساق،2011)،ص129

الملك ، فانه يمكن التفريق بين النظم المختلفة على أساس أن الملك قد يكون فردا أو جماعة من الناس وتكون هذه الجماعة القرابية عائلة أو بدانة، وتكون الملكية بذلك في يد سكان القرية جميعا.ونجدها بشكل واضح في الدول العربية في ملكية الأراضي، اذ تكون في يد جماعة معينة من الأفراد، أو لقبيلة معينة.أما النوع الثاني فيميز بين أنواع من الممتلكات ذاتها أو طبيعتها.

كما تتداخل الاعتبارات القرابية في تحديد نوعية الملكية ،كملكية الأرض في كثير من المجتمعات القبلية التي تقوم على أساس الجماعة القرابية أو الوحدة الإقليمية ، وهي أهم عامل في تماسك الجماعات ووحداتها فهي باستغلالها للأرض تؤلف وحدة متفاوتة للعمل والإنتاج والاستهلاك

في المجتمعات الإفريقية التي تسلم بمبدأ الوراثة تظل الأرض مع ذلك ملكا لحماية ككل، أو حتى للأسلاف، بينما الذي يورث هو حق للانتفاع بمناطق معينة من الأرض فحسب. كذلك فيما يخص النظام السياسي فله تأثير كبير، إذ انه يؤثر في تحديد نوع حيازة الأرض في جانبها السياسي، فكثيرا من الثورات الكبرى كانت تعمل على تغيير النظم القديمة المتعلقة بملكية الأرض ووضع نظم أخرى تتفق مع الظروف الجديدة .إن تأثير النظام السياسي يظهر بشكل واضح من خلال وجود علاقة بين المراكز الاجتماعية والسياسية التي تشغله إحدى الجماعات القبلية و الأرض التي تمتلكها، فاستغلال الأرض يعتمد على انتماء الجماعة إلى شخص بارز في مجال السياسة.[1]

2-تقسيم العمل:

يعتبر مصطلح تقسيم العمل من بين النظم الاقتصادية، فقد استعملت كلمة العمل في العديد من الجوانب أو المجالات للدلالة على العلاقة الموجودة بين النشاط المهني والمراكز الاجتماعية. وتستخدم في الدراسات الاجتماعية باسم توزيع العمل وتقسيمه داخل المجتمع،فالشخص لا يمكنه أنْ يقوم بجميع الأعمال مهما كانت ،ولهذا وجب تقسيم العمل بين أفراد المجتمع ، قد كان دوركايم من بين المفكرين الاجتماعيين الذين اهتموا بدراسة أشكال التعاون التي ترتبط بالتنظيمات الاقتصادية إذ تناول تقسيم العمل، أين يعتبر انه يبن العوامل التي تؤدي إلى ارتباط الناس بعضهم

[1] **المرجع نفسه** ،ص185.

البعض وبالتالي التماسك أو التضامن الاجتماعي.أما فيرث من خلال مقال في كتابه عن الأساس الانثربولوجي للعمل اهتمت بالتعرف على الحوافز والدوافع الاقتصادية الكامنة وراء العمل و يتساءل عن معنى العمل ويجيب عنه من خلال معنيين الأول: نشاط هادف يتطلب بذل الطاقة والتضحية ببعض الراحة،أما الثاني: فيقصد به النشاط الذي يبذل للحصول على الدخل،يعتبر فيرث العمل نوعا من الالتزام الاجتماعي ، فالعمل ليس وسيلة لإشباع الرغبات الشخصية وإنما هنالك التزامات اجتماعية تضطرهم للعمل من اجل الآخرين ،فأفراد المجتمع مرتبطون بروابط القرابة التي تفرض عليهم نوعا من الالتزام الخلقي بضرورة مساعدة بعضهم البعض .فالعمل ليس نشاطا اقتصاديا فقط وإنما اجتماعي.[1]

يعتبر تقسيم العمل بحسب الجنس أكثر التقسيمات انتشارا في المجتمعات البشرية ، ولا تزال لحد الآن كذلك، لكن يعني تقسيم العمل بحسب الجنس في وظيفة كل منهما في المجتمع، فكل جنس يقوم بممارسة نوع معين من العمل ،إن العامل المتحكم في التقسيم هو مدى ملائمة العمل لطبيعة كل من الرجل والمرأة ،فالرجل يأخذ الأعمال التي فيها جهد عضلي كبير وهذا لقدراته وإمكانيته.[2] والاختلاف بين الجنسين لا يكون ميتافزيقيا فحسب بل أكثر من ذلك، إذ يمكن لكلا الجنسين القيام بنفس الأمر لكن يختلف بالعمل الذي يقوم به، أي التقسيم مرتبط بأمور غير الفوارق البيولوجية او القدرات الفيزيقية، كما يكشف عن اختلاف نظرة المجتمع إلى وظيفة كل من الرجل والمرأة في الحياة الاجتماعية. إن النظام الاجتماعي المعقد هو الذي يحدد أنماط العمل في أي مجتمع من المجتمعات ،فهو يأخذ في اعتباره النظم الاقتصادية،و كذلك مركز كل من الرجل والمرأة في المجتمع ،وأيضا نظرة المجتمع نفسه لهذه الأعمال في حد ذاتها.[3]

إن دراسة تقسيم العمل يتطلب أولا دراسة العلاقات العامة بين الأشخاص من الجنسين في مختلف مواقف الحياة ،سواء في العمل من حيث التخصص أو في الحياة العائلية، الدينية او السياسية ،وليس فقط في المجال الاقتصادي.

---

[1] **المرجع نفسه**،ص191.

[2] مالك بن نابي،**المسلم في عالم الاقتصاد**،(الجزائر: دار الفكر، ط3،1987)،16.

[3] نوال سعداوي، **المراة والجنس**،ط4(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1984)،ص98.

هنالك تقسيم آخر للعمل وهذا بحسب اختلافات في السن والتي بها يأخذ المهن التي تناسبه هذا بحسب القوة الميتافيزيقية على تحمل مشاق العمل، وأيضا هنالك من يربطها بالمراكز الاجتماعية التي يحتلها الفرد، وهذا نتيجة للخبرات والقدرات العقلية التي اكتسبها مع مرور المراحل العمرية. ويعني أن السن هو مقدار الأعمال والواجبات والالتزامات والمسؤوليات التي تلقى على كاهل الفرد.

إن توزيع أعضاء القبيلة بين عدد معين من المستويات والمراتب الاجتماعية يلعب دورا في تقسيم العمل وتوزيعه بين مختلف الطبقات، فالوظائف الاجتماعية المختلفة تتوزع في المجتمعات التي تعرف نوعا من النظام الاجتماعي على أساس طبقة العمر والفئة أو السن.

3-التبادل:

إن أفضل وسيلة لفهم النظام الاقتصادي السائد في أي من المجتمعات ،هي إتباع تقسيم القديم للحياة الاقتصادية عن طريق التمييز بين الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، وتحليل المسائل المختلفة التي تندرج تحت كل عملية من هذه العمليات الأربعة الكبرى. فالعمليات الاقتصادية تقوم على أساس اجتماعي أكثر مما تقوم على أساس اقتصادي ،فهي تتأثر بالعوامل الاجتماعية كالقرابة إلى غير ذلك.[1]

إن التبادل وباعتباره عملية اقتصادية يتم بمقتضاها انتقال السلع والخدمات بين أفراد المجتمع أو بين الجماعات المختلفة، كما يفترض وجود نوع من التساوي بين الأطراف المختلفة التي تدخل في العملية.

فالقيام التبادل يجب أنْ توجد درجة معينة من التخصص وتقسيم العمل، فالتبادل بين الجماعات العائلية تختلف عن عملية التبادل التي تتم بطريقة لا شخصية في السوق وبخاصة في المجتمعات الحديثة.إن العلاقات الاجتماعية تتدخل في نظم التبادل السائدة في المجتمعات، فنظم التبادل لا تزال تعكس العناصر السائدة في الجماعات القبلية خاصة من ناحية تأثير عمليات التبادل بالعلاقات والقيم الاجتماعية.

[1] مالك بن نابي،**المرجع السابق**،ص19.

المطلب الثالث:النظام السياسي في دول المغرب العربي

يأخذ النظام السياسي عدة تصنيفات، فهنالك من يصنفه إلى أنظمة ملكية و أخرى جمهورية ونجد في دول المغرب العربي تباينا في الأنظمة السياسية، ولكن حتى وان كانت من حيث الشكل السياسي، إلا أنها تتقاسم عدة مواصفات من حيث المضمون والدور السياسي الذي تضطلع به الدولة في المغرب العربي.

1-مراحل تطور النظام السياسي المغاربي:

يمكن التمييز هنا بين مرحلتين مرت بهما دول المغرب العربي بعد الاستقلال وهما:

ا-فترة بناء الدولة:

كانت شرعية الدولة في هذه المرحلة مبنية بفعل الدور المزدوج ،دور المرشد للرابطة القوية والتي غذيت بعناية بين الدولة ورعاياها ، ودور المركز الفريد للدولة بصفتها الوسيط للرعاية الاقتصادية.[1] وقد سعت الدول المغاربية لتحقيق ذلك من خلال دولنة المجتمع .فهذا يتأثر بمختلف الهياكل المؤسساتية القائمة في كل دولة.إذْ نجد في المغرب الأقصى ورغم إقرارهم التعددية الحزبية في وقت مبكر أي عام 1963 ،هذا مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى التي عرفت تأخرا إلا أن هذا لم يمنع العائلة المالكة من السيطرة أو التحكم في زمام تسيير الدولة وهذا استنادا للتراث المغاربي والقيم التسلطية.أما في تونس والجزائر فان الحزب الدستوري الاشتراكي وحزب جبهة التحرير الوطني كانا يشرفان على الحياة السياسية وهذا باسم الشرعية الثورية.[2]

أما فيما يخص ليبيا وموريتانيا فهما لم تتخليا عن الموروث الاستعماري في السنوات الأولى من الاستقلال، إلا انه في ليبيا ظلت الدولة في عهد المالكية أو الجماهيرية مسيطرة ومسيرة لشؤون الدولة، حيث تم حل جميع الأحزاب السياسية التي كانت قبل الاستقلال.أما في موريتانيا فقد

---

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي ، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987) ص179.

[2] **المرجع نفسه**،ص290

استطاعت الدولة تبني شرعيتها من خلال غرس مفهوم الدولة في أذهان المواطنين كعامل للإدماج.[1]

فالملاحظ لهذه المرحلة يرى أن جل الدول المغاربية كانت المسيطرة والمسيرة ، والمواطنون يؤمنون بالمشروع الوطني باعتبار الدولة هي مجسد النضال الوطني .

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة التجديد في المؤسسات حيث أن العملية التنموية قد فشلت وهذا ما أدى إلى ازدياد الانفتاح الاقتصادي. ومع هذه الظروف لم تكن الدولة قادرة على أنْ تلعب دور المحرك والمسيطر على الأمور، إذ حاولت هذه الدول البحث عن بدائل من خلال إقدام رؤساء الدول المغاربية على ترميم بعض المؤسسات السياسية التي تمثل الدولة، فنجد في الجزائر وتونس انه تم إصلاح جبهة التحرير الوطني، وفي تونس الحزب الدستوري الاشتراكي، وخلف بعض أشكال التعددية السياسية.

وقد تمت هذه الإصلاحات في فترات متعاقبة، إذ نجد أن تونس أقرت التعددية الحزبية عام 1981، في حين تأخرت الجزائر لعام 1989، أما المغرب بقي القصر المالكي يمثل محرك الحياة السياسة.وفي موريتانيا ومع فشل الدولة الوطنية في تحقيق مشروعيتها والتغيير إلا من خلال الانقلاب العسكري. وفي ليبيا مع وصول القذافي للحكم منع كل أشكال تنظيم الأحزاب السياسية واستحدث تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي، لكن مع عام 1979 إنشاء هيكل سمي بسلطة الشعب وهي بمثابة الديمقراطية المباشرة حيث كان يسير وفق أسس المؤتمرات.

ب-العملية السياسية في دول المغرب العربي:

إن العملية السياسية في دول المغرب العربي تتميز بخصوصيتها ، إذ يجب لدراستها وتحليل طبيعتها دراسة أولا التفاعلات بين الجماعات الصغيرة والأجنحة. فنجد طغيان عنصر الشخصنة وهذا ما يجعل الولاءات الشخصية والأسرية والقبلية تلعب دورا حاسما في صنع القرارات .ففي دول المغرب العربي للقبيلة والعشيرة دور في التأثير على العملية السياسية وهذا ما يجعل القادة يمارسون السلطة استنادا إلى هذه العناصر،فالطابع الأبوي يتجسد كثيرا في ممارسة المؤسسات

[1] نيفين مسعد وعلي الدين هلال، **النظم السياسية العربية:قضايا الاستمرار والتغيير** ،(بيروت: مركز الوحدة العربية،2002) ،ص39.

السياسية وهذا ما يجعل العملية السياسة تأخذ طابعها غير السياسي في معظم الأحيان.[1] إن هذه الشخصنة [2]جسدت بشكل واضح في كل الدساتير المغاربية ،بالإضافة إلى الموروث التاريخي والديني الذي يميز تلك الدول حاكما كان أم رئيسا للجمهورية .

تنص المادة 19 من الدستور المغربي 1970على أن الملك أمير المؤمنين هو الممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها... أما المادة 20 فتوضح كيفية تولي الحكم عن طريق الوراثة، إذ انه للملك وضعية مركزية في النظام السياسي وسلطات واسعة.[3]

أما في الجزائر فقد ساد مبدأ وحدة السلطة السياسة ،أي أنها رهينة الحزب الواحد وعلى مبدأ المركزية في اتخاذ القرارات السياسية، وهذا ما كرسه كل من دستور 63-76 ،فتبعا لذلك يعتبر الدستور رئاسة الجمهورية المؤسسة الإدارية المركزية الرئيسية ،أما دستور 76 فقد زاد من اتساع سلطات رئيس الجمهورية سواء في المجال الإداري او التشريعي.[4]

أما في تونس فقد خصص الدستور المواد من 37 إلى غاية المادة 57 لاختصاصات رئيس الجمهورية، إذ أعطاه صلاحيات واسعة.[5] ومع مجيء الرئيس لحبيب بورقيبة فقد هيمن على كل الصلاحيات، اذ انه صرح: بأن النظام هو أنا. وقد استمرت هذه الظاهرة إلى غاية مجيء الرئيس زين العابدين 1987.

إن جل الدساتير المغاربية أعطت صلاحيات كبيرة لرئيس الجمهورية، فالدستور هو الذي منح للنخب السياسية المغاربية هذه الشرعية المدعمة بشرعية الوطنية أو الثورية.إضافة أن هنالك أنظمة مغاربية استندت على شرعية دينية تقليدية وكانت في ليبيا 1951-1969 بقيادة الملك إدريس سنوسي.

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله ، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي :علاقات التفاعل والصراع**،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2001)،ص185.

[2] نيفين مسعد وعلي الدين هلال، **المرجع السابق**،ص50

[3] ثناء فؤاد عبد الله ،**المرجع السابق**،ص360.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 63-76،.

[5] وائل انور بندق، **موسوعة دساتير وانظمة السياسية العربية** ،المجلد الثاني،(مصر :دار الفكرالجامعي،2004)،ص151

المبحث الثالث:الأدوار والمراكز

تقوم القيم والمؤسسات كمؤسسة المجتمع المدني والأحزاب السياسية ادوار ومراكز لاتقل أهمية عن باقي المؤسسة وقد تختلف هذه الأدوار التي تتقلدها من مؤسسة إلى أخرى وتختلف كذلك من ناحية هدفها.سيتم التطرق إلى المراكز والأدوار للقيم السياسية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية في الجزائر.

المطلب الأول: القيم السياسية

تلعب القيم السياسة دورا كبيرا في أي مجتمع، إذ أنها تعتبر القيم السياسية احد أدوات الفرد للحصول على القوة. فالإنسان بطبعه يحب السيطرة والتحكم في الغير، لكن هذه الفئة من الناس الذين يمتلكون هذه القيم لا يتمحورون فقط في رجال السياسة، وإنما نجدهم حتى في المجتمعات المحلية، أي أن شيوخ القبائل يتحكمون في مصائر الآخرين.[1] فالفرد يكتسب مجموعة من القيم من محيطه ومن المجتمع الذي يعيش فيه.

فالقيم ترتبط بالثقافة وهنالك تأثير متبادل بينهما، فكل ثقافة تمتلك نوعا معينا من القيم التي تخصه. حيث يجب النظر لصلاحياته من منطلق انتمائها للثقافة الخاصة التي انبثقت منها .وللحكم على القيم يجب النظر للدور الذي تقوم به لحفظ التوازن بين السمات والمركبات الثقافية الخاصة، الأخرى المرتبطة بها والتي يتكون منها الكل. فالقيم تعمل على توازي بين الثقافات التي ترتبط بها ، والولاء القبلي يعتبر قيمة سياسية واجتماعية متواجدة بشكل كبير في المجتمعات او الثقافات العربية ،حيث يجب الحكم عليه من منطلق الدور والصلات التي ترتبط بباقي ثقافات العربية فنجد الطابع الأبوي يسيطر على جميع مجالات الحياة.

إن المجتمع هو الذي يحدد للفرد كيف ينظر للأشياء، وهو الذي يعلمه كيف يقيمها ويحكم عليها، فمستوى النظام السياسي نجد أنه يلقنه وينقل إليه ثقافة سياسية مشبعة بقيم سياسية ،ويجعل لهذه الأخيرة إطارا فكريا للمعرفة ،حيث انه يحدد طبيعة وعلاقة ممارسة السلطة ،فنجد هذا الإطار

---

[1] سمير خطاب، **المرجع السابق**،ص.ص63،62.

النظري من تراث المجتمع الديني والأخلاقي والاجتماعي والعقائدي. وتتراوح قيم هذا الإطار بين قيم تفضيلية و أخرى طوباوية.[1]

إن الثقافة السياسة السائدة في المجتمع المغاربي وبالتحديد المجتمع الجزائري، تحمل مجموعة من القيم السياسية، نجدها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحياة السياسية في المجتمع الجزائري.[2] إذ نجد المواطن حتى وان لم يكن يقصد فبعض قيمه لم تتغير ويبقى متشبثا بها، كالطابع ألأبوي مثلا. فسلطة الأب هي المسيطرة على الأسرة وهو الناهي و الآمر فيها هذا في الجانب الاجتماعي، كما يؤثر النظام السياسي على اتجاه وسلوك الأفراد في ثقافتهم السياسية.

وتم التأكيد على الارتباط بين السياسة والثقافة، لان صنع السياسة هو تغيير الارتباط الثقافي وهذا ما يسمى تنمية متناغمة مع عبقرية الأمة، فالتفكير في مسألة الثقافة في الجزائر هو التفكير في القوى غير الواعية التي تمثل اللاثقافة، والقوى الواعية التي تمثل ما ضد الثقافة وكلاهما قوتان تبدوان قوة مشتركة تعمل في المحيط الاجتماعي.[3]

وفي المجتمع الجزائري لهم قناعة بالولاء الأولي لعشيرتهم على الولاء للوطن ،فالولاء يعتبر من أهم مكونات الثقافة السياسية العربية بشكل عام والجزائرية خاصة، وهذا ما نجده في انتماءات الأحزاب وفي الانتخابات ،فالمواطن دائما يرجع إلى انتمائه وللقرابة في اختياراته ،حيث أن المواطن الجزائري يؤمن كثيرا بالعادات والتقاليد، فهو يقدسها، وتعتبر أوامرها وقواعدها مطبقة أكثر من القوانين الموجودة في الدولة ورغم الخطابات الشائعة ،إلا أننا نجد في الواقع غير ذلك ، فالقيم السياسية والاجتماعية الموجودة في المجتمعات العربية تبقى تسجل دورها في تكوين ثقافة الفرد.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص76.

[2] فوزية دياب، **المرجع السابق**،ص47.

[3] مالك بن نابي، **مشكلات الحضارة: بين الرشاد والتيه**، (دمشق: دار الفكر، 2002) ص ص 88-89

المطلب الثاني:المجتمع المدني

يمثل المجتمع المدني أهم المواضيع التي أصبحت معيارا لقياس الديمقراطية

1-:مفهوم المجتمع المدني:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني مفهوما غربيا، وقد ظهر لأول مرة في الفكر اليوناني ، فأرسطو يعتبره مجموعة سياسة تخضع لقوانين ،حيث أن الدولة في التفكير السياسي الغربي القديم يقصد بها مجتمعا مدنيا يمثل جمعا سياسيا أعضاؤها هم الموظفون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها ،ومع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالي بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني وقد طرحت قضية تمركز السلطة السياسة وهذا ما دفع الحركة الجمعاتية التي تدافع عن الاستبداد السياسي والفكر السياسي الغربي لتقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يدير بنفسه أموره الذاتية، أما كارل ماكس فقد غير من مفهوم المجتمع المدني الذي اعتبره ساحة الصراع الطبقي ، وفي القرن العشرين طرح غرا مشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد، فيرى أن المجتمع المدني ساحة لتنافس إيديولوجي منطلق من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الإيديولوجية.

وقد فسر هيغل Higal المجتمع المدني وفقا لجدلية تاريخية، إذ انه أكد على أن المجتمع المدني نشأ مثله مثل الدولة، أي وفقا للتحولات التاريخية المتناقضة والطويلة والمعقدة، فقد عرفته على انه رابطة للأفراد كأعضاء في عمومية شكلية وذلك بواسطة حاجاتهم، ثم بواسطة النظام الحقوقي كأداة للحفاظ على امن الأفراد وعلى ملكياتهم كنظام مفروض من خارجهم ينظم مصالحهم الخاصة والعامة.[1] فهو يجمع بين أمرين هما : مصالح الأفراد وحاجيتهم ،ومن جهة أخرى خضوعهم لقوانين الدولة.

أما ماركس فبنى فكرته حول المجتمع المدني على نقده لفلسفة هيغل Higal فأساس المجتمع المدني يقوم على فكرة الصراع الطبقي، فهو مجال لتضارب وتصارع المصالح الاقتصادية حسب الأخلاقيات البرجوازية، ذلك على أساس الجدلية المادية التي تركز على التناقض المادي بين المصالح ،فهو مشكل من مكونات البنية التحتية،فالمجتمع البرجوازي هو: المجتمع المدني من

---

[1] عزمي بشارة، **المجتمع المدني :دراسة نقدية** ،(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1998)،ص133.

زاوية حركته ووظيفته الاقتصادية والاجتماعية.[1] أما غرامشي Gramchi فقد كانت بداية أفكاره من هيغل وماركس معا و غرامشي وعكس ما أتى به ماركس أن المجتمع المدني مكون من مكونات البنية الفوقية بجانب الدولة،فهنالك طبقة تمارس هيمنتها عن طريق المجتمع المدني وتنظيماته وسيطرة المجتمع السياسي. حيث تستخدم السلطة القمعية الإكراهية للدولة لتكريس إيديولوجياتها.

أشار اليكس ديتو كفيل Alexis du toqueville في كتابه بعنوان الديمقراطية في امريكا في 1839 أن الأمريكان تجدهم جمعا يكونون الجمعيات ، فهي لا تقتصر على جمعيات اقتصادية وصناعية فقط، بل أخرى أيضا.[2] اذ يبرز اليكس الدور الذي تلعبه الجمعيات في الحياة العامة أو بمعنى أوسع تنظيمات المجتمع المدني التي تكون قادرة على المبادرة بدل التوجيه من الدولة.

أما فيما يخص المجتمع المدني العربي الإسلامي فمصطلح المجتمع المدني يرتبط بالحضارة الغربية مما جعل من المستحيل إيجاد هذا المصطلح لدى الفكر العربي الإسلامي، ومن جهة أخرى هنالك دراسات وجدت أن هنالك ممارسات اجتماعية شبيهة بممارسات المجتمع المدني الحديث وحتى المعاصر بوجود مؤسسات الأمة كما يصطلح عليه. فالمصطلح الموجود في التراث العربي الإسلامي هو المجتمع الأهلي.[3]

2-مؤسسات المجتمع المدني:

يعرف معجم روبير المؤسسة على أنها: مجموعة الأشكال أو البنى الأساسية لتنظيم اجتماعي كما قررها القانون أو العادات في هيئة اجتماعية.[4] كما تعرف على أنها مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جهود الأفراد من اجل تحقيق الأهداف المشتركة، ولإسقاطه هذا التعريف على المجتمع المدني يمكننا أن نعرف مؤسساته على أنها أشكال التنظيم

---

[1] عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة السياسية العربية**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1992)،ص94.

[2] عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع و الدولة في المغرب العربي، مرجع سابق**،ص95.

[3] سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل،(واخرون)،**مقاربة المجتمع المدني والاهلي من منظور اسلامي**: المجتمع المدني وابعاده الفكرية،(دمشق:دار الفكر،2003)،ص98.

[4] احمد شكري صبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة اطروحات الدكتوراه،2011)،ص80.

اللاحكومي التي تربط أفراد المجتمع حول أهداف مشتركة قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو ثقافية أو ايكولوجية أو سياسية ،مؤسسة المجتمع المدني تحولت إلى جماعة ضغط على المستويات الرسمية ، وتهدف إلى الدفاع عن المصالح المشتركة لأفرادها.

لقد صنف الباحثون مؤسسات المجتمع المدني حسب البيئة التي نشأة فيها هذه المؤسسات وما يهمنا في هذا العنصر دراسة ادوار هذه المؤسسات

ا-المؤسسات التقليدية:

تعتبر المؤسسات التقليدية هي المؤسسة التي تسيطر عليها علاقة القرابية والعشيرة ،فهي جمعية قسرية تركز أساسا على روابط الدم وتنشئة الفرد التي تتم بلا استقلالية، حيث تتمركز هذه التكوينات الاجتماعية حول القبيلة والعشيرة كأساس للتنظيم والولاء السياسي.[1] فالمؤسسات التقليدية في المجتمع العربي تلعب دورا في الحياة السياسية والاجتماعية. فالولاء الأولي يكون للقبيلة والعشائرية وتؤثر في حياة المجتمع العربي بشكل واضح، وأحسن مثال على ذلك اليمن. فالمؤسسات التقليدية كالقبيلة مازالت تلعب دورها كنظام له قوانينه وهذا من خلال توزيع الأعمال بين مختلف فئاته.

ب-المؤسسات الحديثة:

بعد التطور الذي مس العالم بأكمله وفي الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية فرض تغيير على المؤسسات المتواجدة في المجتمع، وهذا نتيجة الاختراق الغربي، مما جعل المؤسسات التقليدية تختفي في بعض أقطار الوطن العربي.حيث أن المؤسسات الحديثة اصبحت ضرورية في العالم من اجل حل الصراعات التي تلازم المجتمعات الحديثة، فوجود هذه المؤسسات تعتبر ضرورة وشرطا أساسيا للتقدم، فهي تتمتع بالفعالية والقدرة على التكييف ،مما يمكنها من تنظيم النظام وقدرته على استجابة للمطالب وهذا في ظروف تشاركيه .وعدم توفر هذه المؤسسات السياسية يجعلها قاصرة عن تحقيق مطالب وهذا ما ينجر عنه العنف.

[1] **المرجع نفسه**،ص81.

فهنتغتون Hintikton رأى في توفر هذه المؤسسات السياسية تحقيقا لتنظيم المشاركة السياسية ويمنع انتشار العنف والفساد، وهذا بمشاركة الشعب في صناعة السياسة العامة و أيضا في عملية التداول السلمي لسلطة من خلال اختيار الأشخاص للمناصب الرسمية.[1] تتنوع المؤسسات الحديثة في المجتمعات المعاصرة ،حيث نجد من بين هذه المؤسسات الأحزاب السياسة التي تعتبر قناة ربط بين المواطن والنظام السياسي، وكذلك النقابات والاتحادات ومنظمات حقوق الإنسان التي تدافع عن الحقوق المنتهكة للأفراد، والاتحادات المهنية التي تدافع عن حقوق العمال. وتكون متواجدة بشكل كبير في المجتمعات الغربية كونها موطن نشأتها ،أما في الوطن العربي حتى وان تواجدت فدورها مجرد دور صوري.

المجتمع المدني في الجزائر:

تعتبر الظاهرة الجمعوية في الجزائر جديدة مثلها مثل الدول العربية وباعتبارها ملجأ المجتمع، فظهور المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح وجلي كان خلال الفترة الممتدة مابين أحداث أكتوبر 1988 و1995حيث لم يعرف مفهوم المجتمع المدني هذا الشيوع إلا من خلال هذه الفترة. وذلك بسبب التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من الأنظمة في العالم وما تتطلبه الديمقراطية من تحرير حريات الأفراد في التعبير والتنظيم ، وتشجيع المشاركة السياسية كما كان للازمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من 1986 دور في نشأة المجتمع المدني في الجزائر.

إن الانطلاقة الحقيقة للمجتمع المدني في الجزائر جاءت مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع على اثر حوادث أكتوبر 1988، وبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات عرفت الحركات الجمعوية نفسا جديدا. وبعد أحداث 1988 اقر دستور1989 مجموعة من المبادئ نصت اغلبهم على سيادة الشعب وسيادة القانون والتعددية الحزبية والسياسية والمساواة والفصل بين السلطات. [2] فالتعددية الحزبية والسياسة ارتبطت ارتباطا وثيقا بفعالية المجتمع المدني فقد جاء في الدستور المادة 39

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**،ط2،(الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 1993)،ص197.

حريات التعبير أثناء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن.[1] وتعني هذه المادة بداية استقلال المجتمع المدني وفصله عن الدولة وقد اعترف دستور 1989 بحق تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي إذ جاءت في المادة 40 بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به.

كما أن دستور 1996 في المادة 33 خصص حيزا كبيرا للمواطن في ممارسة حقه في تكوين الجمعيات والدفاع عن الحقوق الأساسية والحريات الفردية والجماعية، وهذا عن طريق الجمعيات وفي المادة 43[2] يعتبر هذا الدستور من أهم الدساتير الجزائرية تأسيسا للمجتمع المدني.

إن المجتمعات المغاربية وبالتحديد الجزائرية ورغم الكم الهائل من القوانين إلا أن المجتمع المدني في هذه المجتمعات تتماشى بحسب بنيتها الاجتماعية وبحب القيم والثقافة السياسية لها،حيث أن بعض المؤسسات التقليدية تلعب دورا شبيها بالدور الذي يلعبه المجتمع المدني، فنجد أن العروش والقبائل تلعب أدوارا في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والأخلاقية.

إن طبيعة المؤسسات القائمة والقناعات الجارية في تشكيل الإيديولوجيات السائدة، وكذا الثقافة السياسة المنتشرة والملامح العامة للحياة السياسية[3] ،تجعل منه مجتمعا مدنيا يختلف عما هو موجود في المجتمع الغربي. و المجتمع المدني لم يكن وليد المجمعات العربية وإنما هو استنساخ لما جاء به الغرب، فقد استمرت لآلاف السنين للخروج بهذه المؤسسات و قواعدها ، وهذا ما يبرر الكم الهائل من الجمعيات خاصة في المجتمع الجزائري دون القيام بالأدوار المنوط بها ونشاطها مناسباتي وتكثر في مثل هذه المجتمعات الجمعيات الجهوية ،أي لها امتداد إما لقبيلة أو لعرش او لعائلة وهذا تكريس للعلاقات العائلية، فالطابع الأبوي مازال يسيطر عليها.و تحدث برهان غليون عن استقلالية المجتمع المدني حيث قال انه قد تم التخلي عنها كليا باسم بناء الدولة والأمة، والنتيجة ليست تغيير المجتمع بل خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة.[4] فالدولة لازالت تتحكم

---

[1]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989،

[2] **المرجع نفسه.**

[3] عبد الله ساعف، **المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي في المجتمع المدني ودوره تحقيق الديمقراطية**،ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1992)،ص141.

[4] برهان غيليون ، **بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الداخلية والخارجية**، مجلة نقد، العدد،7،1994،ص20

في نشاطها رغم أن دستور 1996 اقر التعددية السياسية.فالمجتمع المدني الذي يستند إلى القيم التقليدية أو المحلية. وفي نفس الوقت القيم العالمية التي تحملها الحداثة عمليا ، هذا ما اعتبره جورج بلادييهJ. BLADIG ازدواجية ضرورية فمفهوم المجتمع المدني هو مفهوم غربي، ولكن ممارسة بالخصوصية الجزائرية حيث أن هنالك جمعيات لكن الواقع العملي يوضح أن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر مازال وهذا ما يوضح انتماءات أعضاء هذه الجمعيات إلى نفس القبيلة، فالمواطن الجزائري مازال يعتمد على القيم التقليدية التي تسيطر على ثقافته السياسية .

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية

تمثل الأحزاب السياسة حجر الأساس في المبادئ الديمقراطية الليبرالية وهي المحرك للحياة السياسية وهذا بصرف النظر عن توجهاتها وتباينها من نظام سياسي لآخر.

1-مفهوم الحزب السياسي:

وردت كلمة الحزب السياسي في لسان العرب لابن منظور بمعنى: جماعة من الناس، والجمع أحزاب والحزب: الطائفة، والأحزاب: الطوائف. وفي معجم قواميس اللغة الحزب هو: تجميع الشيء من الناس.[1]

وقد عرف ريمون ارونRaymond Aron الحزب السياسي على انه: تجمع دائم ومستمر لمجموعة من الأفراد يعملون معا من اجل ممارسة السلطة أو المحاولة الوصول إليها.[2] أما موريس دوفرجيه Mourice Duouvrgetفي كتابه الأحزاب السياسة فقد اعتبر الحزب السياسي على انه:اجتماع رجال يعتنقون العقيدة السياسية نفسها.[3] درس مويس الأحزاب السياسية من الجهة العقائدية أما ديفيد ابتر David Apter أن وظيفة الحزب هي قيامه بتنظيم وتوجيه الرأي العام

[1] فايز الربيع، **الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية**،ط1،(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2004)،ص67

[2] نبيلة عبد الرحيم كامل، **الاحزاب السياسة في العالم المعاصر**،(القاهرة:دار الفكر العربي للطبع والنشر،1982)،ص78.

[3] موريس دوفرجيه،**الاحزاب السياسة**،ترجمة: علي مقلد عبد المحسن سعد،(القاهرة:الهيئة العامة لقصور الثقافة،2001) ص2.

وتلمس احتياجات الناس ونقلها إلى الأجهزة المسؤولية،و بهذا الشكل يحدث تقارب بين الحاكم والمحكومين.[1]

فالحزب السياسي ليس مجموعة فحسب، و إنما عدد من المجموعات، أي تجمع مجموعات صغيرة منتشرة على مستوى البلد لجان ،جمعيات محلية مرتبطة بمؤسسات تنسقية.وعرفها جورج بيردو Burdeau George بأنها: كل تجمع بين أشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع اكبر عدد ممكن من المواطنين حولها، وبحثا عن امتلاك السلطة أو على الأقل التأثير في قرارات السلطة الحاكمة.[2]

لقد اهتم العديد من الباحثين بتصنيف الأحزاب السياسية وهذا حسب مجموعة من المعايير كمعيار المشاركة والجغرافية أو التنظيم .

2-أما موريس دوفرجيه في دراسته للأحزاب السياسية ركز على طبيعة البنى الداخلية وقد صنفها إلى: أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير.

ا-أحزاب الأطر:

تعتبر هذه الأحزاب الأقدم تكوينا، وتسعى أحزاب الأطر إلى نسب الأشخاص ذوي النفوذ والتأثير ،وهذا ما يؤمن لها التأثير في اختيارات الآخرين، ومن ثم تصل إلى درجة عالية من الفعالية كما لو كانت قد توجهت مباشرة إلى المواطنين، فنجد ان أحزاب الأطر تهيمن على قمة القاعدة وتضم في صفوفها الفئات البرجوازية وشخصيات مؤثرة، ولا تضم قاعدة جماهرية واسعة وعلاقاتها الداخلية مرنة وذات بنية ضعيفة .[3]

ب-أحزاب الجماهير:

ظهر مثل هذا النوع من الأحزاب في نهاية القرن19 حسب موريس دوفرجيه مع بروز الأحزاب الاشتراكية. تتميز أحزاب الجماهير بسعيها إلى تباين المناضلين بهدف إعطاء تأثير سياسي لعامة

---

[1] نبيلة عبد الرحيم كامل، **المرجع السابق**،ص79.

[2] الامين شريطي ، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1998)،ص242.

[3] Jean Baubowen،**introduction a la science politique** ،3eme edition،(Paris:ballaz،1992)p76.

الناس إذ أنها تقوم على انخراط اكبر عدد من المناضلين، وتؤدي دورا تربويا وتوعويا سياسيا ، وبهذا يتراجع دور الأعيان في التأثير عليه .

إن الحزب الجماهيري بتنظيمه المركزي التي تشكل خلية عنصر اساسي. يمثل استقطاب عدد كبير من الأعضاء بالنسبة إليها رهان سواء على الصعيد السياسي أو المالي، وعلى المنتمين إليه تقديم مصلحة الحزب على مصالحهم.[1]

أما جون شارلو Jean Charrlot فقد خرج بثلاث تصنيفات الأحزاب السياسية.[2]

ا-أحزاب الاعيان:

وهي شكل من أشكال أحزاب الأطر حسب تحليل موريس دوفرجيه تضم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية واقتصادية تتمتع بثروة تؤهلها لتمويل المعركة الانتخابية لمرشحي الحزب.

ب-أحزاب المناضلين :

تعتبر أحزاب المناضلين احد أنواع أحزاب الجماهير، ولها اهتمام اكبر للمناضلين في صفوفهم والذين يدفعون اشتركا ويبذلون نشاطا لمصلحة الحزب ويمارسون تأثيرا كبيرا في نجاح الحزب واتخاذ قراراته.

ج-أحزاب الناخبين:

اعتبر جون شالو Jeau Charlot أحزاب الناخبين بأنها ليست لها إيديولوجية واحدة، وهدفها الانتخابي يجعلها تخلق شبه آلة انتخابية وبنية قوية فهي تظهر في المناسبات الانتخابية فقط وبعدها تختفي.

3-الأحزاب السياسية في الجزائر:

إن التعددية الحزبية في الجزائر لم تكن وليدة دستور 23 فيفري 1989، وإنما ارتبطت بالحركة الوطنية وهنالك اتجاه يعتبر أن نشأته تعود إلى ثلاثينات القرن العشرين، وهذا بحسب روبير اجيرون.[3] فمع اتساع التعددية ظهر دور الحزب الشعب، ودوره الإصلاحي المحافظ على

---

[1] **Ibid**،p78.

[2] محمد السويدي،**المرجع السابق**،ص 103.104.

[3] شارل روبير اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة:عيسى عصفور،(بيروت:منشورات عويدات،1982)،ص140.

الذات الجزائرية لجمعية علماء المسلمين الجزائريين. هذا بالإضافة إلى ظهور أحزاب سياسية أخرى والتي كان لها تأثير على الحياة السياسية.

لقد لعب حزب الشعب دورا كبيرا من خلال القيام بإقناع المواطنين بمطالبهم المشروعة، وهذا على عكس نجم شمال إفريقيا الذي كان بعيدا كل البعد عن حزب الشعب من خلال توجهاته وانتمائه إلى الطبقات العاملة الفرنسية.[1]

وقد كانت ظاهرة التعددية سهلة بالنسبة لتيارات الحركة الوطنية، لان التضارب الذي كان بين مختلف التشكيلات السياسية والذي كانت له صلة أو علاقة مع المستعمر هذا من جهة، ومن جهة أخرى الدور الذي لعبه المستوى القومي والثقافي في المجتمع الجزائري، وهذا ما ساعد على تماسك بعض الأحزاب وجعلها ترسخ وجودها، وقد غيرت بعض الأحزاب مبادئها وممارستها للحفاظ على بقائها.وما ساعد الحركة الوطنية في تمركزها هو العامل الديني واللغوي وهما من صنعا التعددية، إذ من خلالهما ساعد على تماسك بين التيارات السياسية. تعتبر اللغة أهم عامل في تماسك وتواصل المجتمع .

سيتم التفصيل في العنصر التالي في أهم الأحزاب السياسية التي ظهرت قبل دستور 1989 أي في الأحادية الحزبية والتعددية .

4-الأحزاب الجزائرية:

نذكر من ببينها على سبيل الاستئناس:

ا-حزب جبهة التحرير الوطني:

ان جبهة التحرير الوطني كانت جبهة ظرفية تجمع كل الأطراف الوطنية،كان ظهورها من اجل تحقيق حلم وهدف كل الجزائريين ألا وهو الاستقلال. وبعد نيله أصبح هو الحزب أو الرمز الثوري إذ لعب دورا كبيرا على مستوى الدولة ، وهذا من خلال سيطرته على المنظمات الجماهرية التي كانت متواجدة في ذلك الوقت، والهدف من إنشائها هو تعبوي وبدا دور حزب جبهة التحرير

[1] خداوي محمد،**المرجع السابق**،ص451.

الوطني يتعاظم من خلال إلصاقها بالدولة وجعلها تمثلها جميع وظائف الدولة التي تخص اعضاء الحزب .[1]

عرفت الجزائر في فترة التعددية نوعا من عدم الاعتراف بالمعارضة واعتبرها ضد الدولة وقيام الوطنية ، وما منع تبلور ثقافة النضال السياسي هي تركيبة أعضاء الحزب كون ابرز النضاليين مشكلين من الفلاحين والعمال الذين انتشرت عندهم الأمية. وبعد الأحداث الدامية التي شهدتها الجزائر خلال اكتوبر 1988 دخلت الجزائر عهدا جديدا وعرفت تحول من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية ومعها ظهرت أحزاب جديدة للساحة .

ب-حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية:

ظهر هذا الحزب من اجل إحياء الثقافة والديمقراطية من اجل إحياء الثقافة واللغة الامازيغية وأنشئ من طرف المنسقين من حزب القوى الاشتراكية في منطقة القبائل ، وترجع أصول نشأته لانعقاد ملتقى وطني نظمه أعضاء من الحركة الثقافية البربرية ،وتم اعتماده في 1989/9/13. ويعتبر من الاحزاب الجهوية. وقد تضمنت مطالبه الاعتراف باللغة الامازيغية كلغة رسمية وحرية التعبير وقد كان ضد الحركات الإسلامية.[2]

ج-الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

بعد مجئ دستور 1989 وإقرار التعددية ، إعلانا عن نشأة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في1989/2/18 وذلك بعد إخفاقات الرابطة الإسلامية ، وفد تم لم شمل ممثلي تنظيمات التيارات الإسلامية الموجودة ، ولكن في 1989/9/13 صدر بيان الاعتراف بالجبهة ،ويعتبر أول حزب ذي اتجاه ديني تمنح له الشرعية القانونية، ومن بين الأعضاء البارزين نجد عباس المدني وعلي بلحاج وهو مسيطر على غالبية المساجد في المدن والقرى ويضم تحت لوائه ما يقارب 3.5 مليون عضو وتم حله سنة 1992 بعد فوزه الانتخابات التشريعية.

---

[1] ياسين ربوح، **الأحزاب السياسية في الجزائر : التطور والتنظيم**،(الجزائر : دار بلقيس،2010)،ص107.

[2] سليمان الرياشي (وآخرون)،**الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**،(بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية،سلسلة كتب المستقبل العربي،1996)،ص77.

د-حزب جبهة القوى الاشتراكية :

تعود فكرة إنشاء هذا الحزب بعد إخفاق حسين ايت احمد في معارضته داخل المجلس التأسيسي، ولم يتم اعتماده إلا بعد التعددية في الجزائر وتم الموافقة عليه 1989 وظهر في منطقة القبائل، تعتبر هذه الأحزاب من بين الأحزاب الجهوية .وهو حزب علماني لكنه ديمقراطي ،ينطلق من منطلقات المرجعية العربية الإسلامية.يعتمد في برنامجه على إقامة ديمقراطية سياسية وتجسيد دولة القانون ،وانه لا وجود لجمهورية دينية متطرفة، وقد حاز على نسب كبرى في الانتخابات بمناطق القبائل الكبرى والصغرى.[1]

هـ-الحركات الإسلامية:

تعتبر الحركة الإسلامية امتدادا للحركة الإصلاحية التي ظهرت قبل الاستقلال بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائري، ولم يسمح لها بالاستقلال في ممارسة مهامها وهذا بدعوى أن مهمتها تدخلت بمهمة الدولة، وقد قام البعض بتأسيس جمعية دينية ثقافية لتملأ الفراغ المذكور.فكان تأسيس جمعية القيم عام 1963 برئاسة الهاشمي التيجاني.[2] وقد استمر العمل الإصلاحي الإسلامي الفردي بقيادة بعض الرموز الدينية، ومع مطلع التسعينات ذاع صيت بعض الحركات الإسلامية السرية بالجزائر مثل: جماعة الدين ولاحقا حماس.

و-حزب العمال:

يعتبر الحزب امتدادا للمنظمة الاشتراكية العمالية والذي تم إيداع ملف التصريح في 1989/12، والذي حول إلى حزب العمال.1990 ويدعو إلى حماية المكتسبات للقطاع العام،وهو طرف مندمج في الكفاح الدولي وذلك لحماية حرية التغبير والرأي والمساواة.فأصول الحزب التروسكية هو غالبا ما يقف في صف المعارضة السياسية وتترأسه امرأة تدعى: لويزة حنون.[3]

---

[1] إسماعيل قيرة (وآخرون)،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)،ص159.

[2] **المرجع نفسه**،ص163.

[3] **المرجع نفسه**،ص176.

ز-التجمع الوطني الديمقراطي:

تأسس سنة 1997 كواجهة سياسية لسلطة الرسمية ،وذلك قبل الانتخابات التشريعية بثلاثة أشهر يعتبر هذا الحزب امتداد او إنتاج لحزب جبهة التحرير الوطني، فهو يعتبر من أحزاب السلطة، إذ يضم في صفوفه المنتمين للمنظمات الوطنية لأبناء الشهداء وجمعيات الأقلية والمنظمات الجماهيرية، والملاحظ أن اغلبهم انبثق عن حزب جبهة التحرير الوطني.

إن التجربة الحزبية في الجزائر مورست بحسب الخصوصية الجزائرية ،فالحزب لم يكن وسيلة للاتصال أو شبكة للتوعية، وإنما كوسيلة للترقية والحصول على الامتيازات الاجتماعية.إذ نجد أن هنالك أحزاب تعتمد بشكل كبير على التكوينات الاجتماعية والسياسية في أي مجتمع محلي. وأصبح الحزب يتودد للقبيلة أو العرش الذي له ثقل في المجتمع المحلي ،وهذا لدعمه في مراكزه للوصول إلى السلطة.

خلاصة واستنتاجات:

تعتبر الأسرة والعشيرة والقبيلة من بين أهم الأشكال المرفولوجية في المجتمع المغاربي، حيث تجسد الأسرة أهم المؤسسات التي التنشيئة للمجتمع، أما القبيلة فقد لعبت القبيلة أدوارا مهمة في عملية التحام المجتمعات وانقسامها، فهي اعتقاد مجموعة من القبائل في انتمائهم إلى جد أعلى مشترك انتماء يميزها عن مجموعات أخرى مماثلة. فالعشيرة هي جماعة قرابية تقوم على التوفيق بين قاعدتين الأولى هي قاعدة الإقامة و قاعدة النسب.

أما النظام الاجتماعي فهو نسق يربط بين أجزاء المجتمع بعضها البعض ويربط تلك الأجزاء في الوقت ذاته بالمجتمع بطريقة مقصودة، فالنظم الاجتماعي يتفرع إلى مجموعة من الأنظمة كالنظام الاجتماعي الذي يدرس نظام القرابة ونظام الاقتصادي والنظام السياسي الذي يختلف من دولة مغاربية إلى أخرى إلى أن الممارسة السياسية تبقى نفسها.

لكن لبعض المؤسسات السياسية مراكز والأدوار فالقيم تلعب دورا كبيرا في أي مجتمع إذ أنها تعتبر القيم السياسية احد أدوات الفرد للحصول على القوة، فالقيم ترتبط بالثقافة وهنالك تأثير متبادل وكذلك تلعب بعض المؤسسات كمؤسسة المجتمع المدني و الأحزاب السياسية أدوارا مهمة في المجتمع وتأخذ مراكز مهمة فيها، فالمجتمع المدني في هذه المجتمعات يتمشى بحسب بنيتها الاجتماعية وبحسب القيم والثقافة السياسية للمجتمع وكذلك بالنسبة للأحزاب السياسية فهي تقوم بأدوار مهمة في الحياة السياسية وفي المجتمع.

الفصل الثالث:

ثقافة الانتخاب في الجزائر

إن دراسة ثقافة الانتخاب في الجزائر تستدعي التطرق أولا للدراسة القانونية للانتخاب، ومن ثم دراسة المشاركة السياسية في الجزائر، إذ أن فهم الثقافة الانتخابية يجبرنا على تفحص ودراسة المشاركة ودورها، فسيتم إبراز العناصر الثقافية التي تؤثر على العملية الانتخابية التي تحددها البنى الاجتماعية وكيف تلجا هذه الأخيرة لاستعطاف المواطنين واكتساب أصوات في الانتخابات.

أصبحت الانتخابات بمثابة سوق للترشيحات والمنافع السياسية، إذ يجب التطرق إلى مفهومه واهم الفاعلين، حيث أن السوق مفهوم اقتصادي تم إدراجه في الحقل السياسي وقد استوجب دراسة السوق الانتخابية في الجزائر، فالانتخابات أصبحت سوقا تتبادل فيها السلعة والمناصب السياسية.

ودراسة الزبونية السياسية وعلاقتها بالانتخابات في الجزائر، من خلال التعريف بالزبونية السياسية واهم الفاعلين فيها ومن ثم ربطها بالانتخابات.

الفصل الثالث:ثقافة الانتخاب في الجزائر

المبحث الأول: العملية الانتخابية في الجزائر

المطلب الأول دراسة قانونية للانتخاب في الجزائر

المطلب الثاني: المشاركة الانتخابية في الجزائر

المطلب الثالث: ثقافة الانتخاب في الجزائر

المبحث الثاني:السوق السياسي والانتخاب في الجزائر

المطلب الأول:مفهوم السوق السياسي

المطلب الثاني : الفواعل في السوق السياسي

المطلب الثالث:السوق السياسي في الجزائر

المبحث الثالث : الزبونية السياسية والانتخاب في الجزائر

المطلب الاول:مفهوم الوبونية السياسي.

المطلب الثاني:أركان الزبونة السياسية

المطلب الثالث:الزبونية السياسية في الجزائر

المبحث الأول:العملية الانتخابية في الجزائر

إن تناولَ الظاهرة الانتخابية في الجزائر يقدم لنا مقاربة لفهم الثقافة والمشاركة السياسية لدى الناخب ولهذا سيتم التفصيل في هذا المبحث جميع تلك النقاط.

المطلب الأول:دراسة قانونية للانتخاب في الجزائر

يعتبر الانتخاب تعبيرا عن إرادة الفرد أو الجماعة في تفضيل هذا البديل عن ذلك أو شخص عن أخر. والجزائر كباقي الدول في العالم تأخذ بالانتخاب كأساس للاختيار، ولهذا سيتم تخصيص هذا المطلب لدراسة الانتخاب في الجزائر.

كانت الانتخابات في عهد الأحادية الحزبية تتسم بمواصفات تتناسق مع مبدأ الحزب الواحد حيث أن مرحلة 1962-1989 تميزت بانعدام قانون انتخاب موحد وتعدد النصوص القانونية للانتخاب، إذ أن على الجزائر إنشاء مؤسسات تنظم الانتخابات حتى وانْ كان هذا في ظل الأحادية الحزبية. فقد صار التقليد أنّ يتضمن النص ملخصا بإنشاء المؤسسة للأحكام المتعلقة بكيفية انتخابهم.[1] وقد نص قانون الانتخاب في مادته **66** على أن أعضاء كل مجلس شعبي ينتخبون من قائمة واحدة للمترشحين يقدمها حزب جبهة التحرير الوطني.[2] إن الفترة التي عرفت فيها الجزائر القانون الانتخابي هي فترة التعددية الحزبية ولهذا سيتم تخصيص قدر اكبر لهذه الفترة لدراسة الانتخابات،حيث مع انتقال تغيير الوضع وحتما إعادة النظر في قوانين الانتخابات بما يتماشى مع هذه المرحلة الجديدة.

بعد قرار الجزائر الانتقال رسميا إلى نظام التعددية السياسية ،باشرت السلطة بتعديل الدستور ومن ثم الموافقة عليه في استفتاء 23 فيفري1989، واهم ما تضمنه الدستور الجديد هو نص المادة**7** التي تجعل الشعب هو مصدر السيادة والسلطة ويمارس سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها ،أما المادة **10** فقد اعتبرت الشعب حرا في اختيار ممثليه أي الانتخاب والحرية التي يعطيه لشعب. ومن أهم القوانين التي شملها التعديل وهو قانون13/89 الذي يحدد

---

[1] صالح الحاج، **تطور النظام الانتخابي في الجزائر وازمة التمثيل**،(مصر :مؤسسة الاهرام للنشر،2003)،ص2.

[2] مصطفى بلعور ،"الاصلاحات السياسية في الجزائر1988_1990"،**دفاتر السياسة والقانون**، (ورقلة: جامعة قصدي مرباح،مجلة دورية محكمة، العدد الأول،2009)،ص5.

القواعد العامة للانتخاب تماشيا مع الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989.[1] حيث يحدد كيفية إجراء هذه الانتخابات، وفقا للاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، إذ أن القائمة التي تحوز على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها تحوز جميع المقاعد. و إذا لم تحصل أي قائمة على الأغلبية المطلقة، فان القائمة التي حازت على الأغلبية البسيطة تحصل على 50%+1% .

أما النظام الانتخابي في ظل دستور 1989 فقد نصت المادة68 منه على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر والسري، ويتم الفوز في الانتخاب بالحصول على الاغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها. أما أعضاء المجلس الشعبي الوطني فينتخبون وفق الانتخاب العام المباشر والسري.[2] اما عام1991 فقد ألغى نظام الانتخاب على القائمة وعوضه بنمط الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية ذو دورين.

وقد أكد دستور 1996 على نفس مبدأ الاقتراع وجعل موضوع الانتخاب من المواضيع المحجوزة في البرلمان بمقتضى القانون العضوي وبمقتضى الاوامر رقم07/97 في 27 شوال عام 1417 الموافق ل6 مارس 1997 مقررا مبدأ الاقتراع العام وعدل بموجب القانون العضوي رقم 01-04 المؤرخ في 7 فيفري 2001 والى جانبه صدر الأمر 97-08 المحدد لدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في الانتخابات التشريعية سنة 1997.

وقد عرفت المنظومة الانتخابي مجموعة التعديلات عام ،2002 والتي تمثلت في استحداث لجنة سياسية وطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية وتم تعديل عدد المقاعد المطلوب شغلها في الانتخابات التشريعية المخصصة لبعض الدوائر الانتخابية ليرتفع عدد المقاعد إلى 389.[3]

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم18/89 المؤرخ في 28 فيفري1989 المتعلق بنشر تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري1989، الجريدة الرسمية، العدد1989،09.

[2] عبد السلام نوير، **الابعاد السياسية لتطوير النظام الانتخابي في مصر**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2003،ص2

[3] المرسوم الرئاسي رقم129/02 المؤرخ في 15 افريل2002 تحديث لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية ل30 ماي 2002 المواد من02 الى 06 الجريدة الرسمية العدد2002.26

وقد أفرزت الانتخابات التشريعية عام 2002 فوز جبهة التحرير الوطني 199 مقعدا في حين تحصل التجمع الوطني الديمقراطي على 47 مقعد، وكذلك بالنسبة لتعديلات 2007 والمتعلقة بتنظيم وتشكيل الجنة الانتخابية على المستوى الولائي.

أما أهم إصلاح في المنظومة الانتخابية فهو إصلاح عام 2012، والذي حدث نتيجة للتغييرات السياسية التي أطلق عليها الربيع العربي أو الثورة العربية ، فهي المحرك الأساسي للإصلاحات السياسية التي بادرت بها السلطة السياسية الجزائرية وكانت أهم الإصلاحات التي تخص الجانب الانتخابي ،إذْ اصدر القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بنظام الانتخاب وتنظيم الانتخابات التشريعية في يوم10ماي 2012.[1] حيث حدد هذا القانون النظام الانتخابي النسبي على القائمة المغلقة بالنسبة للمجالس الشعبية المحلية(البلدية والولائية) والمجلس الشعبي الوطني، فالمقاعد توزع وفق هذا القانون بالتناسب وعدد الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة بتطبيق قاعدة الباقي الأقوى على المقاعد التي تبقى شاغرة بعد توزيع الأولي،وتم توسيع عدد المقاعد والذي تحول من 380 الى462 .وقد زاد العدد استجابة لعدد الأحزاب الجديدة التي بلغ عددها حوالي56 حزبا ، وهذا لتفعيل نمط الاقتراع النسبي بالقائمة المغلقة.

المطلب الثاني: المشاركة الانتخابية في الجزائر

تمثل المشاركة السياسية إحدى العمليات التي تبز دور الفرد في الحياة السياسية والمجتمعية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية،على أن تتاح الفرصة لكل مواطن يساهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل و الأساليب لتحقيقها على أن يكون إشراك المواطنين في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه أهدافها المشتركة لمجتمعهم.[2]

---

[1] القانون العضوي رقم 1/12 المؤرخ في 12 جانفي، المتعلق بقانون الانتخاب،الجريدة الرسمية، العدد الاول،2012.

[2] زكريا حريزيا، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية:الجزائر نموذجا**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر،تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة،2010)،ص15.

إن المشاركةَ السياسة هي عملية تأثير من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات.[1] فالمشاركة السياسية تعبير عن وجود ديمقراطية والتي تعتبر المشاركة الحقيقية .

تعد الانتخابات أهم مظهر من مظاهر المشاركة السياسية، ومن أكثر الأنشطة السياسية ممارسة إذ أن الانتخابات تعتبر مدخلا لتعزيز المشاركة السياسة وتطوير الممارسة الديمقراطية وتجاوز مظاهر الهيمنة والاستبداد. وتكمن أهمية المشاركة الانتخابية في شعور الناخب بمدى تأثير صوته الانتخابي في العملية الانتخابية تأثيرا قويا، كلما أكد هذا التأثير أن المسيرة الديمقراطية تسيير على نهج سليم. إلا أننا في هذا العمل سنقوم بالتركيز على أهمية البناء الاجتماعي في تأثيره على المشاركة الانتخابية في الجزائر فهل للتكوينات الاجتماعية في الجزائر دور في العملية الانتخابية؟

اختلفت نسب المشاركة الانتخابية في الجزائر في العديد من المواعيد الانتخابية وفي الجدول التالي يوضح نسب المشاركة في العمليات الانتخابية.

[1] محمد لمين اعجل لعجال، "اشكالية المشاركة السياسية وثقافة السليم"، **مجلة العلوم الانسانية** ، العدد12 (نوفمبر 2007)،ص243.

الجدول رقم:7 يوضح نسب المشاركة السياسية في المواعيد الانتخابية من سنة 1999 إلى غاية 2014

العملية الانتخابية	نسب المشاركة
الانتخابات الرئاسية لعام 1999	60.24%
الانتخابات التشريعية عام2002	46.17%
الانتخابات الرئاسية عام 2004	59.26%
الانتخابات التشريعية عام2007	44.09%
الانتخابات الرئاسية عام 2009	74.16%
الانتخابات التشريعيةعام2012	42.36%
الانتخابات الرئاسية عام 2014	51.07%

عرفت نسب المشاركة نوع من التذبذب سواء في الانتخابات المحلية أو الرئاسية، وقد عرفت أعلى نسب في الانتخابات الرئاسية لعام 2009 وقدرت هذه النسبة ب**74.16%** وهذا مقارنة بالانتخابات الرئاسية لعام 2014.

يعتبر المجتمع الجزائري ذلك المجتمع الذي مازال يثمن الولاء الأولي فهو متشبث بها وهذا نظرا لغياب الوعي لديه، أي فكرة المواطنة والمشاركة السياسية الحقة وليست المشاركة من اجل جهة.تقوم المشاركة الانتخابية في المجتمع الجزائري على أساس الاعتماد على سمات البناء الاجتماعي.

إن المشاركة السياسية تؤطرها مجموعة من المؤسسات كالأحزاب وتأخذ طابعها القانوني، إلا ان في المجتمع الجزائري ورغم وجود هذه المؤسسات ، الا أن أهمية شبكة العلاقات سواء اكانت التكوينات الاجتماعية أو الإقليمية هي التي تحرك توجه الانتخابي وهذا من خلال عملية التعبئة. حيث أن العرش والقبيلة تلعب أدوارا كبيرة في اختبارات الناخب، خاصة إذا كان هنا مترشحا ينتمي إلى نفس العرش وهو من قد يدفع نسبة المشاركة إلى الارتفاع ، و نجدها بشكل بارز في

الانتخابات التشريعية في الجزائر، فقد تتحصل بعض الأحزاب على نسب مرتفعة في مناطق دون الأخرى. وهذا راجع لجهوية بعض الأحزاب حيث تتأثر بالعلاقات الأولية، ومن جهة أخرى قد نجد أحزابا تحوز على نسب المشاركة الكبيرة من خلال توظيفها كرموز تاريخية كما هو الحال في حزب جبهة التحرير الوطني وانتماءاته . وقد عملت الأحزاب السياسية الجزائرية على إعادة دور الولاءات الأولية والقرابية وتحويلها إلى أشكال من التنظيم السياسي وهذا من اجل كسب المزيد من الحشود.

المطلب الثالث:الثقافة الانتخابية في الجزائر

إن الثقافة السياسية في الجزائر هي ثقافة أفرزتها التجربة التاريخية الخاصة التي مر بها المجتمع وعلى رأسها التجربة الاستعمارية، لكن هذه الثقافة السياسية بعد الاستقلال ثم إعادة إنتاجها وذلك بإضفاء علامات مميزة لم تكن بارزة بالقوة الكافية أو بتدعيم بعض الاتجاهات ضمنها في حين تم تحييد بعض الجوانب الأخرى فيها.[1]

إن الحديث عن الثقافة السياسية في الجزائر حديث عن ثقافة الانتخاب لدى المواطن الجزائري فرغم وجود المؤسسات السياسية والتي نعني بها الأحزاب السياسية كمؤسسة فاعلة في العملية الانتخابية ، إلا أن المؤسسات الاجتماعية أصبح لها الدور الأكبر في تحريك اللعبة السياسية من خلف المؤسسات السياسية.[2] إن بعض الدراسات لا تعطي أهمية للبناء الاجتماعي، خاصة في المجتمعات التي تعطي أولوية لمثل هذه التكوينات الاجتماعية خاصة في مجتمع كالجزائر الذي يوجد به تنوع لمثل هذه التكوينات وهي منتشرة في معظم التراب الوطني.ورغم التحولات التي عرفته الجزائر والانتقال نحو التعددية إلا أن الممارسة بقيت كما كانت، فرغم اختفاء هذه المؤسسات الاجتماعية عن الوجود إلا أنها بقية ككيان وممارسة وسلوك الناخب توضحان ذلك.فهو معمول بها، للناخب أن يختار من هو أصلح للبلاد والبرامج التي تخدم البلاد،إلا أن ما يلاحظ في كل موعد انتخابي في الجزائر أن المصوت الجزائري يعتمد أولا وقبل كل شيء على ولاءاته سواء كانت قرابية أو جهوية أو عروشية وفي معظم الأحيان هي من تدفع الشخص للمشاركة في

---

[1] عبد الناصر جابي، **المرجع السابق**، ص66.

[2] **المرجع نفسه**،ص89.

الانتخابات كون احد من الأقارب مرشح فيها **Error! Use the Home tab to apply Appel note de bas de p. to the text that you want to appear here.Error! Use the Home tab to apply Appel note de bas de p. to the text that you want to appear here.**، إذ نجد هذه المظاهر في الانتخابات المحلية (الولائية والبلدية)، فالناخب يستخدم في اختياراته انتماءاته ،سواء كان المرشح أخاه ، ابن عمه أو ابن منطقته ويكون الانتقاء على هذا الأساس وحتى وان كان الأب ينتمي لحزب والابن لحزب آخر فالابن سيكون اختياره لحزب والده .

فهذه الولاءات (القبيلة ،العرش،الأسرة، القرابة) تلعب دورا قي ترجيح كافة مترشح أو حزب للفوز في الانتخابات دون الأخر .

إن دراسة ثقافة الانتخاب لدى المجتمع الجزائري هي دراسة لسلوك الفرد في الانتخابات ،لكن هذا السلوك مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنظيمات الاجتماعية و بالولاءات الأولية ،فسلوك الفرد يتمحور على محددات ثقافية ونجد أن بعض الأحزاب جل أعضائها من عائلة واحدة. إن الانتخاب لدى المواطن الجزائري تعبير عن ثقافة سياسية شعبية وليست آلية سياسية ،حيث جل اهتمامه للولاءات الأولية التي تكون على حساب الولاء للوطن.إذ نجد في الخطاب السياسي للمواطن يدعو لإقامة انتخاب وانتقاء المترشح ذو كفاءة وخبرة ، ومن يخدم الصالح العام ،إلا أن الواقع العملي يظهر العكس، فالناخب دائما يرجع للانتماءات وولائه .

تبرز ثقافة الانتخاب بشكل جلي على مستوى الانتخابات التشريعية والمحلية والتي تكون لهذه البنى الاجتماعية دورا كبيرا في الانتخابات ،إذ أن التصويت يتأثر بطبيعة التركيبة العائلية البطريقية، حيث يصوت لمعارفه كابن العائلة والعرش أو المنطقة والجهة ، فيجب مآزرتهم والوقوف معهم.[1] فالأفراد يساعدون بعضهم، فالمرشح الذي ينتمي إلي قبيلة أو عرش معين، سيقوم الأفراد الذين ينتمون إلى نفس التكوينات الاجتماعي للمرشح بالإدلاء بأصواتهم لصالحه ويدعمونه بجلب أصوات أخرى له.

---

[1] مصطفى بتقنوشت، **المرجع السابق**، ص129.

إن ثقافة الانتخاب في الجزائر حتى وان ظهرت للوهلة الأولى على أنها عملية تتم وفق آلية سياسية وديمقراطية،إلا أن الواقع العملي لا يلغي هذا الطرح، فالمواطن الجزائري في انتقائه للمترشح يعتمد أولا على الولاءات القبلية والقرابة أولا ، ثم ولائه للوطن كمركز ثانوي.

المبحث الثاني: السوق السياسية في الجزائر

يعتبر مصطلح السوق السياسة من بين المفاهيم الجديدة التي طرحت في الحقل السياسي والتي نقلت من الحقل الاقتصادي.

المطلب الأول:مفهوم السوق السياسية

تعددت المفاهيم المقدمة للسوق السياسية وباعتبار المفهوم حديث في العلوم السياسية، وجب أولا دراسته من جانبه الاقتصادي الذي كان أول ظهوره فيها.

تم تعريف السوق على انه المكان الجغرافي الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات فيه.[1] أو انه المكان الذي يمكن البائعين والمشتريين لمنتوج معين من الاتصال الدائم ببعضهم البعض والإحاطة بجميع المعلومات المتعلقة بهذا المنتوج.[2] إذْ يؤكد التعريف على عامل الاتصال الذي يحدث بين البائعين والمشترين وهذا بهدف معرفة المشتري لجميع المعلومات التي تتعلق بالمنتوج.

أما وليام سطاطون W.Staton فقد اعتبر أن الأفراد عندهم حاجات تتطلب الإشباع و تقود الإنفاق والرغبة في فعل ذلك.[3]

إن الاتصال كظاهرة منتشرة في المجتمع الإنساني، تقوم بدور حيوي في تحقيق التفاعل الحيوي والحضاري داخل المجتمع الواحد، أو بين المجتمعات.[4] حيث أن الاتصال مهم في عملية السوق

---

[1] شمعون شمعون، **الرياضيات الاقتصادية**،(الجزائر:دار المطبوعات الجامعية،1994)،ص241.

[2] حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، (جدة :دار الشروق،1982)،ص185.

[3] صلاح الشنواتي، **الادارة التسويقية الحديثة :المفهوم والاستراتجية**،(بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1973)،ص157.

[4] زيدان عبد العال،**وسائل واساليب الاتصال**،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1979)،ص11.

وهنالك الاتصال السياسي الذي يعبر عن مضمون سياسي مباشر أو غير مباشر، ينساب من خلال الرسائل الاتصالية الشخصية أو الجماهيرية الهادفة إلى تحقيق نوع من الإقناع عند جمهور معين داخلي أو خارجي، أو أنها نقل للمعلومات بين الحاكم والمحكومين عن طريق وسائل جماهرية أو منظماتية، وترفع الصدى بين الحاكمين والمحكومين.[1]

والدافع الذي جعل هذه الدراسة تتطرق لهاته المفاهيم كون لها علاقة بمفهوم التسويق السياسي الذي فرض نفسه كأداة حديثة للاتصال السياسي خصوصا في الأنظمة السياسية الحديثة،هذا ما يفتح المجال أمام الفاعلين في الحقل السياسي، للتنافس على المنافع المادية والمعنوية .السلعة كموضوع التبادل في السوق السياسي.

مفهوم السوق السياسي:

يعتبر مفهوم السوق السياسي من بين المفاهيم المعاصرة التي أسقطت من الحقل الاقتصادي إلى الحقل السياسي.

إن السوق السياسي هو الفضاء الذي يتم فيه تبادل أصوات الناخبين مقابل وعود بتقديم خدمات والتدخل في الهيئات العمومية، فالسوق السياسي أصبح مثله مثل السوق للاقتصادي بوجود تبادل سلعة بسلعة أخرى ،لكن سياسيا هنالك طرف يقدم صوته في الانتخاب مقابل خدمات يقدمها الطرف الأخر. فالحقل السياسي أصبح مجالا لتبادل المنافع الولاءات السياسية، إذ يعتبر سوق للترشيحات السياسية خاصة منها المناصب ولتبادل المنافع السياسية والمادية. وإسقاط السوق على الحقل السياسي هو دراسة للفواعل المتنافسة فيه على السمسرة السياسية التي تحاول تبادل منافع سياسية مقابل ولاء ودعم سياسي مباشرة أو غير مباشرة.[2] حيث أن السوق يجعل من ممارسي السياسة ومنتمي الجمعيات الأهلية عوامل إنتاج للمنافع المادية والمعنوية التي تنتجها الدولة.

---

[1] جون ماريكوتري،**مفهوم الاتصال السياسي**، ترجمة:الطاهر بن خرف الله، المجلة الجزائرية للاتصال،العدد4،جوان 1990 ،ص5.

[2] Offerle.M، **Les partis politique**،Paris،PUF،1997،P31.

إذ إن السوق السياسية مثلها مثل السوق الاقتصادية لها المنتوج والذي هو يتم التبادل فيه بين المستهلك والبائع وفي الجاني السياسي وبالتحديد الانتخابي يقوم المترشح بتقديم مجموعة من الخدمات او تقديم أموال ولكن مقابل تقديم الناخب لصوته لصالح هذا المترشح للفوز بالانتخابات.

المطلب الثاني:الفواعل في السوق السياسية

للسوق السياسية عدة فواعل تلعب أدوارا مختلفة في العملية السياسية ،يمكن إبراز أهم هاته العوامل في :

اولا: العارضين:

وهم الأشخاص الذين يقدمون خدمات وينتظرون مقابلا لها، أو هم منتجي المنافع العامة المواجهة للتبادل بمنافع أخرى سياسية ونجد من بين هؤلاء العارضين:

1_ ممارسي السياسية:

هم الأشخاص الذين لهم علاقة بالسياسة ويمارسونها، إذ أن هذه الفئة تعزز نجاحه في الانتخابات من خلال تقديم مجموعة من الوعود أثناء الحملة الانتخابية ، وتقدم منافع عامة والتي في معظم الأحيان يوجه لجزء من الشعب (يمثله سلعي الصوت الانتخابي) فليس كل ممارسي السياسة أو رجال السياسة.[1] بإمكانهم تحقيق غاياتهم وإنما تلك الفئة من الممارسين الذين يصلون للسلطة ويعملون على الحفاظ عليه.

2_الإدارة:

يعتبرون الموظفون الفاعلون الاضافيون لإنتاج المنافع فالأعمال الناجحة لا تكون كذلك إلا إذا تم استعمالها بشكل جيد من قبل الإدارة ، فالموظفون أثناء عرضهم للمنافع في السوق السياسية يقومون بهذه الأعمال من اجل الحصول على ترقيات مهنية أو مراكز اجتماعية، وأيضا للتمتع بالسلطة.

ثانيا: المستهلكين:

هم الباحثون عن المنافع المعروضة في السوق السياسية أي يبحثون عما يقدمه العارضون من خدمات مادية ومعنوية، فالان والفسيرجر Alain Wolfelspeyer أشار إلى أن النظرة

[1] انظر في هذا المجال: لكتاب ماكس فيبر رجل العلم والسياسة

التقليدية لمفهومي الدولة والديمقراطية التي تقتصر على صورة الفرد صاحب السلوك الانتخابي إذا كانت وراء زيادة شيوع دور السوق السياسي.[1] ليس كل فرد مستهلك للمنفعة العمومية بالضرورة ناخبا ، فكل فرد بحاجة للرعاية الصحية وللسكن، فالمستهلكون في السوق هما فئتان :

1_ المواطنون: هم الفئة التي تطالب السلطة عن خيارتها أي مداخلاتها و مداخلات المستخدمين في طلب حاجياتهم آليات متعددة، فالذي يقدم منافع بطبيعة الحال ينتظر مقابل لهذه المنافع، فقد يختلف هذا المقابل بحسب المنتوج المعروض فقد يكون صوتا انتخابيا أو تدعيم حملة انتخابية إلى غير ذلك، فتبادل المنافع قد يكون من شخص إلى أخر أو من خلال جماعة مقابل جماعة أخرى أو حتى مؤسسة مقابل مؤسسة. وتتمثل هذه المؤسسات في المجتمع المدني أو جماعات المصالح[2].

2_الموظفون:

هم الذين يلعبون دور العارض وفي نفس الوقت المستهلكين ، فهم لا يكتفون بتسليع صوتهم الانتخابي بل ينتظرون المنة من السلطة أو المترشحين إليها، ومن الواجب هنا التفرقة مابين الميكانيزمات العقلانية للسوق السياسية ،وبين تزوير الإدارة للعملية الانتخابية فالسوق السياسية يجب أنْ تتسم بالمنافسة الشريفة على التعبئة والاستقطاب .

3_ المؤسسات السياسية:

يلعب بعضهم دور العارض أما البعض الأخر فيلعب دور الطالب أي المستهلك لها، في هذا الصدد يمكن تفسير الائتلاف الحكومي ،أما في وضع الجزائر فإن الإشارة إلى هذا النوع من المستهلكين في السوق السياسي صريح من خلال تصنيف أحزاب السلطة بأحزاب الموالاة ،وهي الصفة المتداولة صراحة حتى من قبل الأحزاب المعنية. وما ينطبق على الأحزاب يمكن إسقاطه على جل المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية.

---

[1] Ezra Sulainan، **Les hauts fonctionnaires et la politique**،france، èditions le seuil،1978،p11.

[2] Mancur Olson،**Logique de l'action collective**،trad Mario Lèvi،PUF،1978،P23.

ثالثا: المنتوج:

يعتبر أهم عنصر في السوق السياسي، فالمنتوج هو الذي يكون محل تبادل ومقايضة بين الأطراف المتعاقدة ومشكل أساسا من القوانين والمراسيم والتنظيمات والميزانيات المصادق عليها من قبل السلطة الإدارية، والمترجمة بالقرارات الإدارية والمساعدات المادية والمالية الموجهة لفئة أو أخرى والنفقات العمومية. ويشكل الخطاب السياسي نوعا آخر من المنتوج لإضفائه قيمة مضافة أيديولوجية لحامله .[1]

المطلب الثالث: السوق السياسية في الجزائر

هنالك العديد من القراءات التي اعتبرت أن ظهور معالم السوق السياسية في الجزائر يعود إلى دستور 1989، أي إقرار التعددية السياسية ، حيث قد جلبت هذه الأخيرة العديد من الأحزاب السياسية والتي تنافس في الانتخابات المحلية أو التشريعية.إلا أن هنالك من يرجعها لظهور مفهوم السوق السياسية في الجزائر قبل فترة التعددية ،حيث أن سوق الولاءات وتبادل المنافع كانت موجودة منذ تأسيس الدولة الوطنية ،فهناك العديد من العوامل التي ساعدت على بروز مثل هذه الأسواق:

– بروز عدد من الأحزاب نتيجة لإقرار التعددية السياسية التي كانت نتيجة لظروف سياسية واجتماعية ،فقد خرجت أحزابا للساحة السياسية قبل استكمال نموها، وهذا بدل ان تكون نتاجا لتطور طبيعي لقوى المجتمع، فلم يكن باستطاعتها تحقيق انطلاقة سياسية ، فقد كانت هذه التعددية ضعيفة ومواجهة فهي صورية ، حيث حولت اللعبة الانتخابية هذه المؤسسات السياسية التي تنافس على برامج وإيديولوجيات مختلفة.[2] لكن حدث في الجزائر عكس ما كان متوقعا، فقد أصبحت هذه المؤسسات عبارة عن مؤسسات تطالب بالامتيازات التي يتم من خلالها التسليع الانتخابي في السوق السياسية.

---

[1] **Ibid** ,p26

[2] Pienne Bourdieu ,**Raisons partique :sur la theorie de l'action** ,Paris le suil,1994,P15.

أما العشرية السوداء وما خلفته من آثار تتعلق بإحياء التوجه الإحيائي الديني التقليدي.[1] حيث استثمر الرأس المال الرمزي الذي تمثل في شرعية المجاهدين التاريخية، واستثمر رأس المال الديني من خلال توظيف الانتماء إلى الزوايا التي تمت هيكلتها في الجزائر بإنشاء الجمعية الوطنية للزوايا وأعيد إحياء نشاطها. وكذلك مساهمة الخوصصة التي أنتجتها الجزائر تحت ضغوطات يشكل شح للموارد المالية للدولة ،وكذلك المديونية التي فرضت اتفاق مؤسسة بروتن وودز في تبلور السوق السياسية ،إذ توجهت نحو نزع الدولنة لصالح القطاع الخاص ورفع درجة الاستلزام وأيضا بالمقابل عجز في إرساء الخوصصة بشكلها الصحيح بما يحقق الجدوى الاقتصادية وبالتالي الاستقرار السياسي ، فقد تم تحويل الحقل السياسي إلى سوق يتم توظيف فيه جميع الرأسمال من قبل الفاعلين السياسيين الرسميين وغير الرسميين . حيث أن أعوان الدولة استثمروا في رأسمالهم المعرفي والعلمي، وتم تكوينهم عبر شبكات علائقية أصبحت تشكل قنوات تنشأ خلال عمليات تنفيذ المهام اليومية التي أرست ممارسة بيروقراطية ونشرتها مع اقترانها بالشخصنة تحولت الطبقة البيروقراطية الإدارية إلى واهب للامتيازات ومعزب في نفس الوقت زليم للدولة السلطة التي تحصل على امتيازات منها وما زاد من تعميق هذه العلاقات ازدياد ارتفاع أسعار البترول وازدياد مداخيل الدولة، هذا ما أدى لإطلاق مشاريع كبرى فقد كان هدفها شراء السلم الاجتماعي.

كما أن الفاعلين الاجتماعيين استثمروا رأسمالهم الاجتماعي في هذا السوق وكثف مسار الانفتاح واقتصاد السوق من بروز فئة جديدة وصاعدة بتكوينه من رجال الأعمال صنعهم سوق الاستيراد والتصدير.وتستثمر إلى جانب رأسمالهم المادي انتماءاتها الأولية (العائلة والقبيلة والجهوية)، بالإضافة إلى ذلك دور المؤسسة العسكرية التي تستعمل ارث الماضي في توزيع الأدوار في هذا السوق، وحتى مساندة أعيان المال والجاه والوجاهة من ذوي السند المحلي عروشي أو جهوي هي مساندة سياسية قبل أنْ تكون اجتماعية.[2]

[1] شكلت الزاويا دعامة للحفاظ على الهوية الوطنية بكل ماتحمل الكلمة من معنى، كما كانت ملاذ لها لكل من ملجأ اليها .

[2] **Ibid** ,P28.

إن الصفقة التي تتم بين أطراف اللعبة إن تناول السوق السياسي في الجزائر في جانبه الانتخابي يجعلنا نعرف أنها صفقة تتم في الحقل السياسي بين الوكلاء والتكوينات الاجتماعية والأجهزة الإدارية الانتخابية والأحزاب والمترشحين والوسطاء والسماسرة والمجتمع المدني والهيئات الشكلية وغير الشكلية للسلطة خصوصا على المستوى المحلي حول العرض الانتخابي.السياسية في التزكية لمناصب التمثيل والتسيير للشأن العام مع ما يكونها من علاقات زبونية في حقيقة الأمر مقاولة، إن الصفقة العمومية ينصب موضوعها على المقاولة السياسية فهنالك العديد من المقاولين في المجال الاقتصادي شغلوا مناصب في المجالس الشعبية الولائية والآخرون في مجلس الأمة إذ أن هذه الفئة رأسمالهم المادي والاجتماعي هو الذي سمح لهم بالدخول في مثل هذه المناصب السياسية. حيث أن العملية الانتخابية وعملية إعداد القوائم الانتخابية والمفاصلة التي تعرفها يمكن النظر إليها باعتبارها علاقة قوة بين أفراد وجماعات وفاعلين في اللعبة الانتخابية مهتمين بالعرض الانتخابي فالموارد ورؤوس الأموال التي يمتلكونها هي من يتيح الهم الوصول إلى مثل هذه المناصب. فمحمد حشماوي يرى أن الأفراد يبرزون في العملية الانتخابية روح التوحد والتضامن وهي المحلية و الجهوية.[1]

إن التسليم بوجود زبائنية سياسية في السوق السياسية في الجزائر تعمل على توزيع المنافع والمكاسب بتحويل الربح البترولي بطريقة مقننة ومنظمة وعبر قنوات رسمية لمشاريع التنمية كمقابل للولاء السياسي واستمرار النظام القائم عبر إعادة إنتاجه مغطى بثوب الديمقراطية، يستوجب وجود وسطاء وسماسرة سياسيين وظيفتهم الأساسية مد شبكة العلاقات الزبونية وتسليع الأصوات الانتخابية مقابل الحصول على الامتيازات والمنافع، فتظهر الدولة بمؤسساتها وأجهزتها كرمز للسلطة والأحزاب كفواعل أساسية في العملية السياسية بمظهر المانع للخدمات، انه مظهر المجتمع للزبونية السياسية حيث يهتم الوسطاء والوكلاء والسماسرة كمقاولين سياسيين بالعرض الانتخابي، إذ تعلن طبيعة ونوعية وأهمية الموارد التي ينتج التمثيل السياسي للوصول إليها ،ويتيح الولاء كمقابل

[1] محمد حشماوي،" السياسة في الجزائر والمغرب وفي القانوني بلدان الجنوب، أنظمة الحكم وعلاقات السلطة في المجتمع"، ترجمة: لحسن عيساني، بحث وارد في **مجلة الدراسات والنقد الإجتماعي**، العدد الموسوم ب: السياسة في ميزان الفكر النقدي، العدد 20/19 خريف/ شتاء 2004، ص 08

الوصول إليها .حيث تقدم على شراء الأصوات الانتخابية ويقدمون على المفاصلة بين الأحزاب والسلطة والقبائل و الجهويات ،ذلك من خلال إعداد قوائم المترشحين.[1] ومن جهة أخرى تلعب الأحزاب السياسية في الجزائر دورا في السوق السياسية ، إذْ تحولت إلى مقاولة سياسية وهذا بهدف تحقيق اكبر قدر من العوائد ، حيث لكي يتم ذلك يجب أنْ تكون هناك شراكة بين الرأسمال المادي وبين الرأسمال السياسي ، كقيمة أساسية للتعددية الحزبية في الجزائر فالاهتمام بالجانب المالي لنشاط الحزبي يبرز ذلك التفاوت بين الإطار القانوني والممارسة في عملية التمثيل . فكما هو متعارف عليه أن تمويل الأحزاب يتم عن طريق اشتراكات الأعضاء والدولة هي من تعوض في حالة فوز الحزب، إن الممارسة تبرز المتاجرة فيمن يترأس القوائم الانتخابية سواء أكانت في الانتخابات التشريعية أو المحلية.[2] إن التمويل للحملة الانتخابية محليا يكون على عاتق القائمة المرشحة، مما يعني الحاجة لرأس المال المادي.

إن التعبئة السياسية في الجزائر وان كانت ستعمل الدعاية الحديثة التسويق السياسي ،إلا أنها تعتمد على تثمين الولاءات الأولية والتي تكون مدعمة بالقوة المادية الاقتصادية حيث هنالك من القبائل التي لها نفوذ سواء على الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي والتي تبرز بشكل واضح في ترويج للحملات الانتخابية. وحتى المشاركة في الحقل السياسي أصبحت صفقة في التبادل الرمزي الذي يقع أعلى العملية الاجتماعية وأسفلها للخدمات و الامتيازات والحماية مقابل أصوات انتخابية وأشكال الدعم السياسي، ويدعو إلى القول بالتسليع الانتخابي، والذي سيكون له أثره على علاقات الولاء بين المرشحين والجماعات التي ارتضت أن تندمج في هذه اللعبة.[3]

إن السوق السياسية فتحت الباب للمقاولتية التي تنطلق في اغلب الحالات من رأس مال رمزي أو اجتماعي أو قدرة مادية للحصول على مواقع في الإدارة ، الحزب أو أجهزة الدولة مركزا على تأكيد انتمائه الأولية.

---

[1] Jonattan, N,C, Hill, **Identity in Algerian politics (the legacy of colonial rule,)** Colorado, USA, Lynne Rienner publishers, inc. 2009 p 168

[2] جريدة **الشروق** عدد:3845 الصادرة بتاريخ: الأحد 25 نوفمبر 2012، مقال: "الشكارة تحول الأحزاب إلى مقاولات سياسية".

[3] محمد حشماوي، **المرجع السابق**،ص35.

المبحث الثالث: الزبونية السياسية والانتخابات في الجزائر

إن طبيعة ممارسة السياسية في بعض الدول ومنها الجزائر التي تعتمد على العادات والتقاليد والقرابة و أصبحت هي من تسيير شؤون البلاد، فطبيعة دولة الجزائر وعلاقاتها مع المجتمع الجزائري جعلت تخلق علاقة على شاكلة زبونية السياسية أي علاقة زليم ومعزب .

المطلب الأول: مفهوم الزبونية السياسية

تعددت التعاريف المقدمة الزبونية، وهذا بحسب تخصص وتوجه كل باحث فالزبونية كمفهوم في الحقل الاقتصادي، يختلف على المفهوم السياسي ولهذا سيتم التركيز في هذا المطلب على دراسة هذا المفهوم من جانبه السياسي.

الزبونية كلمة مشتقة من الزبون، جمع زبن المشتري من بائع، المتعامل مع تاجر.[1] الزبون جمع زبن وزبونات المشتري في لغة أهل البصرة ومنه الزبون عند المولدين هو الذي يتردد في شراء على بائع واحد، وتعني كلمة الزبن عند لسان العرب لابن منظور: الصرف والدفع والمخاطرة وبيع الثمار على الشجر، أي بيع المخاطرة والمجازفة، ويقال أخذت زبني من الطعام أي أخذت حاجتي من الطعام. فالزبائنية عبارة عن عملية دفع وصرف ومجازفة لأخذ الحاجة. [2]

وقد أخذت معانيها فيما بعد أبعاد الاجتماعية وسياسية قوامها الانتفاع المتبادل بما يحمله هذا المعنى أيضا من مجازفة في قضاء الحاجة. وقد ترادفها في بعض المجتمعات العربية مصطلحات مثل: الولائية، الانخراطية، الاستزلام، التعزيب، القبيض.

أما الزبونية السياسية فقد اعتبرت على أنها نمط العلاقات التبعية الشخصية التي تربط الزليم الذي يطلق علية بالفرنسية client بالمعزبpatron باعتباره سادنا يعطي النعمة لمن يشاء. ففي الحقل السياسي علاقة التبعية قائمة على عدم التكافؤ بين الأطراف ، أما الزبانة فهي علاقة تبادل اقرب إلى التكافؤ. إن الزبونية كفعل سياسي واجتماعي إلى تلك الروابط الشخصية المعقدة بين الرعاة (الرؤساء) وأتباعهم(زبائنهم) التي تتأسس على تبادل منافع مادية، إذ يوفر الراعي الموارد المستبعدة للمعالين والمتواطئين موارد لا تكون في متناولهم ويتمكنون من الحصول عليها في مقابل

---

[1] امل عبد العزيز محمود، **القاموس العربي الشامل**، ط1،(بيروت: دار الرتب الجامعية)،ص261.

[2] ابو الفضل محمد ابن مكرم ابن منظور، **المرجع السابق**،ص193.

دعمهم وتعاونهم.[1] فمفهوم الزبونية كمصطلح انتقل إلى الحقل السياسي و بمفهوم الزبونية السياسية التي عرفها R.Graham على أنها مجموعة أو طقم من الأعمال مستندة على طقم، خذ من هنالك و أعطي هنا، يسمح لكل من الزبائن والرعاة من كسب الفوائد من خلال عملية التبادل هذه ويستعمل مصطلح الزليم للدلالة على الراعي ومصطلح المعزب للدلالة على الزبون.

وقد حاول بعض الرواد حصرها في أنماط ثلاثة:

– الشبكة المعاونة التي تتشكل حول رجل يتمتع بسلطة ما والتي تزول بزوال هذه السلطة.

– العصبية التقليدية المتمثلة في العشيرة والقبيلة والقرية و الأسرة الموسعة.. كنموذج خلدوني.

– العصبيات الحديثة الاجتماعية والسياسية(النقابات، الأحزاب..) كنموذج مملوكي، ليقدر بعدها بأن العلاقة بين النمطين الأخيرين المتعلقين بالعصبية علاقة قوية في المجتمع السياسي في العديد من الدول النامية.[2]

إن الزبونية السياسية تدل على توزيع الموارد والنفاذ إلى مصادر السلطة الرمزية(الدولة الدين) من خلال آلية مستندة على الولاءات الشخصية التي يتم نسجها عبر المؤسسات القائمة والملاحظ أن هذه الآلية ليس بمؤسسية في حد ذاتها، مما يجعل من القبيلة في مفهومها العام (العروشية، الطائفية،الجهوية) جزءا من تلك الآلية. وعلى صعيد طبيعة الزبونية يبرز مفهوم الشبكة الاجتماعية كقاعدة تبني عليها العلاقات بين الإخوة – الأصدقاء السياسيين.

فالزبونية السياسية تشبه الشبكة الاجتماعية من الناحية البيانية التخطيطية لكونها دائرة اتصالية تظهر كيفية تواصل بعض الأشخاص بطريقة معقدة، ولكن دون ذكر كيف يجب أنْ يتواصلوا. تجسد هذه الرسائل داخل الشبكة عبر صفقات بين أولئك الأشخاص. وأيضا هي العلاقة القائمة بين طرفين أو أكثر موضوعه تبادل للسلع والخدمات في فضاء زماني ومكاني خاص و

---

[1] "Drick W,Brinkerhoff, Arthur A Goldsmith, Good governance, clientelism, and Patrimonialism,New perspectives on old problems", **International public management**,journal,vol,7,No,2,2004,p164.

[2] فضيل دليو،" الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد 17، شتاء2008، ص173.

يكنى هذا المكان بالسوق، ففيه يوجد البائع والمشتري والسلعة التي تكون الرابط بين المشتري والبائع، ويتم اقتناء السلعة عن طريق سعر متفق بينهما.[1]

المطلب الثاني: أركان الزبونية السياسية

إن الحديث عن الزبونية السياسية هو الحديث عن أهم الفاعلين الذين يحركون العملية السياسية ويمكن إبراز أهم أركانها:

1- المعزب هو من يقوم بتعزيب غيرة ليقوم هذا الأخير بأمور الأول. ويقال عازبة الرجل و معزبته وربضه و محضنته وحاضنته وقابلته ولحافة- أي امرأته وعزبته قامت بأموره. فيقال فلانا يعزب فلانا ويربضه يكون له مثل الحازن ، ويقال عزب أبله واعزبها :رعاها في المرعى قائما فهو معزبها .[2]

2- الزليم:القصير الذنب. ابن سيده: والمزلم من الرجال القصير الخفيف الظريف، شبه بالقدح الصغير، والمزلم: مقتدر الخلق، يقال للرجل إذا كان خفيف الهيئة وللمرأة التي ليست بطويلة: رجل مزلم وامرأة مزلمة .

وكلمة الزليم بمعنى استزلام واستزلامي، فالزليم في اللغة العربية هو الرجل الشبيه بالعبد من دون أن يكون كذلك، إذ انه لا يمكن أن يتحصل إلا على القليل من الطعام.فزلم هو من اقتطع لنفسه وخصه بها ليمنع على غيره في تقديم الخدمة، بموجب ولاء الشخصي بحكم مصلحة متبادلة ليتحول الولاء لاحتواء كامل استنادا لضرورة الطاعة المطلقة بحثا عن وجاهة و مركز اجتماعي.[3]

إن الزليم فانه يطلب الخدمة مقابل توفير شرعية للسلطة ، فالمؤسسات يجب أن تحظى بالشرعية وذلك لإرساء شرعية موازية، إذ تستمد شرعيتها من القبول بها اجتماعيا أي عبر الاعتراف واقتناع الفرد بها. فهذا النمط العلائقي حاضر خلال الفعل السياسي ، إذ أنْ العلاقات الشخصية القائمة على التبعية مازالت تمارس بشكل واضح في الفعل السياسي. إن صنع القرار

---

[1] **المكان نفسه**.

[2] ابن منظور، **المرجع السابق**، ص123.

[3] خليل احمد خليل،العرب **والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد**،(بيروت : دار الحداثة، 1985)،ص194.

السياسي في البلدان تحكمها محددات اجتماعية وثقافية، فصعود أي فاعل سياسي إلى مسرح الفعل أو مغادرته فقط شرعية الكفاءة والقدرة على الأداء والمستوى التعليمي. فهو محكوم بعوامل الانحدار الاجتماعي والعائلي وعلاقات التبعية الشخصية مع الأطراف الفاعلة من اجل تحقيق الصعود يحدد الشرعية، وهنا تتجلي أهمية التحليل الزبائني حيث يسمح لنا بالوقوف على ظواهر سياسية وخصائص تجاهلها البعض رغم أهميتها في تحديد معالم الحقل السياسي. فخلال الممارسة السياسية تظهر عوامل الانتماء الجهوي والانحدار العائلي وأيضا نظام القرابة في نظام الحكم والسلوك السياسي أو الاجتماعي[1].

3-التعزيب:

يستعمل مصطلح التعزيب للدلالة على توزيع مواطن الشغل العمومية في مقابل خدمات مقدمة.فقد ميز بعض الباحثين بين التعزيب ذي التوجه الأبوي و التعزيب السياسي، إذ الأول يمثل نمطا من العلاقات الاجتماعية، بينما الثاني نمطا من العلاقات السياسية، لكن يبقى أساس هذه الظاهرة التبعية الشخصية التي لا تقتصر على معيار واحد تقوم عليه مثل القرابة والنسب والمنفعة المادية والرمزية، بل تتعدد معاييرها وتتوزع بين مجالات مختلفة.

فهو الوجه الأخر للعلاقة بين طرفي التبادل، إذ أن المعزب هم مسبغ النعمة وواهبها لطالبها الذي تربطه به علاقة ولاء شخصي بحثا عن حظوظ جديدة صامتة لصعود سياسي أو اجتماعي.

4-الاستلازم:

هو نمط علائقي قائم على التبعية الشخصية التي تربط الزليم بالمعزب الذي يمثل مسبغ النغمة في إطار هذه العملية التبادلية ،وذلك بموجب الولاء الشخصي استنادا إلى مصلحة متبادلة انطلاقا من ضرورة الطاعة المطلقة بحثا عن مرتبة ووجاهة جديدتين، وبالتالي صعود اجتماعي متجدد يتم استنادا إلى معايير لاعقلانية كالقرابة والنسب والانتماء القبلي والديني أو الجهوي.

[1] حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي:قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني التونسي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006)، ص16.

وقد انطلق ميدار Jean François Midard من اعتبار ظاهرة الاستزلام تمثل نمطا علائقيا موغلا في القدم. فقد أكد على أن هذا النمط يقوم أساسا على التبعية الشخصية، حتى استعملت هذه الأخيرة مرادفا للاستزلام.

إذ طبق الكس فينغورد Alex Weingrod الاستزلام على الأحزاب السياسية التي يؤسسها رجال السياسة. فلإستزلام كمصطلح يلتقي مع التعزيب ولا ينفصلان خلال التحليل، فنمط العلاقات تقوم على التبعية الشخصية والتبادل غير المتكافئ بين معزب يقوم بدور موزع الشغل للمواطن وزليم مستعد لإسداء الخدمات المطلوبة منه، أي يمارس التبعية بكل مقتضياتها في مختلف مؤسسات المجتمع.

فالاستزلام– التعزيب في إطار التحليل الزبائني تستند الى مبدأ تبادل الامتيازات بين شخصين او طرفين هما الزليم والمعزب، باعتبارهما طرفين يتحكمان في مصادر ومصالح غير متكافئة .يعد الأول(المعزب) مالكا لها، أما الثاني (الزليم) طالبا لها في مقابل سلعة مصلحة ويمكن للثاني ان يوفرها للأول.

إن الزليم هو الشخص الذي يضع نفسه في خدمة معزب يكون على ذمته ويقيم معه علاقة منفعة متبادلة. هذا مع أن توزيع الأدوار في إطار هذه اللعبة يقوم على التداول والتبادل، فالمعزب في إطار لعبة ما قد يتحول طبقا لمقتضيات اللعبة إلى زليم في سياق توزيع أخر، والعكس و أيضا طبقا لمقتضيات السياق وأطراف اللعبة واستراتجياتها وتكتيكاتها.[1]

فهذا النمط من التبادل يحقق الربح لأطرافه الثلاثة، فالزليم من حيث هو طالب للمعروف والمعزب باعتباره مسبغا للمعروف والوسيط ناقلا للسلعة أو الخدمة، جميعهم يجنون الربح ، لكن يبقى المعزب أكثرهم ربحا نظرا لنمط توزيع موازين القوى في إطار هذه اللعبة فهو يحقق الشرعية لسلطته، شرعية لا يمكن له تحقيقيها بأي مقابل مادي مهما كان.

[1] خليل احمد خليل ، **المرجع السابق**،ص200.

المطلب الثالث: الزبونية السياسية في الجزائر

إن طبيعة الشبكات الزبائنية ببعديها الاجتماعي والسياسي لها علاقة قوية بالدولة من جهة وبالعصبيات التقليدية (العائلية، الجهوية، اللغوية) من جهة أخرى.فالممارسة السياسية وبالتحديد الممارسة الانتخابية التي أصبحت الزبائنية شكل من أشكال التعارض الديمقراطي، وقد ارتبطت بثقافة الانتخاب.

إن الممارسة الانتخابية في الجزائر تفسر النمط العلائقي بين اللعبة الانتخابية والتمثيل السياسي.

لا يمكن أن يشتري الاستزلام أو التعزيب المجسدين في الفعل السياسي في الجزائر، اللذان ليسا و لا يمكن ان يكونا البتة بمعزل عن مجتمع تخترقه في أسسه ومكوناته الأولية(العائلة، العرش الدوار، القبيلة، أو الجهة)، قيم تتم عملية التنشئة الاجتماعية الفردية والجماعية على تأسيسها من قبل مختلف مؤسسات المجتمع. فمنصب الوزير على سبيل المثال يحول إلى منية يتفضل بها الرئيس على من ولاه شخصيا يجعل المتولي مدينا بهذا الفضل طول حياته المهنية، فهو لا يشعر بالأمان على منصبه وليس له ضمانة في الحفاظ عليه سوى إقامة تلك العلاقة والاعتراف بفضل الرئيس، إذ انه لا يشعر بأنه مرتبط به بعلاقة مهنية وظيفية، أي علاقة قانونية وعقلانية، بل يشعر بعمق بأنه مرتبط به من خلال علاقة تبعية شخصية تقتضي تبادل المحاباة و الحضوة مقابل الولاء والمساندة بين الطرفين من حيث هي علاقة غير متكافئة.[1]

إن مراهنة الجزائر على التحديث والتعددية السياسية والتحول الديمقراطي كانت له ثغرات لا تعود فقط إلى دروعا سياسية أو إيديولوجية أو قانونية، بل تعود أصلا إلى مستوى أعمق تمثله دواع مرتبطة بطبيعة البناء الاجتماعي من حيث هو هيكل عام ينتج ويعيد إنتاج الظاهرة السياسية في بعدها الكلي.

إن اللعبة الانتخابية في الجزائر قد أخذت بالديمقراطية الصورية تتمفصل في محور ثقافة السوق، وهذا بحكم الولاءات التي تتحول إلى صفقة بين الوكلاء والتكوينات الاجتماعية خصوصا على مستوى المجتمع المحلي، إذ تتحول المصلحة العامة إلى مجرد خطاب ترويجي يستخدم

[1] برتران بادي، الدولتان، **السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الاسلام**، ترجمة: لطيف فرح،(القاهرة–باريس:دار الفكر،1992)،ص125.

قنوات الأجهزة الانتخابية ويكون في الفاعلين الأساسين: المرشحين، الوسطاء والهيئات الرسمية وغير الرسمية.[1] إن منطق الصفقة السياسية يقدم لنا آلية تفسير لهذا الوضع من منطلق علاقات التبعية التي تنتظم في إطارها الزبائنية السياسية في الجزائر، إذ يسجل الحقل السياسي أثناء الاستحقاقات الانتخابية عدد هام من الصفقات لتبادل الموارد والخدمات، تحتوي كل صفقة على سلسلة من الصفقات الأصغر تبدأ بصفقة الحزب مع المترشح ،إذ تأخذ شكل وساطة سياسية من خلال تسليع الترشيح على القائمة، تليها صفقة المرشح مع محيطه حيث تلعب النزعة الأولية والرأسمال المادي والرمزي دور قاعدة البنيان من منطق تسليع الصوت الانتخابي. تليها مجموعة أخرى من الصفقات في حالة نجاح المرشح في الإنتخابات منها تلك المعقودة مع المؤسسات غير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني. وتشكل الانتخابات المحلية لسنة 2012 عينة على ذلك حيث سجل ترشح عدد هام من أصحاب المهن الحرة.[2]

فالعملية الانتخابية في الجزائر تجسد لعلاقات التبعية، إذ تتداخل الاعتبارات العقلانية الموضوعية التي يحملها الخطاب الرسمي مع الاعتبارات اللاعقلانية اللاموضوعية تجسدها الممارسة، والتبعية لا تقتصر فقط على الولاء لوكيل مباشر يلعب دور ولي النعمة الضامن على المستوى المجلس لكن أيضا مجال التبعية هذه يتوسع الى حدود هرم السلطة.

إن صفقة التبعية تطرح صورة بداية، فتتشابك ، وفي النهاية اتحاد علاقات القوة بين الفاعلين السياسيين والفاعلين الاجتماعيين في إطار شبكة زبونية وعقليات التوحيد وتوزيع الموارد بين الأشخاص والهيئات، وتعبر عن الاستراتجيات المطبقة في التعبئة الانتخابية وأخيرا تجسيد التبادل الاجتماعي للمزايا والمصالح.

إن عملية الانتخاب واختيار المترشحين لا تتم اعتباطيا، وإنما تخضع لأسس متداخلة سواء كانت هذه الاعتبارات اجتماعية أو سياسية، إذ تلعب هذه الاعتبارات دورا مهما في انتقاء المترشح حيث أن اختيارهم يتم وفقها.[3]

---

[1] حافظ عبد الرحيم، **المرجع نفسه**،ص229.

[2] على نقيض انتخابات عهد الأحادية حيث كان يسجل الحضور القوي في قوائم الترشيح للأسرة التربوية.

[3] حافظ عبد الرحيم، **المرجع السابق**، ص317.

خلاصة واستنتاجات:

إن دراسة ثقافة الانتخاب لدى المجتمع الجزائري هي دراسة لسلوك الفرد في الانتخابات ،لكن هذا السلوك مرتبط ارتباطا وثيقا بالتنظيمات الاجتماعية و بالولاءات الأولية ،فسلوك الفرد يتمحور على محددات ثقافية فلا زالت تثمن الولاء الأولي والولاء الجهوي، إذ تقوم المشاركة الانتخابية في المجتمع الجزائري على أساس الاعتماد على سمات البناء الاجتماعي وعلى النسب.

إن السوق السياسي في الجزائر في جانبه الانتخابي تعتبر تلك الصفقة التي تمت في الحقل السياسي بين الوكلاء والتكوينات الاجتماعية والأجهزة الإدارية الانتخابية والأحزاب والمترشحين والوسطاء والسماسرة والمجتمع المدني والهيئات الشكلية والغير شكلية للسلطة خصوصا على المستوى المحلي حول العرض الانتخابي. فالانتخابات أصبحت صفقة بين المترشح والمواطن ولم تعد تلك الممارسة السياسية.

أما الزبونية السياسية فهي اهتمام الوسطاء والوكلاء والسماسرة كمقاولين سياسيين بالعرض الانتخابي ،إذ تعلن طبيعة ونوعية و أهمية الموارد التي ينتج التمثيل السياسي للوصول إليها ويتيح الولاء كمقابل الوصول إليها .حيث تقدم على شراء الأصوات الانتخابية ويقدمون على المفاصلة بين الأحزاب والسلطة والقبائل والجهويات،و ذلك من خلال إعداد قوائم المترشحين.

الخاتمة:

أفض الموضوع بعد الدراسة المعمقة لمختلف محاوره إلى بعض النتائج التي من شأنها ان تجيب على إشكالية الموضوع.

من خلال المذكرة تبين أن الانتخابات تتمتع بأهمية بالغة تتمثل أهمها في أنها أساس للديمقراطية حيث تعطي حرية للمواطن في اختيار حكامهم أي حكم الشعب نفسه بنفسه، كما أنها تعبر عن مشاركة سياسية فالناخب من خلال توجهه لصناديق الاقتراع في المواعيد الانتخابية فهو بذلك يقوم بالمشاركة في اختيار من يمثلهم .

ومن ثم تحتاج هذه الانتخابات الى تنظيمها وادارتها من خلال مجموعة النظم الانتخابية التي تختلف من بلد الى اخر فكل بلد حسب فهي التي تسيير العملية الانتخابية.

ان البناء الاجتماعي بما يتضمنه من نظم اجتماعية رئيسية وفرعية هو مفهوم يرتبط بالسلوك الإنساني أو بتلك الظواهر التي تتأثر بالسلوك الإنساني،اذ يتميز بالاستقرار ولاستمرار وهو عبارة عن نسق.

إن للانتخابات والبناء الاجتماعي علاقة متشابكة متبادلة أي هنالك علاقة تأثير وتأثر فهي تلعب ادوار كبيرة في الممارسة الانتخابية وبعد دراسة لتأثير البناء الاجتماعي في العملية الانتخابية في الجزائر وثقافة الانتخاب لدى الناخب الجزائر استخلاصنا مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- لقد أصبحت الجهوية والعروشية...المحرك الأساسي للممارسة السياسية في الجزائر.
- إن الولاءات الأولية في الجزائر لها أسبقية على الولاءات الوطنية والقومية، فحتى وان كانت خطاب السياسي تبرز العكس إلا أن الواقع الممارستي يوضح ذلك الشرخ بين الواقع والخطاب وتتجسد هذه المظاهر بشكل واضح في العملية الانتخابية.

- ان القبيلة والعشيرة حتى وان تلاشت كمؤسسة اجتماعية لها دورا ونظامها الخاص بها، إلا ان وجودها كثقافة وهوية لازالت تعتبر عنصرا مهما في تحريك العملية السياسية وتجسده من خلال التعابير السياسية.

- يعتبر الولاء من أهم مكونات الثقافة السياسية الجزائرية ، ويتجسد بشكل واضح في انتماءات الأحزاب وفي الانتخابات ،فقد استخلص ان المواطن الجزائري دائما يرجع إلى انتمائه وللقرابة في

اختياراته ،حيث يؤمن كثيرا بالعادات والتقاليد، فهو يقدسوها، فالقيم السياسية والاجتماعية الموجودة في المجتمعات الجزائري تبقى تسجل دورها في تكوين ثقافة الفرد.

– ان تجربة الحزبية في الجزائر موريست على حسب الخصوصية الجزائرية ،فالحزب لم يكن وسيلة لاتصال او شبكة لتوعية وانما وسيلة لترقية والحصول على الامتيازات الاجتماعية.اذ نجد ان هنالك احزاب تعتمد بشكل كبير على التكوينات الاجتماعية والسياسية في أي مجتمع محلي واصبح الحزب يتودد للقبيلة او العرش الذي له ثقل في المجتمع المحلي وهذا لدعمه في مراكزه للوصول الى السلطة.

–ان المجتمع الجزائري هو ذلك المجتمع الذي مازال يثمن الولاء الأولي ويتمسك بها وهذا نظرا لغياب الوعي لديه أي فكرة المواطنة والمشاركة السياسية، تقوم المشاركة الانتخابية في المجتمع الجزائري على أساس الاعتماد على سمات البناء الاجتماعي .

ان العرش والقبيلة تلعب ادورا كبير في اختيارات الناخب خاصة اذا كان هنا مترشح ينتمي الى نفس العرش وهو من قد يدفع نسبة المشاركة في الاتفاع نجدها بشكل بارز في الانتخابات التشريعية في الجزائر فقد تتحصل بعض الاحزاب على نسب مرتفعة في مناطق دون الاخرى وهذا راجع لجهوية بعض الاحزاب حيث تتأثر بالعلاقات الاولية، وكذلك تلعب دورا قي ترجيح كافة مترشح او حزب للفوز في الانتخابات دون الأخر .

– ان دراسة ثقافة الانتخاب لدى المجتمع الجزائري هي دراسة لسلوك الفرد في الانتخابات،لكن هذا السلوك مرتبط ارتباطا واثيقا بالتنظيمات الاجتماعية و بلولاءات الاولية ،فسلوك الفرد يتمحور على محددات ثقافية ونجد ان بعض الاحزاب جل اعضائها من عائلة واحدة.

وبعد الدراسة اثمرت على ان هذا الولاء يتجسد على مستوى الانتخابات التشريعية والمحلية والتي تكون لهذه البنى الاجتماعية دورا كبيرا في الانتخابات وتكون متواجدة في الجزائر خاصة في الارياف والتي تتضح بشكل بارز اذ ان التصويت يتاثر بطبيعة التركيبة العائلية البطريقية، حيث يصوت لمعارفه كابن العائلة والعرش او المنطقة والجهة ، فيجب موازرتهم والوقوف معهم.

– تتسم ثقافة الانتخاب في الجزائر بالطابع الأبوي وبلعب الدور الفاعل في العملية السياسية للمجتمع، ورغم الانتقال من الاحادية الى التعددية وهذا معناه تعدد وتنوع في الاحزاب، الا ان الثقافة المتشبعة بهذه القيم باقية راسخة رغم الخطابات المليئة بالتعابير الديمقراطية .

–يؤثر البناء الاجتماعي على العملية الانتخابية في الجزائر إلى حد تغيير في نتيجة الانتخابات وترجيح كفة للفوز التي تتمتع بنسب وانتماء لعرش ذو مكانة مرموقة في المنطقة على كفة الأخرى التي ليس لها مكانة في المجتمع، هذا من جهة ومن جهة أخرى في زيادة نسب المشاركة من خلال ترشح العرش الذي يستحوذ من ناحية السكان على المنطقة.فقد أصبحت الانتخابات في الجزائر ليست مظهر و أساس لديمقراطية، وإنما تعبير عن نجاح قبيلة وعرش وولاء لجهة وعائلة إذ ترسخت هده الثقافة وبقية تتوارث جيل وبعد جيل واصبحت شيئ عادي في المواعيد الانتخابية ولكن في الواقع الممارستي فقط.

قائمة المراجع

المصادر:

القرأن الكريم:

1-سورة الأحزاب الآية(4).

2- سورة ال عمران الآية(26).

معاجم وقواميس:

1-ابن منظور جمال محمد بن مكرم الأنصاري،لسان **العرب**،المجلد الأول،بيروت:دار صادر احمد مختار عمر،معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة :عالم الكتب، ط2008،1.

2- ريمون بودون ، فرانسوا بوريكو،المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، الجزائر ديوان مطبوعات جامعية ، ط1986،1.

3- بندق وائل انور ، موسوعة دساتير وانظمة السياسية العربية ،المجلد الثاني،مصر :دار الفكر الجامعي،2004

4-حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، جدة :دار الشروق،1982.

5-جوردن مارشال،موسوعة علم الاجتماع،ترجمة: محمد الجوهري واخرون، المجلد الاول،ط2007،2.

6- ديبكن ميشل ،معجم العلوم الاجتماعية،ترجمة: احسان محمد الحسن،'بيروت:دار الطليعة،1989.

7- عبد العزيز محمود امل ، القاموس العربي الشامل، ط1،بيروت: دار الرتب الجامعية.

8- عبد الفتاح نبيل ،موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية،مع ملف تعريفي ببرلمانات دول العالم والمنظمات البرلمانية الدولية،القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتجية،2009.

9- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية:عربي انجليزي،الاسكندرية:مركز الاسكندرية للكتاب،2005.

10- غربال محمد شفيق ،الموسوعة العربية الميسرة،بيروت:دار صادر،1987.

11- قرام ابتسام ،المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري،باللغتين العربية والفرنسية،الجزائر :قصر الكتاب،1998.

12- مذكور ابراهيم واخرون، المعجم الوسيط، القاهرة،مكتبة الشروق، ط2004،4

قواميس باللغة الاجنبية:

1-Nobert Sillamy, Dictionnaire de la psychologie-Librairie Larouse, Paris, 1982.

الكتب باللغة العربية:

1- ابو حليفة سعيد ،تطور الفكر الاجتماعي والمشاركة السياسية،القاهرة:معهد البحوث والدراسات العربية،1999

2- ابو زيد احمد ، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الجزء الثاني الانساق،2011

3-ابو زيد احمد ، البناء الاجتماعي:مدخل لدراسة المجتمع المفهومات،ج1،مصر:الهيئة المصرية للكتاب،ط1982،8

4- بادي برتران ، الدولتان، السلطة والمجتمع في الغرب وبلاد الاسلام، ترجمة: لطيف فرح،القاهرة-باريس:دار الفكر،1992.

5- بوتفنوشت مصطفى ،العائلة الجزائرية :التطور والخصائص الحديثة،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1984.

6- برو فيليب ، علم الاجتماع السياسي،ترجمة:محمد عرب صاصيلا،بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط1998،1.

7-بشارة عزمي ، المجتمع المدني :دراسة نقدية ،بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1998.

8-بوطالب محمد نجيب ، سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة اطروحات الدكتوراه،2002.

9-بن نابي،مالك المسلم في عالم الاقتصاد، الجزائر: دار الفكر، ط1987،3.

10-مالك بن نابي، **مشكلات الحضارة: بين الرشاد والتيه**، (دمشق: دار الفكر، 2002)

10- بوشعير سعيد ،القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،سنة النشر ط1989،2

12- بوشعير، سعيد النظام السياسي الجزائري،ط2، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر،ج2 2003.

13- بيومي محمد ، عبد العليم ناصر عفاف ،علم الاجتماع العائلي :دراسة التغييرات في الاسرة العربية ،الإسكندرية دار المعرفة الجامعية،2003.

14- توفيق قمر عصام ، مدخل الى دراسة المجتمع،عمان:دار الفكر ناشرون وموزعون، ط2008،1.

15 - الجابري عابد محمد ، العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته. نقد العقل العربي. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي. 1990

16-جواد الكاظم صالح ، العاني علي غلب ،الانظمة السياسية،(بغداد:مطبعة دار الحكمة،1991.

17- الجوهري عبد الهادي ،دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي،الاسكندرية:المكتبة الجامعية،ط2001،8.

18- الحاج صالح ، تطور النظام الانتخابي في الجزائر وازمة التمثيل،مصر:مؤسسة الاهرام للنشر،2003

19-حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي:قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني التونسي،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006.

20- الحوراني محمد عبد الكريم ،النظرية المعاصرة في علم الاجتماع :التوازن التفاضيلي توليفية بين الوظيفة والصراع،عمان:دار مجدلاوي،ط2007،1.

21- خطاب سمير، التنشئة السياسية والقيم، القاهرة :ايتراك للطباعة والنشر،والتويع،2004

22- الخطيب نعمان احمد ، الوجيز في النظم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ط2، 2011.

23-خليل احمد خليل،العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد، بيروت : دار الحداثة، 1985.

24- الخولي سناء ،الاسرة والحياة العائلية،بيروت:دار النهضة العربية ،1985.

25- داوسون ريتشارد، (وآخرون)، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة: مصطفي عبد الله ابو القاسم خشيم، محمد زاهي بشير المغربي،بنغازي:منشورات قار يونس،ط2، 1998.

26 - دوفرجيه موريس ،الاحزاب السياسة،ترجمة: علي مقلد عبد المحسن سعد،القاهرة:الهيئة العامة لقصور الثقافة ،2001.

27 – دوفرجيه موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري : الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة :جورج 73–سعد، بيروت،المؤسسة الجامعية والنشر والتوزيع ط1.،1992،

28- الربيع فايز، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية،ط1،عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2004.

29– ربوح ياسين، الاحزاب السياسية في الجزائر: التطور والتنظيم،الجزائر: داربلقيس،201 بلقيس،2010.

30– رفعت عبد الوهاب محمد ،مبادئ النظم السياسية،بيروت،منشورات الحلبي الحقوقية،2002.

31- روبير اجيرون شارل ، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة:عيسى عصفور ،بيروت:منشورات عويدات،1982.

32- الرياشي سليمان (واخرون)،الازمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية،سلسلة كتب المستقبل العربي،1996.

33– رينولدز اندروز ،بن ريلي،(واخرون)،دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول اشكال النظم الانتخابية،ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،2005.

34– ساعف عبد الله ، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي في المجتمع المدني ودوره تحقيق الديمقراطية،ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1992.

35- سعداوي نوال ، المراة والجنس،ط4بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1984.

36- مسعد نيفين وهلال علي الدين ، النظم السياسية العربية:قضايا الاستمرار والتغيير بيروت: مركز الوحدة العربية،2002

37– السمالوطي نبيل محمد توفيق ، الدين والبناء الاجتماعي، جدة : دار الشروق للنشر والتوزيع ط1981،1 .

38–السويدي محمد ،علم الاجتماع السياسي :ميدانه وقضاياه،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1998.

39- الشتواتي صلاح ، الادارة التسويقية الحديثة :المفهوم والاستراتجية،بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1973.

40-شحاتة محي ،المشاركة السياسية:طبيعتها ومحدداتها،القاهرة :دار المعرفة الجامعية الاسكندرية،1996

41- شرابي هشام ،مقدمات لدراسة المجتمع العربي،بيروت:الدار المتحدة للنشر، ط1984،3.

42- الشرقاوي سعاد ،النظم السياسية في العالم المعاصر،القاهرة:دار النهضة،2007.

43- شريطي الامين ، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1998

44-شمعون شمعون، الرياضيات الاقتصادية،الجزائر:دار المطبوعات الجامعية،1994

45- شكري صبيحي احمد ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،سلسلة اطروحات الدكتوراه.2011

46- الطاهر الاسود شعبان ،علم الاجتماع السياسي،القاهرة،الدار المصرية اللبنانية،ط1999،1.

47- الطيب مولود زايد ، التنشة السياسية ودور ها في تنمية المجتمع،الأردن:المؤسسة العربية الدولية لتوزيع،ط2001،1.

48- الطيب مولود زايد ،علم الاجتماع السياسي،ليبيا:منشورات جامعة السابع من ابريل،ط1، 2007.

49-عبد الحميد احمد رشوان حسين ، البناء الاجتماعي: الانساق والجماعات ،الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2007

50- عبد الرحيم نبيلة كامل، الأحزاب السياسة في العالم المعاصر، القاهرة:دار الفكر العربي للطبع والنشر،1982

51-عبد العال زيدان ،وسائل واسالب الاتصال،القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1979.

52- عبد العليم عفاف ، ناصر ابراهيم ،التنمية الثقافية والتغيير النظامي للاسرة، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1995

53- عبد الفتاح إسماعيل سيف الدين ،(وآخرون)،مقاربة المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي: المجتمع المدني وأبعاده الفكرية،دمشق:دار الفكر،2003.

54- العدلي فاروق ،سعد جمعة،الانثربولوجية : مدخل اجتماعي وثقافي،القاهرة:دار بونت للطباعة والتصوير،2000.

55- فؤاد عبد الله ثناء ، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي :علاقات التفاعل والصراع،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2001.

56- قيرة إسماعيل (وآخرون)،مستقبل الديمقراطية في الجزائر،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

57- كامل محمد الخزرجي ثامر 'النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة:دراسة معاصرة في استراتجية ادارة السلطة، الاردن: دار مجدلاوي ط2004،1،

58- لوسي مير،الانثربولوجية الاجتماعية،ترجمة:عليا شكري (واخرون)، القاهرة:دار الثقافة للنشر والتوزيع،1985

59-محجوب محمد عبدوه ، طرق البحث الانثربولوجي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعيد ت،1999.

60- محمد عبد الرحمان عبد الله ،علم الاجتماع التنظيم،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1988

61محمد عبده محجوب، القرابة والبناء الاجتماعي، الاسكندرية: دارالمعرفة الجامعية،2006

62- نافعة حسن ، مبادئ علم السياسة ،القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2002.

63- نعمان شفيق العاني حسان ،الانظمة السياسية والدستورية المقارنة،العراق:مطبعة جامعة بغداد،1986.

64- نوير عبد السلام ، الابعاد السياسية لتطوير النظام الانتخابي في مصر، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2003

65- الهرماسي محمد عبد الباقي ، المجتمع و الدولة في المغرب العربي،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987.

66-الهرماسي عبد الباقي ، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة السياسية العربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1992

67- هنتغتون صمويل ،الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أخر القرن العشرين ،ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت :دار سعاد الصباح،1993.

كتب الاجنبية:

1-Ezra Sulainan، Les hauts fonctionnaires et la politique،france، èditions le seuil،1978.

2-Jonattan, N,C, Hill, Identity in Algerian politics (the legacy of colonial Colorado, USA, Lynne Rienner publishers, inc. 2009

3-Jean Baubowen, introduction a la science politique, 3eme edition, Paris: 1992 .

4-Jean-paul Montminy, l'etude de la sociètè, section8 :"l'organisation politique",quèbec:les presses de l'universitè laval,1965.

5-Mancur Olson,Logique de l'action collective,trad Mario Lèvi,PUF,1978.

6-Martin Segalen،sociologie de la famille، Nanjcoll،ued ،France، Armond Collin ،1981.

7-Offerle.M،Les partis politiques،Paris،PUF،1997.

8-Pienne Boudieu ,Raisons partiques :sur la theorie de l'action ,Paris le suil,1994.

9-Radia Toualbi,Les attitudes et les réprèsentation du Mariage chez les jeunes fille algerienne ،Alger, ENAL ،1984.

مقالات:

1- اعجل لعجال محمد لمين ، "اشكالية المشاركة السياسية وثقافة السليم"، مجلة العلوم الانسانية ، العدد12 نوفمبر 2007.

2- بلعور مصطفى ،"الاصلاحات السياسية في الجزائر1988_1990"،دفاتر السياسة والقانون، ورقلة: جامعة قصدي مرباح،مجلة دورية محكمة، العدد الأول،2009.

3- حشماوي محمد ،" السياسة في الجزائر والمغرب وفي القانوني بلدان الجنوب، أنظمة الحكم وعلاقات السلطة في المجتمع"، ترجمة: لحسن عيساني، بحث وارد في مجلة الدراسات

والنقد الإجتماعي، العدد الموسوم ب: السياسة في ميزان الفكر النقدي، العدد 20/19 خريف/ شتاء 2004،

4- دليو فضيل ،" الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية"، المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد 17، شتاء2008

5- قارح سماح ،التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية، مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية،العدد 32،جامعة خيضر ،بسكرة ،جون 2008.

6- الطائي ايمان محمد ، حسن حمود الفلاحي،"التكوين الاجتماعي و الثقافي ودورها في التنمية المستدامة"، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد 11.

7- عوفي مصطفى واحمد عبد الحكيم بن بعطوش،"النظام العائلي الحديث والممارسات القرابية في المجتمع الجزائري"، مجلة علوم الانسان والمجتمع،العدد13، ديسمبر2014.

8- غيليون برهان ، بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الداخلية والخارجية، مجلة نقد، العدد7،1994.

9- لعموري وردة، الاسرة الجزائرية وجدلية القيم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية،العدد10،جامعة 20اوت 1955،سكيكدة،2015،

مقالات باللغة الاجنبية:

1-Drick W,Brinkerhoff, Arthur A Goldsmith, Good governance, clientelism, and patrimonialism,New perspectives on old problems, International public management,journal,vol,7,No,2.

مواثيق ودساتير :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1963.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1989.

نصوص قانونية وتنظيمية:

1-المرسوم الرئاسي رقم18/89 المؤرخ في 28 فيفري1989 المتعلق بنشر تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري1989، الجريدة الرسمية، العد09،1989.

2- المرسوم الرئاسي رقم129/02 المؤرخ في 15 افريل2002 تحديث لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية ل30 ماي 2002 المواد من02 الى06 الجريدة الرسمية العدد2002.26

3- القانون العضوي رقم 1/12 المؤرخ في 12 جانفي، المتعلق بقانون الانتخاب،الجريدة الرسمية، العدد 1،2012.

ملتقايات:

1-هنية غريب وزموري زينب ،سعيا لبناء مشروع اسري مثالي في الجزائر ،ورقة بحثية مقدمة في ملتقى الوطني الثامن حول: الاتصال وجودة الحياة في الاسرة ،ورقلة الجزائر10- 9 افريل 2013،

صحف:

1-جريدة **الشروق** عدد:3845 الصادرة بتاريخ: الأحد 25 نوفمبر 2012، مقال: "الشكارة تحول الأحزاب إلى مقاولات سياسية".

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- زكريا حريزيا، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية:الجزائر نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر،تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة،.2010

2-خداوي محمد،القبيلة الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر،طروحة تخرج لنيل شهادة الدكتورة في انثربولوجيا،جامعة تلمسان،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار،2014.

المواقع الالكترونية:

1-معجم المعاني والمعجم الوسيط:معجم عربي عربي. تجدونه على الرابط:

http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1/

فهرس الجداول والأشكال:

فهرس الجداول والأشكال:

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول يوضح كيفية تطبيق نظام الانتخاب بالاغلبية المطلقة	20
2	جدول يبين كيفية تطبيق الأغلبية المطلقة بدور واحد	21
3	جدول يوضح كيفية تطبيق الأغلبية بدورين	23
4	جدول يوضح كيفية تطبيق الباقي الاكبر	25
	جدول يوضع العملية الحسابية في اكبر المتوسطات	26
6	جدول يوضح العملية الحسابية وفقا لأسلوب هوندت	27
7	جدول يوضح نسب المشاركة في المواعيد الانتخابية	91

فهرس الأشكال

فهرس الاشكال	الصفحة
مخطط تصنيفات النظم الانتخابية	29

فهرس الموضوعات:

المحتويات **ص**

أية قرآنية

كلمة شكر

إهداء

مقدمة.....(ا-ي)

أهمية الدراسة.....ج.د

أسباب اختيار الموضوع.....د

الهدف من الدراسة.....د

أدبيات الدراسة.....هـ.و

إشكالية الدراسة .....و.ز

فرضية الدراسة.....ز

منهج الدراسة.....ح

أسلوب جمع المعلومات.....ط

صعوبات الدراسة .....ط

تقسيم الدراسة.....ي

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي .....(11-49)

المبحث الأول: ماهية الانتخابات.....14

المطلب الأول: مفهوم الانتخاب.....14

المطلب الثاني: النظم الانتخابية وتصنيفاتها.....19

المبحث الثاني : ماهية البنى الاجتماعية.....30

المطلب الأول: مفهوم البنى الاجتماعية.....30

المطلب الثاني: نظريات البنى الاجتماعية.....33

المبحث الثالث:مؤشر العلاقة بين الانتخاب والبنى الاجتماعية.....36

المطلب الأول: ماهية المشاركة السياسية.....36

المطلب الثاني:ماهية التنشئة السياسية 40

خلاصة واستنتاجات.....49

الفصل الثاني: البنى الاجتماعية في المغرب العربي.....(50-83)

المبحث الأول:الأشكال المرفولوجية.....53

المطلب الأول: الأسرة.....53

المطلب الثاني: القبيلة.....56

المطلب الثالث: العشيرة.....58

المبحث الثاني: النظم الاجتماعي.....59

المطلب الأول: النظام الاجتماعي.....59

المطلب الثاني: النظام الاقتصادي.....62

المطلب الثالث: النظام السياسي في دول المغرب العربي.....66

المبحث الثالث: الأدوار والمراكز.....69

المطلب الأول: القيم السياسية.....69

المطلب الثاني:المجتمع المدني.....71

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية.....76

خلاصة واستنتاجات.....83

الفصل الثالث:ثقافة الانتخاب في الجزائر.....(84-109)

المبحث الأول: العملية الانتخابية في الجزائر.....87

المطلب الأول دراسة قانونية للانتخاب في الجزائر.....87

المطلب الثاني: المشاركة الانتخابية في الجزائر.....89
المطلب الثالث: الثقافة الانتخابية في الجزائر.....92
المبحث الثاني:السوق السياسي والانتخاب في الجزائر..... 94
المطلب الأول:مفهوم السوق السياسي.....94
المطلب الثاني : الفواعل في السوق السياسي.....96
المطلب الثالث:السوق السياسي في الجزائر.....98
المبحث الثالث : الزبونية السياسية والانتخاب في الجزائر.....102
المطلب الأول:مفهوم الوبونية السياسية.....102
المطلب الثاني:أركان الزبونة السياسية.....104
المطلب الثالث:الزبونية السياسية في الجزائر.....107
خلاصة واستنتاجات.....109
خاتمة.....(109-113)
قائمة المراجع.....123
فهرس الأشكال والجداول.....124
فهرس الموضوعات..... 129

ملخص:

تناول هذا موضوع تأثير البناء الاجتماعي في العملية الانتخابية في المغرب العربي ولكن بالتركيز على المجتمع الجزائري فالانتخابات هي تعبير عن ممارسة ديمقراطية، لكن ما يشهده الواقع العملي في الجزائر يبرز العكس إذ أن العملية الانتخابية فيها تحكمها وتحدد نتائجها الولاءات الأولية والعائلة والزبونية

وهذا بالرغم الانتقال لتعددية، إلا أن ثقافة الانتخاب لدى الناخب الجزائري تظهر جليا في ممارستهم الانتخابية ولاء لمن هو من القرابة على من له كفاءة.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات – البناء الاجتماعي – الجزائر– ثقافة الانتخاب – المشاركة السياسية.

Rèsume:

L'étude traite l'influence sociale dans le processus électoral dans le Maghreb mais l'effet de se concentrer sur la société algérienne, les élections sont une expression de l'exercice de la démocracie, mais la pratique ce qui est témoin en Algérie met en évidence le contraste que le processus électoral qui est régie par les résultats initiaux et de déterminer les loyautés de la famille et de patronage

Ceci en dépit de la transition vers le multipartisme, mais la culture des élections parmi les électeurs algériens apparaissent clairement dans l'exercice de leur fidélité électorale de tous ceux qui sont sur la parenté de son efficacité.

Mots–clés: élections - construction sociale - Algerie- élection de la culture

Abstract:

This study discusses the social construction in the electoral process in the Maghreb, but the effect of focusing on Algerian society, elections are an expression of the exercise of democracy, but what is witnessing practice in Algeria highlights the contrast as the electoral process which is governed by the initial results and determine the loyalties of family and patronage

This is despite the transition to multi-party, but the election culture among Algerian voters clearly appear in the exercise of their electoral loyalty of anyone who is on the kinship of his efficiency.

Keywords: **election** - social construction – Algeria-culture election - political participation

The Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Dr. Taher Moulay

-Saida-

Faculty of Law and Political Science

Département of Political Science

And international Relations

Elections and social structures in the Maghreb

" Algeria's case study "

Dissertation For the obtainment of the Master's in Political Science and International Relations

Specialty: Maghreb studies

Elaborates by the student:

-Ait ouali Imane

Supervised by:

DR.Kheddaoui Mouhammed

The jury Members:

-Charbi Mohammed..... Member

- Dr. Kheddaoui Mouhammed.....Reporter

- Haddi Otmane..... Member

-Atry Ali.....Member

Academic year 2015/2016